جمهورية السودان
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية علوم الاتصال
قسم الصحافة والنشر

المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية

"دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي القدس ونيويورك تايمز"

The Professional and Ethical Standards of The Palestinian Electronic Press

"A Comparative Analysis Study of Alquds and New York Times Journals"

مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الاتصال "صحافة ونشر"

إعداد الطالب:
حاتم علي مصطفى العسولي

إشراف الدكتور:
مجذوب بخيت محمد توم

1439هـ/2017م

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات العليا

صفحة الموافقة

اسم الباحث : حاج علي مصطفى العبسولي

عنوان البحث : المعايير البيئية والأخلاقية للسياحة الإلكترونية الفلسطينية

دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي القدس ونيويورك تايمز

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: محمد عثمان محمد نور

التوقيع: ..... التاريخ: 4/10/2017

الممتحن الداخلي

الاسم: حسن محمد الأمين منان

التوقيع: ..... التاريخ: 4/10/2017

المشرف

الاسم: د. محجوب عثمان محمد

التوقيع: ..... التاريخ: 4/10/2017

cgs @ sustech edu. البريد الالكتروني فاكس/ 83 769363 ص.ب 407

بسم الله الرحمن الرحيم

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} (سورة الأحقاف، الآية: 15)

صدق الله العظيم

المستخلص

جاءت الدراسة بعنوان: المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وهدفت إلى تطوير المعايير المهنية والأخلاقية التي يمكن أن تحكم الصحافة الإلكترونية على نحو يجعل هذا الوسيط الصحفي أكثر مصداقية وفاعلية، وتوصيف بيئة مهنية وأخلاقية محفزة لتطوير الصحافة الإلكترونية، وتمكين المواقع الصحافية الفلسطينية من تقديم خدمة رشيدة ومتطورة، وإلى توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي العربي والفلسطيني الذي يتعرض للانتهاك والقرصنة، والسعي لإعلاء قيم الحريات الصحفية في ظل حماية قانونية ودستورية للصحفي والمجتمع، واقتراح الحلول المناسبة التي تساهم في التصدي إلى كل ما من شأنه انتهاك الخصوصية، وتم استخدام المنهج التحليلي والمنهج المقارن، إذ تم تحليل مضمون موقعي صحيفتي القدس ونيويورك تايمز لمدة 6 شهور باستخدام الأسبوع الصناعي، واستخدمت صحيفة الإستقصاء كأداة رئيسة للدراسة، وزعت على عينة عمدية بلغ قوامها (90) مفردة. وتم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن النشر الإلكتروني غير المهني يؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري، وإن صحيفة القدس تتسم بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الأخبار وتستخدم أشكالاً تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها الإعلامية، إن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية تتمتع بحرية محدودة، وإن المسؤولية الاجتماعية والضوابط التشريعية تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، وأن صحيفتي القدس ونيويورك تايمز تهتمان بالأحداث السياسية، على حساب المادة الثقافية والاجتماعية والدينية، وتستخدمان العناصر التفاعلية بنسبة كبيرة لاسيما الصور ومقاطع الفيديو. وتوصي الدراسة بما يلي: التحلي بالمسؤولية الاجتماعية، والمعايير المهنية والأخلاقية تجاه المجتمع، وتعزيز الرقابة المهنية في النشر الإلكتروني، وتجنب المصادر غير الموثوقة في النشر الإلكتروني.

Abstract

The study title the professional and ethical standards of the Palestinian electronic press and aimed to sophisticated service and to develop professional and ethical standards that can govern the electronic press in a way that makes this kind of media more credible and effective and characterize a professional and ethical environment conducive to the development of electronic journalism and enable the Palestinian press sites to provide a rational. so we use descriptive and analytical methodology, and to provide legal protection for the Arab and Palestinian media content that is subject to violation and piracy, and to strive to uphold the values of press freedom in light of the legal and constitutional protection of the journalist and the society, and propose appropriate solutions that contribute to address everything that violates the privacy, The content of Al-Quds and New York Times website was analyzed for 6 months using the industrial week, and the questionnaire was used as a main tool for the study, distributed to a sample of 90 persons. The data were analyzed statistically using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program. The study found the most important results: Non-professional electronic press affects the social, economic, political and intellectual fabric, Al-Quds is characterized by professionalism and neutrality in the transmission of news and uses a many kinds of editorial in its media coverage, The Palestinian electronic press enjoys limited freedom, and Providing legal protection for the Palestinian media content from the violations and piracy it is exposed to increases the degree of its effectiveness to a large extent. The study recommends that: The importance of adherence to social responsibility and professional and ethical standards towards society. Strengthen professional oversight and avoid unreliable sources in electronic press, and there is an interest of Al-Quds and New York Times in political news than cultural, social and religious news, use interactive elements in a large proportion, especially pictures and videos. The study recommends that: The importance of adherence to social responsibility and professional and ethical standards towards society, Strengthen professional oversight and avoid unreliable sources in electronic press.

الإهداء

إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.. أمي العظيمة

إلى من كلل الله حياته بالهيبة والوقار.. من علمني حب الخير والعطاء.. أبي العظيم رحمه الله

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات.. إلى من تطلعوا لنجاحي بنظرات الأمل.. إخوتي وأخواتي

إلى ملاكي في الحياة .. معنى الحب والحنان والأمل.. زوجتي الحبيبة وإبني الغالي علي

إلى من جاهدوا ليصنعوا أجيالاً ومجتمعات مثقفة.. أساتذتي الأفاضل

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء.. أصدقائي الأعزاء

إلى جامعتي العريقة.. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

إلى الشهداء الأبطال.. والأسرى البواسل

إلى وطني الغالي فلسطين

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه وأشهد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الداعي إلى رضوانه وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد...

اعترافًا لذوي الفضلِ بفضلهم، فإنّي أتوجهُ بالشكرِ الجزيلِ لأستاذي القدير سعادة الدكتور/ مجذوب بخيت محمد توم على تفضله بالإشراف على رسالتي، مثمناً ما أولاني مِن حُسنِ توجيهٍ ورعاية خاصة.

يقول ابن القيم رحمه الله: "فإن القلوب مَفطورة مَجبولة على محبة من أنعم عليها وأحسن إليها". (الجوزية، 2002م: 278) فقد أنعم عليَّ أستاذي الكريم بالعلم الوفير، وغمرني بفضله وبشاشته وتشجيعه، وشملني برعايته وأحاطني بتوجيهاته، وسخر كافة إمكانياته وطاقاته العلمية والأكاديمية لي، فاستقيتُ من بحارِ علمهِ، واستفدتُ من حُسْنِ خلقه وسَعَة صدره، بما يعجز عنه كل لسان، فكلماتُ الشكرِ تعجزُ عن وصفِ وقفاته معي، كان دائمًا يشدُ من أزري، ويرفعُ من شأني، ويقوي عزمي، فكان بحق نِعم المشرف ونِعم الأب والمعلم، فله مني كل شكرٍ وتقديرٍ وعِرْفَان.

وأتقدم بالشكرِ والعِرفان لأستاذيَّ الفاضلَين عضويَّ لجنةِ المُناقشة:

البروفيسور/ حسن محمد الزين

البروفيسور/ منصور عثمان محمد زين

على ما بذلاه من جَهْدٍ كبير وعناءٍ طويل في قراءةِ هذه الرسالة وإثرائِها بالتوجيهاتِ النافعة والإرشادات الصائبة، وأحسنا إليَّ بعلمهما وتوجيهاتهما، فجزاهما اللهُ عني خيرَ الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الصَّرح العلمي الشامخ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وأخص بالشكر عمادة الدراسات العليا وكلية علوم الاتصال ومكتبة كلية علوم الاتصال بكافة طواقمهم الإدارية والأكاديمية.

وأتقدم بوافر الشكر والامتنان للسادة المحكمين، الذين لم يدخروا وسعًا في تنقيح أداة الدراسة وإثرائها بكل مفيد حتى ظهرت في أفضل حلة. وإلى الأخوين الكريمين د.محسن الإفرنجي و د.تحسين الأسطل اللذان تفضلا وتكرما وأعطياني من وقتهما الكثير لإجراء المقابلات الشخصية والنصائح العلمية والمهنية التي أضفت أهمية بالغة لهذه الدراسة المتواضعة.

ولا أنسى من كان لهم الفضل العظيم عَلَّي، ولولا ووقفتهم النبيلة وجهودهم الطيبة والمباركة على مدار السنوات الماضية، ما تمكنت للوصول إلى هذه المرحلة الدراسية المتقدمة، العم والأب الحنون أحمد علي العسولي والعم الحبيب عثمان إبراهيم العسولي والعم الغالي محمود زكريا العسولي والعم الغالي خالد مصطفى العسولي والعم الحبيب أكرم مصطفى العسولي والعم الغالي م.حاتم عطا أبو شعبان، ومن خلفهم أم صابرة ومناضلة تمنت هذه اللحظة بكل شوق، واصلت الليل بالنهار داعيةً بالنجاح والتوفيق أمي الحبيبة، أسأل الله العلي القدير أن ينعم عليهم بوافر الصحة والعافية وأن يبارك فيهم وفي أموالهم وأولادهم، وإن يجعل عملهم الطيب في ميزان حسناتهم ويرزقهم جنات النعيم.

والشكر موصول لكوكبة منيرة من الأخوة والأصدقاء الأعزاء الذين وقفوا بجانبي وشجعوني لإنجاز هذا العمل المتواضع، ولم يبخلو أو يكلو في تقديم يد العون والمساعدة وهم: فضيلة الشيخ الوالد عبد الله المصري، ود.محمد غالب العسولي ود.عاطف العسولي، ولا أنسي شقيقي الحبيب أحمد والأخ الصديق محمد جرغون والأخ الغالي م.نافذ أبو عاصي والأخ والصديق القدير د.نزار الأخرس والأخ الحبيب علي مغاري والأخ الغالي د.عصام قشطة ود.فؤاد عودة وأ.هشام الخالدي ود.محمد مروان بربخ والصديق محمد عروق والأخ الحبيب زياد الحاج والأخ السوداني العزيز أبو القاسم علي، وكل الشكر والتقدير والمحبة للعم السوداني الغالي سعيد علي، الذي احتضنني وغمرني بعطفه وكرمه وطيب معاملته طوال فترة إقامتي في بلدي الثاني السودان الشقيق.

وأسمى آيات الشكر والحب لمن صبرت وتحملت مُرَّ السفر والبعد، ولم تكل من الدعاء والتضرع إلى الله عز وجل ليمنَّ عليا بالنجاح والتوفيق، الإنسانة الرائعة زوجتي القديرة والحبيبة.

ولا يفوتني أن أتوجه بعميق الشكر والتقدير لسفارة دولة فلسطين في جمهورية السودان الشقيق، ممثلة بسعادة السفير والأخوة الأعزاء العاملين في السفارة على طيب معاملتهم وكرمهم واحتضانهم وتقديمهم كافة التسهيلات، ووقوفهم بجانبي طيل فترة الدراسة والإقامة في السودان.

ولا أنسى هذا البلد الطيب أهله جمهورية السودان الشقيق، المحتضن والداعم دوماً للشعب الفلسطيني ولقضيته العادلة، ممثلاً بفخامة رئيس الجمهورية المشير عمر البشير، والشعب السوداني الطيب الأصيل.

وأخيرًا أتقدمُ بالشكر إلى كلِ مَن ساهمَ أو نصحَ أو أرشد أو دعا لي في إخراج هذا العمل إلى النور. إلى كل من ذكرت، ومن لم أذكر، أسأل الله العظيم أن يجزيهم عني خير الجزاء، فإنه خيرُ مسؤول وأكرمُ مأمول، ولهم جميعًا صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير،،،

وبارك الله فيكم

فهرس الموضوعات

العنـوان	الصفحـة
البسملة	ج
الآية	د
المستخلص	هـ
Abstract	و
الإهداء	ز
الشكر والتقدير	ح
فهرس الموضوعات	ي
قائمة الجداول	ل
قائمة الأشكال	ن
قائمة الملاحق	ع
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	20-1
المقدمة	2
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
مشكلة الدراسة	5
تساؤلات الدراسة	6
حدود الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الدراسات السابقة	9
منهج الدراسة	18

الفصل الثاني: المعايير المهنية والأخلاقية	47-21
المبحث الأول: مفهوم وأهمية المعايير المهنية والأخلاقية	22
المبحث الثاني: علاقة المعايير المهنية والأخلاقية بالحريات الإعلامية	29
المبحث الثالث: المعايير المهنية والأخلاقية وتطوير الأداء الصحفي	37
الفصل الثالث: الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	80-48
المبحث الأول: نشأة الصحافة الإلكترونية وأنواعها	49
المبحث الثاني: واقع الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	58
المبحث الثالث: الانعكاسات التشريعية على الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	65
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	132-81
أولاً: نبذة عن صحيفتي القدس ونيويورك تايمز	82
ثانياً: الإجراءات المنهجية لاستمارتي الدراسة	88
ثالثاً: تحليل البيانات	95
نتائج الدراسة	133
توصيات الدراسة	134
الخاتمة	136
المراجع	137
الملاحق	147

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المعايير المهنية والأخلاقية الأمريكية والأوروبية والعربية	74
2	المستوى التصنيفي المعتمد في الدراسة	89
3	معامل الارتباط والقيمة الاحتمالية (Sig) لفقرات الدراسة	91
4	معامل الارتباط والقيمة الاحتمالية (Sig) لمجالات الدراسة	92
5	معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل طريقة التجزئة النصفية للاستبانة	93
6	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية	95
7	تصفح المواقع الصحافية الإلكترونية	96
8	المواقع الصحافية الإلكترونية الأكثر تصفحاً	97
9	الأوقات المفضلة لتصفح المواقع الإلكترونية الفلسطينية	98
10	متوسط التصفح اليومي للمواقع الإلكترونية الفلسطينية	99
11	الأسباب التي تدفع لتصفح المواقع الصحافية الإلكترونية	100
12	مدى الحرية التي تتمتع بها الصحافة الالكترونية الفلسطينية	101
13	مدى مراعاة الصحافة الإلكترونية الفلسطينية للمعايير المهنية والأخلاقية	102
14	المعايير المهنية والأخلاقية التي تلتزم بها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	103
15	أسباب عدم مراعاة الصحافة الالكترونية للمعايير المهنية والأخلاقية	104
16	تأثير النشر الإلكتروني غير المهني على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري	106
17	الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	107
18	المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة القدس	109
19	المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة نيويورك تايمز	111
20	مدى تلقي برامج تدريبية مهنية ومتخصصة	113
21	نوع الدورات التدريبية	113
22	الأسباب التي تمنع من تلقي برامج تدريبية	114
23	العوامل التي تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية	115

24	العوامل التي تسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية	116
25	الحماية القانونية للمحتوى الإعلامي الفلسطيني من الانتهاكات والقرصنة	117
26	المشكلات التي تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	118
27	اقتراحات تطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	121
28	نوع الحدث	120
29	موضوعات الحدث	121
30	شخصيات الحدث	124
31	منطقة الحدث	125
23	مصادر التغطية	126
33	اتجاهات التغطية	127
34	التعليقات	128
35	روابط النشر	129
36	دورية التحديث	129
37	العناصر التفاعلية	130
38	شكل التغطية	131
39	طبيعة التغطية	132

قائمة الأشكال

الرقم	العنـوان	الصفحـة
1	تصفح المواقع الصحافية الإلكترونية	96
2	المواقع الصحافية الإلكترونية الأكثر تصفحاً	97
3	الأوقات المفضلة لتصفح المواقع الإلكترونية الفلسطينية	98
4	متوسط التصفح اليومي للمواقع الإلكترونية الفلسطينية	99
5	الأسباب التي تدفع لتصفح المواقع الصحافية الإلكترونية	100
6	مدى الحرية التي تتمتع بها الصحافة الالكترونية الفلسطينية	101
7	مدى مراعاة الصحافة الإلكترونية الفلسطينية للمعايير المهنية والأخلاقية	102
8	المعايير المهنية والأخلاقية التي تلتزم بها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	104
9	أسباب عدم مراعاة الصحافة الالكترونية للمعايير المهنية والأخلاقية	105
10	تأثير النشر الإلكتروني غير المهني على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري	106
11	الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	108
12	مدى تلقي برامج تدريبية مهنية ومتخصصة	113
13	نوع الدورات التدريبية	114
14	الأسباب التي تمنع من تلقي برامج تدريبية	115
15	العوامل التي تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية	116
16	العوامل التي تسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية	117
17	الحماية القانونية للمحتوى الإعلامي الفلسطيني من الانتهاكات والقرصنة	118
18	المشكلات التي تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	119
19	اقتراحات تطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	120
20	نوع الحدث	121
21	موضوعات الحدث	122
22	شخصيات الحدث	124
23	منطقة الحدث	125

24	مصادر التغطية	126
25	اتجاهات التغطية	127
26	التعليقات	128
27	روابط النشر	129
28	دورية التحديث	130
29	العناصر التفاعلية	130
30	شكل التغطية	131
31	طبيعة التغطية	132

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	استبانة الدراسة	148
2	استمارة تحليل المضمون	155
3	واجهة موقع صحيفة القدس	156
4	شعار صحيفة القدس	157
5	واجهة موقع صحيفة نيويورك تايمز	158
6	شعار صحيفة نيويورك تايمز	159

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

- المقدمة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- مشكلة الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة
- منهج الدراسة
- أدوات جمع البيانات

المقدمة:

أسهمت التطورات التكنولوجية المتسارعة، خصوصاً في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في توسيع نطاق حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي، لاسيما في ظل الثورة الهائلة في عالم الاتصال والصحافة الإلكترونية، وتوسع نطاق التعاطي مع الإعلام الجديد.

ويمرّ العالم الآن بمرحلة جديدة تلعب فيها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً حيوياً ومؤثّراً في المجالات كافة، إذ تغيّرت كل أنماط العمل والترفيه والتعليم متحولة إلى الرقمية الكاملة وتعددية الوسائط والتفاعلية والتخصصية، ويعد مجال الاتصال بوسائله الجماهيرية المتنوعة من أكثر المجالات تأثرا.

وقد أتاح الإنترنت الفرصة للمواطن العادي لأن يعبّر عن رأيه ويتحوّل إلى صحفيّ وناشر من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر وإنستغرام وغيرها من وسائل الاتصال والنشر الإلكتروني، –وهو ما أطلق عليه صحافة المواطن– إذ أصبح بإمكان أي شخص أن يصبح صحافياً أو قائماً بالاتصال، بأقل تكلفة الأمر الذي أثر على شفافية الرسالة الإعلامية بأكملها، وأوجد ما يعرف بصحافة المواطن. (www.arado.org.eg)

وفي ظل هذا التطور الكبير والمتسارع، بات الإنترنت يشكل مصدر قلق وإزعاج للعديد من الأنظمة التي لم تستسغ بعد مبدأ حرية الرأي والتعبير، كما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية، نظراً لعدم احترام الكثير من الكتاب والمدونين لأخلاقيات النشر الإلكتروني، وعدم التقيُّد بالأخلاق الواجبة اتجاه الآخر، وهو ما يتأكد يوما بعد يوم خصوصاً مع غياب قواعد قانونية تعمل على تأطير مختلف عمليات النشر الافتراضي، التي تتطور بدورها باستمرار بالموازاة مع التطور المضطرد لتقنيات الإعلام والاتصال.

ورغم التطور في الأدوات والوسائل الإعلامية المتاحة شكلاً ومضموناً؛ إلا أن سجل الانتهاكات في الممارسة الصحفية زاخر بأشكال مختلفة من السلوك والممارسات المتعارضة مع أخلاقيات ومبادئ الصحافة. (الإفرنجي، 2017م)

ومع العلم بأن ليس كل من يدوّن فهو صحافي، لأن مهنة الصحافة لها أخلاقياتها ولها ميثاقها المحلي والدولي، وإن مسألة الأخلاقيات المرتبطة بمهنة الصحافة وممارستها إلكترونيا، وعندما نتحدث عن التجاوزات التي صرنا نلحظها عبر الفضاء الرقمي، يدفعنا إلى القول بأن

الأمر قد استفحل مع التطور العددي الذي يعرفه مجال التدوين والنشر الإلكتروني، إذ تبقى مسألة وضع قواعد وتشريعات لممارسة الكتابة والنشر عبر الإنترنت من الأمور التي وجب التفكير فيها.

وإن الهدف من المعايير المهنية والأخلاقية هو ضبط العمل الصحفي والوصول إلي أعلي صورة فاعلية لا جعلها حجر عثرة في طريق الصحافة، وهذا هو ما تحتاجه الصحافة الإلكترونية في عالمنا العربي في الفترة الحالية والمستقبلية كي تكون صحافة بحق تؤدي رسالتها الإعلامية بكل قوة وشفافية.

ولا أحد ينكر أن الواقع الجديد الذي أفرزته الصحافة الإلكترونية ووسائل النشر الإلكتروني الحديثة يتطلب بكل تأكيد تكييفا مهنياً وأخلاقياً يتناسب مع حجم الأثر الذي تحدثه هذه الصحافة في المجتمع.

ويؤكد الواقع الملموس أن هناك صعوبة في الفصل بين ما هو أخلاقي وما هو قانوني، بل لازالت هناك أموراً لم يتم الحسم فيها بعد من حيث المبادئ الأخلاقية والقوانين التشريعية. ولا شك أن هناك قيوداً قانونية وجب التعامل معها، مقابل وجود ضوابط أخلاقية وجب احترامها من كلا الجانبين: الصحفي المهني والمدوّن العادي. (www.dramamedia.net)

على ضوء ما تقدم، فإن هذه الدراسة جاءت كمحاولة للوقوف على أثر غياب المعايير المهنية والأخلاقية، والضوابط التشريعية والقانونية التي تحكم الأداء العام للصحافة الإلكترونية الفلسطينية بمختلف تصنيفاتها، خصوصاً في ظل عدم وجود أي مواد أو قوانين تنظم عمل الصحافة الإلكترونية وإعلام الإنترنت، الآخذ في النمو والانتشار.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات العلمية الحديثة التي تركز علي المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وتكشف عن أثر غياب المعايير والتشريعات والقوانين المنظمة للصحافة الإلكترونية والنشر الإلكتروني، ويسعى الباحث إلى التعريف بالصحافة الإلكترونية الفلسطينية: أنواعها وأنماطها واتجاهاتها وسماتها وأخلاقها والمعوقات التي تحول دون أن تؤدي وظيفتها الإعلامية والمجتمعية البناءة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث: رصد أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية والتعرف على مدى فاعليتها في إيصال الرسالة الإعلامية للجمهور، في ظل غياب المعايير المهنية والأخلاقية المنظمة لعملها، والوقوف على أهمية المعايير المهنية والأخلاقية، والدور الفاعل الذي تؤديه في مجال عمل الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وتحديد المعايير التي تضبط عمل الصحافة الإلكترونية في إطار التشريعات التي تكفل حرية الرأي ومواثيق الشرف المهنية، إضافة إلى كفالة حق المجتمع في حماية الآداب العامة والمحافظة على قيمه وتقاليده، وإتاحة فرص الاستخدام العادل للمعلومات والرسائل التي تحقق رفاهية الجماهير، والتوصل إلي مقترحات وتوصيات عملية، يمكن أن تسهم في تنمية وازدهار الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وتشكل النواة لصياغة ضوابط تشريعية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية، علاوة على مساهمتها في مساعدة المسؤولين الإعلاميين الفلسطينيين، لتبصر المشكلات التي تعترض أبرز وأهم وسائل الاتصال الحديثة بالجماهير، إضافة إلى مساهمتها في تشكيل مصدراً إرشادياً لهم يساعد في ضبط وصياغة الأنظمة والمعاير والتشريعات اللازمة لتنظيم عمل الصحافة الإلكترونية، والتقليل من النقص الحاصل في الدراسات المتعلقة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على المعايير المهنية والأخلاقية التي يمكن أن تحكم الصحافة الإلكترونية على نحو يجعل الوسيط الصحفي أكثر مصداقية وفاعلية.
2. إيجاد طرق من شأنها توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي العربي والفلسطيني الذي يتعرض للانتهاك.
3. العمل على توفير بيئة مهنية وأخلاقية محفزة لتطوير الصحافة الإلكترونية، وتمكين المواقع الإخبارية الفلسطينية من تقديم خدمة رشيدة ومتطورة.
4. المساهمة في الارتقاء بالمعايير التحريرية والفنية المستخدمة في الصحافة الإلكترونية.
5. العمل على تفعيل مواثيق الشرف المهني للصحافة الإلكترونية.

6. اقتراح الحلول المناسبة التي تساهم في التصدي ووقف كل ما من شأنه انتهاك الخصوصية، أو بث الإشاعات الكاذبة، أو الإساءة لأي من الأشخاص أو الهيئات أو التنظيمات أو الحكومات في المجتمع الفلسطيني.
7. المحافظة على أهمية وفاعلية وسائل النشر الإلكتروني، وتمكينها من العمل في بيئة معلوماتية صادقة وأمينة.
8. السعي إلى إعلاء قيم الحريات الصحفية في ظل حماية قانونية ودستورية للصحفي والمجتمع أيضاً، والاستفادة من تجارب دول العالم المتقدمة في هذا المجال.
9. السعي إلى دراسة بنية تطور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

شكلت جرائم المعلوماتية والنشر الإلكتروني، هماً قانونياً وتشريعياً في المجتمعات كافة، لا يفتأ التعامل معها في كل يوم يكشف عن فراغات مهنية وأخلاقية تزداد الحاجة إليها لضبط غلواء النشر الإلكتروني غير المسؤول، والحفاظ على مستوى الموضوعية والمصداقية في النشر الصحفي.

وتُعد المعايير المهنية والأخلاقية النواة الضابطة والمنظمة لممارسة أي عمل بشكل عام والصحافة بشكل خاص، وإن غيابها وعدم الالتزام بها ساهم وساعد الكثيرين من رواد الصحافة الإلكترونية والعاملين في حقلها للخروج عن القيم والأخلاق والآداب العامة للمجتمع بشكل عام، ولمهنة الصحافة بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى وجود ابتذال وانفلات واضحين في عمل الصحافة الإلكترونية. (غازي، 2016م: 567)

وفي ظل غياب ضوابط تشريعية ناظمة للصحافة الإلكترونية فإن البديل هو الفوضى، فوضى النشر وانتهاك الأخلاقيات بلا رقيب ولا حسيب وبلا حدود وتجاوز لكل الأعراف المهنية والأخلاقية، وعدم الخوف من العقاب. (الإفرنجي، 2017م)

والناظر إلى قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني، الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995م، يجده يحتوي على 51 مادة تعالج العمل الصحفي المكتوب ونشر وتوزيع المطبوعات على أنواعها، دون أن يأتي على ذكر أي معايير أو قوانين أو لوائح تنظم عمل أي من الإعلام المرئي أو المسموع أو الإلكتروني، علاوة على أنه لم يطرأ عليه أي تغيير

أو تعديل يذكر، يتواكب مع ازدياد رقعة تأثير النشر الإلكتروني، خصوصاً مع تزايد ما بات يعرف بجرائم المعلوماتية والنشر الإلكتروني.

من هنا أصبح من الواجب التفكير في دراسة المعايير المهنية والأخلاقية، وصولاً إلى تشريعات قانونية تنظم عمل الصحافة الإلكترونية الفلسطينية والنشر الإلكتروني حتى لا نصبح ونمسي أمام فوضى عارمة، وصراعات أكثر مما يوجد الآن في مجال الصحافة والنشر الإلكتروني.

ويرى الباحث كونه صحفياً عاملاً في الأراضي الفلسطينية، أن تزايد جرائم المعلوماتية والنشر الإلكتروني، يحتاج إلى الدراسة المعمقة والبحث المستفيض عن المعايير المهنية والأخلاقية، التي يمكن من خلالها مواجهة عمليات الاعتداء علي الملكية الفكرية واستنفار كل الجهود التشريعية للتصدي لجرائم القرصنة الإلكترونية، وحماية الملكية الفكرية، خصوصاً في بلد مثل فلسطين تعج فيها الأحداث الساخنة، والحروب المتكررة، التي لا تحتمل أخبارها الخروج عن أخلاق ومواثيق العمل الصحفي، ذلك جعلني اصطفي موضوعاً بحثياً أناقش خلاله أثر غياب المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وإيجاد المقترحات والحلول المناسبة، لمواجهة هذا الخطر المتزايد، والمتمثل في جرائم النشر والمعلومات.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس التالي: **ما واقع المعايير المهنية والأخلاقية في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيس الأسئلة البحثية التالية:

تساؤلات الدراسة:

1. ما مدى مراعاة الصحافة الإلكترونية للمعايير المهنية في النشر الإلكتروني؟
2. ما هي آليات تحديد المسؤولية فيما تنشره الصحافة الإلكترونية؟
3. ما دور المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية في كفالة حرية الرأي والتعبير ومواثيق الشرف المهنية؟
4. ما الأسباب التي تحول دون مراعاة المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني؟
5. ما مدى الحاجة إلى ترسيخ ضوابط قانونية وتشريعية ترتقي بالصحافة الإلكترونية الفلسطينية؟

6. ما مدى تأثر النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري بالنشر الإلكتروني غير المهني في فلسطين؟
7. ما مدى تأثير التوجهات السياسية والاجتماعية والعقائدية والفكرية للقائم بالاتصال على المضمون الإخباري؟
8. ما هي الطرق والآليات التي من شأنها توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي في الصحافة الإلكترونية؟
9. ما هو تأثير تدني المستوى المهني للقائم بالاتصال على المضمون الإخباري؟
10. ما هو تأثير تدني المستوى المهاري والتدريبي للقائم بالاتصال على المضمون الإخباري؟
11. ما مدى تأثير رؤساء التحرير وملاك الصحف على عمل القائم بالاتصال؟
12. ما عوامل زيادة الفاعلية وتطوير الأداء الصحفي؟

حدود الدراسة :

تتحدد الدراسة الحالية على أساس ما يلي:

* الحد الموضوعي: تناولت الدراسة المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية.

* الحد المكاني: طبقت الدراسة التحليلية المقارنة على موقعي القدس والنيويورك تايمز.

* الحد البشري: استهدفت الدراسة عينة من العاملين في مجال الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وغيرهم من المسؤولين الإعلاميين، وأساتذة الإعلام والقانون والمتخصصين.

* الحد الزماني: طبقت الدارسة خلال الفترة 2015م –2017م.

مصطلحات الدراسة:

المعايير المهنية:

تعتبر المعايير المهنية إحدى مجالات القيم، وهي مجموعة الموجِّهات التي تحدد خيارات الفرد المهنية، وتحدد سلوكياته داخل عمله، فالأفراد عندما يختارون أعمالهم، ويحددون أهداف هذه الأعمال ووظائفها بالنسبة لهم، وعندما يسلكون في ضوء محددات قيمية، وهكذا فإن العمل يخضع في اختياره وأدائه ومخرجاته، لتوجيهات قيمية هي التي تحدد أشكال الاختيار والأداء والنتائج داخله. (عقل، 2006م: 83)

والمهنية profession هي وظيفة مبنية على أساس من العمل والخبرة، اختيرت اختياراً مناسباً حسب مجال العمل الخاص بها، وهي تتضمن مهارات وتخصصات معينة، ويحكمها قوانين وآداب خاصة.

ويعرف الباحث المعايير المهنية إجرائياً بأنها: الضوابط التشريعية والسلوكية والأيديولوجية الناظمة والتي تحكم عمل القائم بالاتصال في وسائل الاتصال المتنوعة، وتؤثر على المضمون والمحتوى الإخباري بها.

المعايير الأخلاقية:

تعرف أخلاقيات الصحافة بأنها مجموعة المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الصحافة، والتي يلتزم بها الصحافيون في عملية استقاء الأنباء ونشرها، والتعليق عليها، وفي طرحهم لآرائهم، وهذه المعايير تقوي إحساس الصحفي بمسؤوليته الاجتماعية. (الدبيسي، 2011م: 92)

وترتبط مصداقية الصحافة بمدى التزامها بالحقيقة، وبمدى التزامها لتحقيق الدقة والنزاهة والموضوعية والتمييز الواضح بين الأخبار والدعاية، واحترام القيم الأخلاقية والمهنية مسؤولية ملقاة على عاتق الصحافيين ووسائل الاتصال. (المصدر السابق، بتصرف)

وقد عرف بعض الباحثين الأخلاق في نظر الإسلام بأنها عبارة عن "مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني، التي يحددها الوحي، لتنظيم حياة الإنسان، وتحديد علاقته بغيره على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم على أكمل وجه". (www.dorar.net)

الصحافة الإلكترونية:

يطلق عليها في الدراسات الأدبية والكتابات العربية مسميات أخرى مثل الصحافة الفورية والنسخ الإلكترونية والصحافة الرقمية والجريدة الإلكترونية.

وهي وسيلة من وسائل الاتصال عبر الشبكة العنكبوتية، تستخدم فنون وآليات ومهارات العمل الصحفي، مضافاً إليها مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيلة اتصال، مستخدمة في ذلك عناصر الوسائط المتعددة، والنص الفائق، والوسائل الفائقة للتعامل مع محتويات الصحيفة، ومعالجتها، وتحليلها، ونشرها للجماهير، بحيث يتاح للمتلقي التفاعل بإيجابية، وسرعة، وسهولة حسب احتياجاته وقدراته في تصفح الموضوعات واستقصاء الأنباء الآتية، وإمكانية حفظه للمعلومات والأخبار وطباعتها. (تربان، 2008م: 49)

ويعرف نصر، وعبد الرحمن، الصحيفة الإلكترونية بأنها: الصحيفة اللاورقية التي يتم نشرها على شبكة الإنترنت ويقوم القارئ باستدعائها وتصفحها والبحث داخلها، بالإضافة إلى حفظ المادة التي يريدها منها وطبع ما يرغب في طباعته. (نصر، عبد الرحمن، 2003م: 28) ويميل الباحث إلى التعريف الأول للصحافة الإلكترونية، كونه يرى فيه الدقة والشمول.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الأبحاث والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، لاسيما تلك التي تناولت معالجة موضوعات الصحافة الإلكترونية والنشر الإلكتروني، والجرائم الإعلامية، والضوابط الشرعية والمعايير المهنية والأخلاقية والسياسات التحريرية والقائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية وغيرها من الدراسات المتنوعة،وقد انتقى بعض النماذج لتلك الدراسات.

أولاً/ الدراسات العربية:

رتب الباحث الدراسات السابقة حسب تاريخ النشر فبدأ بالأحدث :

1. دراسة (عمرو 2017م) بعنوان: "التشريعات الإعلامية وانعكاساتها على الأداء الصحفي"

هدفت إلى التعرف على تأثير الانقسام الفلسطيني على الأداء المهني للصحف الفلسطينية الصادرة في قطاع غزة والضفة الغربية، وأهم المظاهر السلوكية والسمات الشكلية التي تتعرض لها الحريات الصحافية في ظل الانقسام الفلسطيني، والوقوف على دور السلطات الحاكمة تجاه حريات الصحافة في فلسطين، واعتمدت الباحثة على منهج المسح الوصفي، واستخدمت صحيفة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات.

وخلصت إلى مجموعة نتائج أهمها: غياب تنظيم الحريات الصحفية وتأخير إصدار القوانين والتشريعات الضابطة لمهنة الصحافة، وتأثر الصحفيين الفلسطينيين بدوافعهم الحزبية خلال عملهم المهني، وأن الطابع الحزبي يسهم إلى حد كبير في انخفاض معدل الموضوعية، وأن حرية الصحافة في فلسطين تعتبر الأكثر إعاقة في المنطقة.

2. دراسة حجازين، وآخرون (2016م)

بعنوان: "المعايير المهنية للقائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار في وكالة الأنباء الأردنية – بترا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعايير المهنية في إطار نظرية حارس البوابة الإعلامية، التي تحكم عمل الصحفي في وكالة الأنباء الأردنية، وتأثير هذه المعايير على نوعية

المادية الإخبارية التي تنتجها الوكالة ومحتواها، ومدى تأثير التشريعات النافذة والناظمة (الدستور الأردني، قانون المطبوعات والنشر، ميثاق الشرق الصحفي) على طبيعة الأخبار المنتجة. واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة من مندوبين ومحررين صحفيين في مركز الوكالة في عمان، ومكاتبها المنتشرة في محافظات المملكة وألويتها، ومراسلي الوكالة في الخارج.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها: إن الصحفيين في وكالة الأبناء الأردنية يراعون التشريعات ذات الصلة بمهنة الصحافة عند كتابة الأخبار وتحريرها، بنسبة 91.2% من أفراد عينة الدراسة، وأن ما نسبته 48.2% من المبحوثين متفقون بأن قناعات المندوب والمحرر الصحفي تظهر في المنتج الإخباري، وأن هناك ميلاً شديداً لدى المندوبين والمحررين الصحفيين في وكالة الأنباء الأردنية لمراعاة ثقافة المجتمع بما تحمله من أعراف وتقاليد وثوابت ولو على حساب الوقائع والحقائق، وأن هناك التزاماً بنسبة مرتفعة في تغطية المناسبات التي لا تتفق مع معتقدات المندوبين والمحررين الشخصية، بكتابة أخبار حولها دون إخفاء أو حذف لأي عناصر لا تتوافق مع معتقداتهم.

3. دراسة بربخ (2015م)

بعنوان: "اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م"

هدفت إلى التعرف على مدى اعتماد ومتابعة النخبة السياسية الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م، والتعرف على أسباب متابعتها وأسباب تفضيلها، إضافة إلى التعرف على أكثر الشبكات التي تم الاعتماد عليها، وأبرز الموضوعات متابعة، علاوة على التعرف على درجة الفضول المعرفي ودرجة الثقة بهذه الشبكات، ومعرفة الآثار الناتجة عن اعتماد النخبة السياسية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات. واستخدم الباحث منهج المسح الإعلامي، واعتمد في جمع بياناته على صحيفة الاستقصاء والمقابلة المقننة، وقام باختيار عينة حصصية من النخب السياسية الفلسطينية في محافظات قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:أن ما نسبته 78.66% من المستطلعة آرائهم يعتبرون أن شبكات التواصل الاجتماعي تتصدر مصادر الحصول على معلومات أثناء

العدوان، وأن الأخبار السياسية والميدانية كانت الأكثر تداولاً عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى انخفاض درجة ثقة المبحوثين عينة الدراسة بالمعلومات المتوفرة على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء العدوان، وأن ما نسبته 78.5% من المبحوثين شددوا على ضرورة توخي الدقة والموضوعية في منشورات شبكات التواصل الاجتماعي لتصبح مصدراً فاعلاً للمعلومات، إضافة إلى التوعية الأمنية نحو الاستخدام الصحيح لها.

4. دراسة دوحان (2015م)

بعنوان: "العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحفي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية"

هدفت إلى رصد وتحليل وتفسير أخلاقيات وضوابط النشر الصحفي وعلاقتها بالسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية، في ضوء المسؤولية الاجتماعية لدى الصحفيين، ومدى فاعلية أدوات التنظيم الذاتي للمهنة إن وجدت، وتأثير نقابة الصحافيين الفلسطينيين. واعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح الوصفي ومنهج المقارنة المنهجية، واستخدم أدوات متنوعة منها: استمارة تحليل المضمون، والمقابلة المقننة وغير المقننة، وصحيفة استقصاء خاصة بالقائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:أن عدد كبير من الصحف الإلكترونية الفلسطينية تنتهك أخلاقيات مهنة الصحافة بنسب متفاوتة من صحيفة إلى أخرى، وأن غالبية المواد الصحفية المنشورة في الصحف الإلكترونية الفلسطينية لم تلتزم بالمعايير والضوابط الأخلاقية لمهنة الصحافة، وأوضحت الدراسة أن القائم بالاتصال يعتمد على أساليب الإثارة بالدرجة الأولى خلال تحرير المادة الصحفية، يليها سرد جزء من الواقعية، ثم التهويل والتضخيم والتقليل من الأهمية، إضافة إلى أن القائمين بالاتصال يرون أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية لا تعتمد على الدقة والموضوعية في مخاطبتها للجمهور الفلسطيني.

5. دراسة قمر الدين (2012م)

بعنوان: "فاعلية الضوابط التشريعية للصحافة الإلكترونية"

هدفت إلى تطوير وضبط المعايير المهنية والتحريرية والفنية المستخدمة في الصحافة الإلكترونية، وتطوير المعايير الأخلاقية والتشريعية والقانونية التي يمكن أن تحكم الصحافة الإلكترونية، وتوفير قدر من الحماية المهنية والأخلاقية والقانونية لمن تستهدفهم الصحافة

الإلكترونية من أنظمة حاكمة أو معارضة أو هيئات أو جماعات أو مجتمعات أو أفراد، إضافة إلى المحافظة على أهمية وفاعلية هذا الوسيط الحيوي، وإعطائه القدرة علي التأثير في تشكيل الرأي العام بناء على معلومات صادقة وأمينة يتحمل كاتبها وناشرها أعباء الدفاع عنها في المنابر كافة، وتقليل فرص تحول هذا الوسيط الحيوي، الصحافة الإلكترونية، إلى منبر للتجني المفتوح غير المسئول وغير المساءل في وقت معاً. واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد في جمع بياناته على الاستبانة والمقابلة والملاحظة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قنوات النشر الإلكتروني ومواقع الاتصال الاجتماعي أخذت تلعب أدواراً فاعلة ومهمة في الحراك المعرفي و السياسي الذي يجتاح العالم اليوم، وأن الصحافة الإلكترونية حلقة من حلقات التطور المستمر في وسائط الإعلام، وتهدد مستقبل الصحافة الورقية بشكل ملحوظ، علاوة على أن الجريمة الإلكترونية أحدثت فراغاً تشريعياً واسعاً في مجال مكافحة الجريمة.

6. دراسة الديبسي (2011م)

بعنوان: "المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر وتحقيق المعايير المنهية في نشر الأخبار والتقارير، والكشف عن الآثار السلبية لضعف المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية، وتأثيراتها على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. واستخدم الباحث منهج المسح الوصفي، واعتمد على صحيفة الاستقصاء لاستطلاع آراء 120 صحفي أردني.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك العديد من المآخذ على كيفية تطبيق الصحافة الإلكترونية الأردنية للمعايير المهنية، وأن الصحافة الإلكترونية الأردنية تنشر بعض الأخبار دون التأكد من مصداقيتها أو دون ذكر مصادرها، وأن الصحافة الإلكترونية الأردنية لا تلتزم دائم في تطبيق قواعد التحرير الصحفي، وتنشر أحيانا ما يعتبر انتهاكا للحرية الشخصية.

7. دراسة الحيدري (2010م)

بعنوان: "الإعلام الجديد: النظام والفوضى"

هدفت إلى تناول موضوع الإعلام الجديد كظاهرة شمولية بدأت في الاتساع، ومناقشة إشكالية النظام والفوضى (Order and Chaos) التي برزت كسمة لهذا الإعلام الجديد،

وتجاوز الضوابط السائدة في صناعة المضامين الإعلامية والاتصالية. واستخدم الباحث منهج المسح الوصفي والمنهج التحليلي، واعتمد في جمع بياناته على صحيفة الاستقصاء والمقابلة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن حالة النظام والفوضى في الإعلام الجديد أفرزت تحولاً من نظام الضبط في الاتصال إلى إعلام الاستقطاب المتمثل في إعلام أو صحافة المواطن، وأن حالة الاستقطاب تجري على نحو لا يأخذ في الاعتبار بالمقاييس المهنية للعملية الاتصالية، بقدر ما يتجلى عبر أسلوب متحرر من القواعد الصحفية والأخلاقية، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في أساليب تعليم وتدريب الإعلاميين، والاعتناء بتحقيق فتح دلالي جديد في مستوى المفاهيم والمصطلحات المعتمدة في حقل الإعلام والاتصال.

8. دراسة زيدان (2010م)

بعنوان: "اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفة نيويورك تايمز قبل الحرب الأمريكية على العراق خلال المدرة أكتوبر 2001 إلى مارس 2003م"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفة نيويورك تايمز خلال الأشهر الستة التي سبقت شن الحرب الأمريكية على العراق، والوقوف على مضامين ومحتويات الأخبار التي نشرتها الصحيفة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى التعرف على الأهداف الكامنة وراء استخدام الكلمات والمصطلحات والمضامين التي تكرس النمطية في تشويه صورة العراق والواقع العربي والشخصية العربية في الإعلام الأمريكي. واستخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون، كمنهج لدراسته، وتكونت عينة الدراسة من 120 موضوعاً من النصوص الإخبارية والتحليلات والتحقيقات الصحفية وغيرها من الموضوعات المطروحة في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بطريقة عشوائية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:أن فكرة إخفاء العراق لأسلحة الدمار الشامل هي الفكرة التحريضية المباشرة الأكثر تكراراً في الحرب على العراق، إضافة إلى أن فكرة حقوق الإنسان في العراق برزت كأكثر فكرة تحريضية غير مباشرة خلال فترة الدراسة، علاوة على عمد المحررون والمراسلون بصحيفة نيويورك تايمز إلى إتباع أسلوب محدد في بناء المحتوى الإخباري

ورسم معالمه بالاعتماد على الانتقائية، وأخيراً انتهاج صحيفة نيويورك تايمز لأسلوب التحريض غير المباشر للحرب ضد العراق.

9. دراسة عمران (2009م)

بعنوان: "الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الالكترونية المصرية"

هدفت الدراسة إلى رصد الأدوار والمسئوليات المنوطة بالقائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية المصرية في إطار ممارساته المهنية، والتعرف على أثر استخدام التكنولوجيا على الممارسة المهنية للقائم بالاتصال، إضافة إلى التعرف على الضغوط والمشكلات التي تعترض القائم بالاتصال وتعيق أدائه المهني في الصحافة الإلكترونية المصرية، والكشف عن رؤية المبحوثين لطبيعة البيئة الإعلامية التي يعملون فيها ومدى تأثيرها على أدائهم المهني. واعتمدت الباحثة على منهج المسح الإعلامي والمقارنة، واستخدمت صحيفة الاستقصاء والمقابلة كأدوات بحثية في دراستها.

ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة:إجماع المبحوثين على ضرورة إلمام متخصصو الصحافة الإلكترونية بمفردات العمل الصحفي بنسبة بلغت (71.2%)، وتنوع التقنيات التي يستخدمها القائمون بالاتصال في الصحف الإلكترونية لجمع المادة الصحفية عبر شبكة الإنترنت، إضافة إلى تعدد وتنوع الأساليب التحريرية التي يمارسها المبحوثون في معالجاتهم الصحفية الإلكترونية، وأخيراً وجود بعض الصعوبات في تحرير المضمون الصحفي الإلكتروني مثل: صعوبة الوصول إلى المعلومات في بعض المواقع، وصعوبة سرعة إنجاز عملية التحرير لتحقيق السرعة والآنية.

ثانياً/ الدراسات الأجنبية :

رتب الباحث الدراسات الأجنبية السابقة حسب تاريخ النشر فبدأ بالأحدث:

1. دراسة حسان Hassan (2015م) بعنوان:

"Tools of Modern Media Impact Forces: Discourse, Language and Image"

"قوة تأثير أدوات وسائل الاتصال الحديثة: الخطاب واللغة والصورة"

هدفت الدراسة إلى هذا إظهار القوى المؤثرة في وسائل الاتصال الحديثة، ومدى التلاعب بها من قبل الفئات ذات النفوذ والقوى الكبرى لتحقيق أهداف محددة خصوصاً في المجتمعات

النامية. وناقشت الدراسة التحليلية تسخير وسائل الاتصال الحديثة للتقدم الذي أحرز مؤخراً في مجال التكنولوجيا والأنظمة ذات العلاقة في تلفيق (فبركة) الأحداث والحقائق لإقناع الأفراد أو المجموعات العاديين، وإحباط الخصوم من أصحاب وسائل الاتصال أو المتحكمين بتلك الوسائل الإعلامية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن وسائل الاتصال الحديثة أصبحت أكثر إقناعاً من كونها (معلوماتية) أو إخبارية، والزعم بأن شعوب المجتمعات الصناعية أكثر إدراكا للآثار من نظرائهم في المناطق الزراعية في العالم الثالث، وذلك لسبب واضح هو أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني من آثار الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى تحرك الأحزاب المؤثرة، سواء كانت دول أو مجموعات، لتنفيذ حملات توعية وعقد الأنشطة المتنوعة لمواجهة وسائل الاتصال بالأفعال والسلوك.

2. دراسة كيم وآخرون Kim, & Others (2015م) بعنوان:

"Tweeting The Public: Journalists' Twitter Use, Attitudes Toward The Public's Tweets, and The Relationship With The Public"

"التغريد للجمهور: دراسة استخدام الصحفيين والإعلاميين لشبكة تويتر واتجاهاتهم نحو تغريدات المجتمع وعلاقاتهم مع الجمهور"

هدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات الصحفيين والإعلاميين في كوريا الجنوبية نحو الجمهور وعلاقاتهم بالعامة من خلال توتير وأهم أنشطتهم على الشبكة، وخصوصاً في صناعة الأخبار وكتابة العناوين الرئيسية وكيفية استفادتهم من تغريدات الجمهور في صياغة عناوين إخبارية مهمة.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة ما يلي: استخدام الصحفيين لتويتر من أجل سرد القصص الإخبارية التي يستخدمونها في الصحف المطبوعة أو الإلكترونية، واستخلاص ردود الأفعال والآراء لصياغة القصص الإخبارية بنسبة 73% من المبحوثين عينة الدراسة، وأن قدرة الصحفي على استخلاص المعلومة وصياغتها بالطريقة الإخبارية الواقعية التي تعكس نبض الجمهور، بنص إخباري محكم له تأثيره على الجمهور، علاوة على أن تغريدات الجمهور في تويتر تؤثر في الرأي العام وتعكسه بصراحة.

3. دراسة بيدون Baidoun (2014م) بعنوان:

"The Gaza Conflict 2013 and Ideologies of Israeli and Palestinian Media: A Critical Discourse Analysis"

"صراع غزة 2013 وأيديولوجيات إسرائيل والإعلام الفلسطيني: تحليل خطاب نقدي"

هدفت إلى التعرف على التغطية الإعلامية في أربع وسائل اتصال ومصادر إعلامية فلسطينية وإسرائيلية هما: موقعي صحيفتي هآرتس وجيروزالم بوست الإسرائيليتين على الإنترنت، وموقعي معا والرأي الفلسطينيين على الإنترنت، خلال تصاعد العنف في غزة في الفترة من 20-2013/12/25م، إضافة إلى التعرف على كيفية تأثير الأيديولوجيات على المواد الإعلامية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، علاوة على المقارنة بين اللغة المستخدمة في الإعلام العبري اليميني والإعلام اليساري من جهة، وبين اللغة المستخدمة في الإعلام الفلسطيني الحزبي والإعلام المستقل. واعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، واستخدمت أداة تحليل الخطاب النقدي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تباين في لغة الخطاب الإعلامي بين صحيفتي الرأي الحزبية و معاً المستقلة، وصورت صحيفة هآرتس اليسارية بشكل مختلف عن صحيفة جيروزالم بوست اليمينية، إضافة إلى وجود اختلاف في التقارير المنشورة في كل من وسائل الاتصال الفلسطينية والإسرائيلية.

4. دراسة ويسترمان، وآخرون Westerman, & Others(2014م) بعنوان:

"Social Media As Information Source: Recency of Updates and Credibility of Information"

"وسائل الاتصال الاجتماعي كمصدر للمعلومات: حداثة التطورات ومصداقية المعلومات"

هدفت الدراسة إلى اختبار كيف أن كميات المعلومات المتوفرة على شبكات التواصل الاجتماعي تؤثر على التصورات حول مصداقية هذه المعلومات، وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها (181) ناشطاً من طلاب جامعة مد أتلانتك في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة ما يلي: وجود علاقة إيجابية بين المصداقية والوضع المعرفي، إذ يوجد ارتباط ملموس بين الوضع المعرفي وبين كل عامل فردي من عوامل مصداقية المصدر وبين مقياس المصداقية الكلي، أن نموذج الإسراع في التحديث المعمول به على الإنترنت، أدى إلى زيادة الوضع المعرفي، مما يزيد من مصداقية المصدر، أن حداثة

التطورات قد لا يكون لها تأثير على مصداقية المصدر، بينما الوضع المعرفي يتوسط العلاقة بين الحداثة في التطورات والمصداقية.

5. دراسة تشانيل Channel (2010م) بعنوان:

"Gatekeeping and Citizen Journalism: A Qualitative Examination of Participatory Newsgathering"

"حراسة البوابات الإعلامية وصحافة المواطن: فحص النوعية للأخبار التشاركية"

هدفت إلى الوصول لفهم أفضل لقاعدة التشاركية في الإعلام، وكيفية اتخاذ القرارات حيال المواد التي يتم إرسالها إلكترونياً إلى موقع شبكة (CNN) الأمريكية، والتعرف على دور حراس البوابة الإعلامية التقليدي في عمليات الاتصال مع انتشار الإعلام عبر الإنترنت Online Communications ، والمراسل الإلكتروني أو ما يسمى بصحافة المواطن. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الوصفي، واستخدمت صحيفة الاستقصاء بالاعتماد على العينة العشوائية والمقابلة كأدوات لجمع البيانات والمعلومات.

وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن إرسال الأخبار عبر المواقع الإلكترونية مثل (أرسل خبراً) تعد طريقة مبتكرة لجمع الأخبار لكنها لا تلبي المعايير المهنية للنشر، إضافة إلى اعتماد شبكة (CNN) على ممارسات لعمل حراسة البوابة لمراقبة المشاركات الإعلامية للجمهور عبر الإنترنت، للتأكد من أهمية المعلومات ومصداقيتها قبل نشرها، وأن حراس البوابة في شبكة (CNN) هم الذين يصنعون القرار النهائي بشأن المحتوى، وأن شبكة (CNN) تمثل أنموذجاً لعملية الأخبار التي يتوفر لديها كادر متخصص، وبنية تدعم صحافة المواطن.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تنوعت وتعددت الدراسات السابقة في تناولها لموضوع المعايير المهنية والأخلاقية، حيث اتفقت في بعض الزوايا والرؤى، واختلفت في البعض الآخر.

فبينما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة عمرو (2017م) ودراسة قمر الدين (2012م) اللتان تناولتا التشريعات الإعلامية ودراسة حجازين و آخرون (2016م) ودراسة دوحان (2015م) التي تناولت علاقة أخلاقيات المهنة بالسياسات التحريرية، واعتمدت على منهج المسح الوصفي والمنهج المقارن، ودراسة الدبيسي (2011م) ودراسة (2010م)Channel ودراسة عمران (2009م) من حيث تناول المعايير المهنية للقائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية، واختلفت مع دراسة بربخ (2015م) التي تناولت اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية

على شبكات التواصل الاجتماعي ومع دراسة (2015م) Kim, & others التي تناولت اتجاهات الصحفيين نحو الجمهور وعلاقتهم بالعامة، ومع دراسة (2015م) Hassan التي تناولت بالبحث القوى المؤثرة في وسائل الاتصال الحديثة، ومدى التلاعب بها من قبل الفئات والقوى الكبرى وذات النفوذ، واختلفت مع دراسة (2014م) Baidoun ومع دراسة (2014م) Westerman, & others ودراسة الحيدري (2010م) التي هدفت إلى مناقشة إشكالية النظام والفوضى في الإعلام الجديد، ودراسة زيدان (2010م) كما واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجتمع وعينة الدراسة، واتفقت في منهج المسح الوصفي المستخدم في جميع الدراسات السابقة، إلا أنها تميزت في استخدام المنهج المقارن.

وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تناولت المعايير المهنية والأخلاقية في الأداء الصحفي، ووقفت على الأسباب التي تحول دون مراعاة الصحافة الإلكترونية للمعايير المهنية في النشر الإلكتروني، لتوصيف بيئة مهنية وأخلاقية محفزة لتطوير الأداء الصحفي الصحفي، وتمكين المواقع الإخبارية الفلسطينية من تقديم خدمة رشيدة ومتطورة.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تتبن أوجه تشابه واختلاف بينها، لاسيما من حيث المنهج المتبع وأدوات الدراسة والعينة والمجتمع، وإذ أن هذه الدراسة تعتبر إضافة نوعية للدراسات السابقة فقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في العديد من النقاط أهمها:

1. الاطلاع الواسع على موضوع الدراسة، ومحاولة الإلمام بجميع جوانبه.
2. العرض السليم للإطار النظري.
3. تصميم وبناء أداة الدراسة.
4. تفسير النتائج ومناقشتها والتعليق عليها وربطها بما توصلت إليه الدراسة الحالية.
5. تصنيف وتبويب الدراسة.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث منهج المسح الوصفي والمنهج التحليلي كونه يتناسب مع هذا النوع من الدراسات، إضافة إلى المنهج المقارن الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة، حيث تبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويتعامل الباحث من خلال ما سبق مع "مجالات وظواهر بحثية يتوفر بشأنها عددٌ من المؤشرات التي استخلصتها

بحوث سابقة، إلا أن هناك أبعاداً أو زوايا جديدة لهذه المجالات البحثية لم يتم تناولها، وهو يقوم على أساس الرصد والتوصيف الدقيق لعناصر ومتغيرات الظاهرة البحثية". (اللبنان، 2008م: 76)

ومنهج المسح الوصفي "يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة ومتاحة للدارس دون أن يتدخل الباحث في مجرياتها، وعلى الباحث أن يتفاعل معها بالوصف والتحليل". (الأغا، 1997م: 41)

كما ويهدف إلى وصف الأحداث والأشخاص والمعتقدات والاتجاهات والقيم والأهداف والتفضيل والاهتمام وكذلك أنماط السلوك المختلفة. وفي الدراسات الإعلامية تستخدم الدراسات الوصفية لأغراض الوصف المجرد والمقارن للأفراد والجماعات ووصف الاتجاهات والدوافع والحاجات واستخدامات وسائل الإعلام والتفضيل والاهتمام وكذلك وصف النظم والمؤسسات الإعلامية والوقائع والأحداث، ثم وصف وتفسير العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر وبعضها البعض في إطار علاقات فرضية يمكن اختبارها. (عبد الحميد، 2004م: 13)

واستخدم الباحث منهج المسح الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، لأنه يتناسب مع هذا النوع من الدراسات. إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف وصف الأحداث والأشخاص والاتجاهات والقيم والأهداف والاهتمام بأنماط السلوك المختلفة.

أدوات جمع البيانات:

تعتبر عملية جمع البيانات من أهم المراجع لأي بحث علمي إذ تتوقف عليها صحة البيانات المجموعة والمستخدمة وصحة النتائج الإحصائية وكفاءة الاستنتاجات العلمية في التحليل. (حسين، 1984م: 103)

وعليه فإن الباحث سيحرص على استخدام أشكالاً متعددة من الأدوات، في جمع البيانات والمعلومات التي يحتاجها خلال دراسته، وفي مقدمتها الاستعانة بالمراجع المتاحة من كتب ومجلات وأبحاث ودراسات ووثائق وكتابات، وغيرها من المصادرة الأساسية والثانوية.

ويعتبر الاستقصاء من الأدوات الأكثر استخداماً وملائمة للبحوث الوصفية، (أبو كريشة، 1999م: 104) ، ووفقاً لطبيعة المشكلة موضوع الدراسة، فإن الباحث سوف يستخدم أسلوب

تحليل المضمون، وصحيفة الاستقصاء كأدوات أساسية لجمع البيانات، إضافة إلى الملاحظة والمقابلة المقننة وغير المقننة.

ويستخدم أسلوب تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، خاصة التحليلية والمقارنة منها، ويسعى إلى تحديد المعاني التي ينطوي عليها نسق الاتصال بطريقة منطقية وكمية، ويستخدم لدراسة وسائل الاتصال الجمعي، بهدف الوقوف على مضمونها وما تحتويه، وما تشتمل عليه، ويعد هذا الأسلوب من أدوات الدراسة الأكثر جذباً لانتباه عدد كبير من المشتغلين بالرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري.

كما ويستخدم لدراسة الحالة السيكولوجية للقائم بالاتصال، وذلك من خلال تحليل مضمون أنواع الاتصال التي يقوم بها الأفراد، وما يقدمه المحررون في الصحف ومعدو برامج الإذاعة والتلفزيون، بوصفها مشيراً إلى دوافعهم. (www.moqatel.com)

ويستند أسلوب تحليل المضمون "Content Analysis" إلى أدوات فنية تسمح باكتشاف علاقات ارتباطية من خلال عملية التحديد بتنظيم وموضوعية لخصائص معبرة استناداً إلى الرموز الاتصالية.

وتتميز الملاحظة في أنها تمكن الباحث من جمع البيانات والحقائق عن السلوك في نفس وقت حصوله، وفي أنها لا تعتمد كثيراً على الاستنتاجات ولا تتطلب جهدا كبيراً، إضافة إلى أنها من أفضل الطرق المباشرة لدراسة عدة أنواع من الظواهر خاصة ما يتعلق بتصرفات الإنسان. (الصديق، 2006م: 78)

فيما تمكن المقابلة من الوصول إلى أعماق الشخص أو إلى تفاصيل الموضوع، والحصول على أكبر قدر من المعلومات، إضافة إلى أنها وسيلة مرنة تمكن الباحث من الحصول على كل ما يريد من المعلومات، ويمكن للباحث العودة للمبحوث لاستكمال بعض المعلومات الناقصة. (Cohen & Manion, 1984: 94)

الفصل الثاني

المعايير المهنية والأخلاقية

- المبحث الأول: مفهوم وأهمية المعايير المهنية والأخلاقية
- المبحث الثاني: علاقة المعايير المهنية والأخلاقية بالحريات الإعلامية
- المبحث الثالث: المعايير المهنية والأخلاقية وتطوير الأداء الصحفي

المبحث الأول

مفهوم وأهمية المعايير المهنية والأخلاقية

تعد وسائل الاتصال الجماهيرية المتنوعة أحد أهم الأركان لتطوير المجتمعات والحفاظ على أصالة وحضارة المجتمع وثقافته وأخلاقياته، ومن هنا أولى المختصون في العلوم الإنسانية أهمية كبيرة للأخلاقيات المهنية لمختلف المهن، وفي مقدمتها مهنة الصحافة.

مفهوم المعايير المهنية:

المهنية في اللغة تعني الحِذْق، يقال حَذِقَ العَمَل أي مارسه وأتقنه، ويقال حَذَقَ عَمَلَهُ أي أَمْهَرَهُ وأتقنه. (معجم المعاني الجامع)

والمهنية profession هي وظيفة مبنية على أساس من العمل والخبرة، اختيرت اختياراً مناسباً حسب مجال العمل الخاص بها، وهي تتضمن مهارات وتخصصات معينة، ويحكمها قوانين وآداب خاصة.

وتعتبر المعايير المهنية إحدى مجالات القيم، وهي مجموعة الموجِّهات التي تحدد خيارات الفرد المهنية، وتحدد سلوكياته داخل عمله، فالأفراد عندما يختارون أعمالهم، ويحددون أهداف هذه الأعمال ووظائفها بالنسبة لهم، وعندما يسلكون في ضوء محددات قيمية، وهكذا فإن العمل يخضع في اختياره وأدائه ومخرجاته، لتوجيهات قيمية هي التي تحدد أشكال الاختيار والأداء والنتائج داخله. (عقل، 2006م: 83)

وتعرف الدكتورة سامية جابر أخلاقيات المهنة "قيم الممارسة" بأنها: "القواعد الواضحة للسلوك المهني في مؤسسات الوسائل الاتصالية، وكذلك الاتجاهات الفعالة والدعاوى المتصلة بكل ما هو ملائم في أسلوب العمل والإنجاز".

ومن الأمثلة على قيم الممارسة، الفكرة النموذجية التي تتمثل في –الالتزام بالموضوعية– في تحرير الأنباء ، والدعاوى المتصلة بأكثر الصور التكنولوجية ملائمة لتحقيق مهام اتصالية ذات نوعية خاصة، والدعاوى الخاصة بتحديد مقاييس المسلسلات التلفزيونية الجيدة. (جابر، 1984م: 275)

وهي مجموعة المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الصحافة، والتي يلتزم بها الصحافيون في عملية استقاء الأنباء ونشرها، والتعليق عليها، وفي طرحهم لآرائهم، وهذه المعايير تقوي إحساس الصحفي بمسؤوليته الاجتماعية. (الدبيسي، 2011م: 92)

وترتبط مصداقية الصحافة بمدى التزامها بالحقيقة، وبمدى التزامها لتحقيق الدقة والنزاهة والموضوعية والتمييز الواضح بين الأخبار والدعاية، واحترام القيم الأخلاقية والمهنية مسؤولية ملقاة على عاتق الصحافيين ووسائل الاتصال. (المصدر السابق، بتصرف)

وجاء تعريفها في قاموس الصحافة والإعلام بأنها: مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني والتي وضعتها مهنة منظمة لكافة أعضائها حيث تحدد هذه القواعد وتراقب تطبيقها وتسهر على احترامها، وهي أخلاق وآداب جماعية وواجبات مكملة أو معوضة للتشريع وتطبيقاته من قبل القضاة. (حسن، بدوي، 1991م: 17)

ويعرف الكاتب الأمريكي جون هوهنبرج، أخلاقيات المهنة الصحفية في كتابه الصحفي المحترف بأنها: الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها الصحفي والمتمثلة أساساً في ضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة شاملة ودقيقة صادقة وواضحة مع مراعاة حماية المصادر وتحقيق الصالح العام لا غير، عن طريق احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص وتصحيح الأخطاء حال وجودها. (هوهنبرج، 1990م: 495)

ويعرف الباحث المعايير المهنية إجرائياً بأنها: الضوابط التشريعية والسلوكية والأيديولوجية الناظمة والتي تحكم عمل القائم بالاتصال في وسائل الاتصال المتنوعة، وتؤثر على المضمون والمحتوى الإخباري بها.

المعايير الأخلاقية:

الأخلاق في اللغة تعني السجية أو الطبيعة. (المرسي، 2000م: 536) ويراد بها الطبع والسجية والمروءة والدين. (الفيروزآبادي، 2005م: 881)

والأخلاق اصطلاحاً كما عرفها الإمام الغزالي: هيئة في النفس راسخة، عنها تصدر الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية، وقال هو عبارة عن هيئة في النفس وصورتها الباطنة. (الغزالي، 56)

وتعرف موسوعة التراث الفكري العربي والإسلامي الأخلاق بأنها: جملة قواعد السلوك المتعارف عليها في محيط إنساني معين وامتداد زمني محدود، وهذه القواعد تفرض أن يتكيف معها الجميع بالقدر الواسع، كونها في الأصل هي القوانين والأعراف والمواصفات الإنسانية. (مصطفى، شلغوم، 2011م: 67)

وعرف بعض الباحثين الأخلاق في نظر الإسلام بأنها عبارة عن "مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني، التي يحددها الوحي، لتنظيم حياة الإنسان، وتحديد علاقته بغيره على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم على أكمل وجه". (www.dorar.net)

والأخلاق هي السلوك الإنساني كما ينبغي أن يكون وفقاً للمثل العليا التي توجب على العقل الإنساني أن يسايرها في سلوكه لا لغاية بل لأنها واجب. (علي، 2003م: 36) وهي الصفات الراسخة في الإنسان التي يتعامل بها مع غيره ولا تزال تظهر أثارها بحسب الظروف والوقائع المختلفة". (www.islamway.com)

وعرفها علي الشحود في كتابه الحضارة الإسلامية بأنها: "مجموع القيم والمبادئ الموجهة للسلوك. (الشحود، 271) والقيم هي مجموعات مركبة من المعايير نستخدمها كمقياس أو مستوى نستهدفه في سلوكنا، ونسلم بأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه. (حسن، 1982م: 145)

فيما أتى ابن القيم على تعريف الأخلاق بالقول: "الخلق هيئة مركبة من علوم صادقة وإرادات زاكية وأعمال ظاهرة وباطنة موافقة للعدل والحكمة والمصلحة وأقوال مطابقة للحق تصدر تلك الأقوال والأعمال عن تلك العلوم والإرادات فتكتسب النفس بها أخلاقاً هي أزكى الأخلاق وأشرفها وأفضلها. (أفضل، 2009م: 27)

ويميل الباحث إلى تأييد تعريف ابن القيم للأخلاق كونه يرى فيه الدقة والشمول.

والأخلاقيات المهنية تُقيد العاملين في وسائل الاتصال المتنوعة أن يلتزموا في سلوكهم تجاه أنفسهم وتجاه جماهيرهم بمبادئ وقيم أساسية، والالتزام بهذه المبادئ والقيم يُعد من الواجبات الشخصية ليكون سلوكاً سليماً وأخلاقياً. (البادي، 1997م: 208-209)

وقد ساهمت أفكار جون ميلتون وجيفرسون في ظهور مفهوم أخلاقيات الصحافة في عشرينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية تلك الأفكار التي اعتبرت من أهم

الأسس التي قامت عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة عام 1948م، وحددت التزامات الصحافة ووسائل الاتصال تجاه المجتمع من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن. (حسام الدين، 2003م: 140)

وتعتبر أخلاقيات المهنة كعلم للواجبات المعنوية الخاصة بمهنة محددة وجزاءاتها التأديبية Science des obligations morales بتبيان القواعد السلوكية والأخلاقية لأعضاء المهنة فيما بين الممارسين أنفسهم أو اتجاه الغير.

ويفرق سعيد مقدم، بين كلمة أدبيات وكلمة أخلاقيات حيث يرى أن المقصود بالأخلاقيات الجانب الفلسفي الذي يتناول بالدراسة وكافة المحاسن التي ينبغي إتباعها للقيام على أحسن وجه بالمهام المشغولة أو بالواجب المهني إرضاءً للضمير. (مقدم، 1997م: 11)

وبذلك فإننا الفرق ما بين المعايير المهنية والأخلاقية يتضح من خلال معرفة أن المعايير المهنية هي مجموعة القواعد والمبادئ والقيم الأساسية، وإن الالتزام بها وتطبيقها خلال الممارسة العملية للمهنة يُعد سلوكاً أخلاقياً.

وإذا كان ثمة فرق ما بين الأخلاقيات والممارسة، فإن الأخلاقيات تعبر عن السلوك المهني المطلوب من القائمين بوسائل الاتصال الالتزام بها، وتبقى هذه الأخلاقيات عديمة الفائدة ما لم تترجم إلى واقع عملي ملموس خلال الممارسة المهنية للصحفيين. (مهدي، 196)

فيما يرى محمد سيد فهمي المختص في الإعلام والاجتماع، ضرورة وجود أساساً أخلاقياً قيمياً للممارسة الصحفية تعبر عن وجود "معايير سلوكية وقواعد أخلاقية تنبع من قواعد المهنة ذاتها، ومن متطلبات نجاح العمل المهني، ويلتزم الممارس بهذا النظام الأخلاقي أو الدستور المهني صراحة". (فهمي، 1984م: 82)

أهمية الأخلاق في الإسلام:

تعتبر الأخلاق هي الدعامة الأولى لحفظ كيان الأمم، وهي ضرورة للفرد والمجتمع، فقد جاء الإسلام داعياً وموجهاً إلى التمسك بالأخلاق الطيبة والفضائل السامية لأنها تحقق الخير والسعادة في الدنيا والآخرة، ومحذراً ومنفراً من الرذائل والعادات الجاهلية الباطلة لأنها تسبب الضرر في العاجل والآجل. (الرحيلي، 2004م: 729)

ولما للأخلاق من أهمية في الدين الإسلامي، فقد حث الفرد على الأخلاق إلى تربية الوازع الداخلي لديه، ليشعر بالانسجام الذي يسيطر على حياته النفسية، مما يجعله يخضع للقوانين الاجتماعية بشكل تلقائي.

والإسلام العظيم يعتبر الأخلاق عنواناً له، إذ حدد رسول الإسلام صلى الله علي وسلم الغاية الأولى من بعثته بقوله عليه الصلاة والسلام: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". (الخراساني، البيهقي، 2003م: 10) ويؤكد الإسلام على أن الدين المعاملة، أي معاملة الناس بخلق حسن، ويتضح ذلك من خلال قول النبي صلى الله عليه وسلم: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده". (النيسابوري، 1997م: 4)

وإن الأخلاق أساس الفلاح والنجاح للإنسان، لقوله الله تبارك وتعالى: "قد أفلح من زكاها، وقد خاب من دساها". (سورة الشمس، الآية 9-10) وهذه الغاية النبيلة التي تأهل لها الإنسان جعلت مسؤوليته الأخلاقية عظيمة الشأن، جليلة القدر، وهي مسؤولية التكليف الشرعي التي أنيط بها حمل أمانة الله في أرضه، حتى يعمرها المكلف بالبر والهدى، ويسوسها بالرشد والهدى، ويحقق الهدف الأسمى بعد في الدار الآخرة، يوم تجزى كل نفس بما كسبت، لارتباط الجزاء بالمسؤولية.

وكل مسؤولية قبلناها وارتضينا الالتزام بها هي مسؤولية أخلاقية بدليل أن القرآن الكريم يقدم المسؤولية الدينية ذاتها في صورة أخلاقية محضة، فالمسؤولية في الإسلام منوطة بالفرد والجماعة والمجتمع، ولا يُعفى من هذه المسؤولية أحد في الإسلام إلا أن يكون غير مكلف لفقده بعض شروط التكليف كالعقل أو البلوغ أو القدرة، فالمكلف مسؤول عن كل ما يصدر منه من قول وعمل في حدود ما يستطيع. (أفضل، 2009م: 2)

وبذلك فإن أخلاقيات المهنة هي فئة فرعية من منظومة الأخلاق التي تشكل أساس تقدم الأمم، ورمز حضارتها وثمرة عقيدتها ومبادئها، وقد جاءت الرسالات السماوية لتحث الناس على الالتزام بالأخلاق.

أهمية المعايير المهنية والأخلاقية:

لما للمعايير المهنية والأخلاقية من أهمية كبيرة، بات من الضروري أن تتسع الدراسات والأبحاث في موضوعات المسؤولية وخاصة المسؤولية المهنية والأخلاقية، لتكريس وتوطيد تلك المعايير التي تعمل على ضبط السلوك المهني والوظيفي للإنسان.

وتبرز أهمية أخلاقيات المهنة عندما تكون القوانين الأساسية الخاصة أو العقود والأنظمة الداخلية التي تحكم مهنة ما ناقصة وعاجزة على تحديد مجموع الالتزامات التي تقتضيها تلك المهنة، أي أن الحاجة إلى مدونة لأخلاقيات المهنة تبدو ضرورية لسد العجز أو الغموض الذي يكتنف الأحكام والتشريعات القانونية المنظمة للمهنة في المجتمع.

وانطلاقاً من هذا الفهم فإن الكثير من الصحفيين العاملين في وسائل الاتصال يفتقدون الاهتمام بالسلوكيات الأخلاقية، وبذلك يفقدون التزاماتهم المعنوية نحو السلوكيات الأخلاقية والمعايير المهنية والتمسك بها، إلا أنه هناك استثناءات تشمل العديد من العاملين في ميدان الصحافة الذين لا تنطبق عليهم تلك الانتقادات. (مهدي، 196)

وهكذا فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوي معرفة فقط، بل تتطلب منهم أيضاً محاولة التوصل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الالتزام الفريد للصحفي. (هاتلنج، 1981م: 17)

ولأخلاقيات المهنة الإعلامية مجموعة من المبادئ نجدها تشترك في كل مدونة، وهي بمثابة أفكار وتصورات تتكرر تلقائياً من مدونة لأخرى، وتتركز أغلب هذه المبادئ في ثلاث محاور أساسية هي: (مصطفى، شلغوم، 2011م: 71 بتصرف)

1. احترام حق إعلام المواطن والدفاع عنه وعن الوسائل الكفيلة بتحقيقه مثل احترام مصادر المعلومات، نشر المعلومات الصحيحة والدقيقة، النزاهة الكاملة في النشر والحصول على المعلومات، والفصل بين الحدث والتعليق، فالخبر مقدس والتعليق حر.
2. احترام حقوق المواطن والدفاع عنها بما فيها الحق في الكرامة والشرف والحق في الصحة البدنية والمعنوية، والحق في التعبير وحق الرد والحق في احترام الشخصية.
3. الحفاظ على الجانب الاجتماعي وتجنب التحريض والدعوة إلى الحقد والعصيان المدني أو التمييز العرقي أو العنصري.

ويمثل الجانب الأخلاقي جانباً هاماً في بنية الشخصية، ويعتبر النقص في هذا الجانب مسؤولاً إلى حد كبير عما نعانيه اليوم من مشكلات، ولا نبالغ إذا قلنا أن كثيراً من مشكلات مجتمعنا الحالي هي مشكلات أخلاقية في صميمها، وتعبر عن قصور في النمو الأخلاقي، مما يدلل على أهمية الأخلاق ومدى حاجتنا للالتزام بها في حياتنا.

ويرى حكيم الصين كونفوشيوس أن المعرفة تعني الحكمة وأساس الفكر الأخلاقي هو المواءمة أو الملاءمة، فما يقبله المجتمع من تصرفات فهو صحيح وما يرفضه فهو خطأ هذا ما اختصره في حكمة "ما لا تحب أن يحدث لك لا تفعله مع الآخرين". (النجار، 1985م: 43)

ويؤكد المدير العام في أكاديمية فرنسا 24، أنطوان كورمري، –خلال ندوة حوارية نظمها مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير– على أهمية وجود معايير وقواعد تمنع الصحفيين من ارتكاب الأخطاء، وقال إن التدريب والمهارات يجب أن يرافقهما "التدريب الأخلاقي"، فلا يمكن أن نكذب على الجمهور وندعي النزاهة والتوازن. (www.aljazeera.net)

والمسؤولية الأخلاقية صفة إنسانية وفطرة بشرية تلازم الإنسان من بدايته إلى نهايته، ومن دنياه إلى آخرته، والشعور بالمسؤولية الأخلاقية من أنجح الوسائل وأفضل الأساليب في تقويم حياة الإنسان وبناء الشخصية. (أفضل، 2009م: 4)

ومن خلال ما تقدم من عرض تتجلى أهمية المعايير المهنية والأخلاقية التي تبنى على أساس المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للفرد، ومدى الحاجة الملحة إلى تفعيلها والالتزام بها خلال ممارسة الحياة العملية، وصولاً إلى تشريعات قانونية ضابطة وناظمة للعملية الاتصالية لاسيما في الصحافة الإلكترونية.

وبذلك فإن التزام الصحفيين والعاملين في حقل الصحافة والنشر بالمعايير المهنية والأخلاقية، من شأنه إيجاد بيئة عمل مهنية وآمنة على المجتمع، كون أن الرسالة الإعلامية لها من الصدى والتأثير الكبير على الجمهور في المجتمع.

المبحث الثاني

علاقة المعايير المهنية والأخلاقية بالحريات الإعلامية

إن حرية التعبير حق لكل إنسان، كحقه في الحياة وحقه في السكن والطعام والمجتمعات باختلاف مستوياتها تقر في دساتيرها هذا الحق، وإن الصحافة الحرة تولد حيث يكون هناك إيمان بأن الحرية حق ثابت للأشخاص ليعبروا عن ذواتهم بشتى الوسائل دون قيود.

والحرية لغة: حُرر أي أعتق وصار حراً، والحر خلاف العبد. (الرازي، 1967م: 129)

والحرية هي مقولة فلسفية تعبر عن العلاقة بين النشاط البشري والقوانين الموضوعة للطبيعة والمجتمع، ويعتبرها الفلاسفة هي تقرير الروح لمصيرها، وحرية الإرشادات وإمكانية التصرف وفق إرادة لا تحددها الظروف الخارجية. (الموسوعة الفلسفية، 1997م: 181)

وحرية الإعلام تعني: "حرية تلقي الأخبار والمعلومات ونشرها" وحرية الأفراد والجماعات والدول في تداول متعدد الاتجاهات للمعلومات ضمن حدود مبدأ الحرية والمسؤولية من خلال ممارسة حق الاتصال وطنياً وقومياً ودولياً (الداقوقي، 1986م: 97) والحرية في حقيقتها كل لا يتجزأ، فالحريات متضامنة في بنيتها، فلا يكون هناك حرية فكر في ظل غياب حرية الرأي والتعبير، ولا يمكن تصور حرية الرأي والتعبير بدون حرية الصحافة والإعلام. (العجمي، 2010م: 23)

وتجمع أغلب النظريات الفلسفية على أن الإنسان حر بالفطرة وأن الحرية هي القاعدة وأن كل قيد يرد عليها هو استثناء من هذه القاعدة، كما أنه لا يمكن إقامة المسؤولية أخلاقاً أو قانوناً إلا على أساس الحرية. (هندي، 1985م: 12) وعليه ترى الفلسفة المادية أن يمارسها الإنسان بشكل مطلق فيفعل ويقول ما يروق له ويمتنع عما لا يروق له، وهذا المفهوم للحرية لا يمكن الوصول إليه إلا إذا عاش الإنسان وحيداً بمفرده. (ثابت، 1412هـ: 65)

وإن فلسفة الإعلام في الجانبين النظري والتطبيقي ترتبط بمفهوم الحرية في المجتمع، كما ترتبط بها أيضاً فاعلية الرسالة الإعلامية في بناء الإنسان الذي يكون عوناً للأمة في الدفاع عن قضاياها وحراسة فضائلها ومقدساتها. (ثابت، 1412هـ: أ–ب)

وإذ تُعد الحرية إحدى وجهي العمل الصحفي، فإن الوجه الآخر هو المسؤولية، وبقدر تحقيق التوازن بين الحرية التي يحتاجها الفرد وبين السلطة التي لا غنى عنها بقدر ما يتحقق الازدهار للمجتمع والفرد من خلال التشريع. (فهمي، 2003م: 207)

وفرضت نظرية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility واقعاً مهنياً معاصراً لمفهوم حرية الإعلام الذي يتسم بالمرونة، وذلك بعد أن أثبتت الممارسات أن الحرية غير المقترنة بالمسؤولية تؤدي إلى الفوضى في المجتمعات فلا ينبغي لحرية الصحافة أن تطغى على حرية الآخرين وقيم المجتمع، وترتبط مصداقية الصحافة في التزامها بالحقيقة والسعي لتحقيق الدقة والنزاهة والموضوعية والتمييز الواضح بين الأخبار والدعاية، ولا يجوز فرض تحقيق هذه الأهداف واحترام القيم الأخلاقية والمهنية فهذه المسؤولية ملقاة حصراً على عاتق الصحفيين ووسائل الاتصال، والرأي العام هو الذي يكافئ أو يعاقب في المجتمعات الديمقراطية. (بوتر، 2006م: 58)

وإن معظم قواعد السلوك المهني تشير إلى مفاهيم هامة توضح للصحفي ماله وما عليه، ومن أهم تلك القواعد ضمان حرية الإعلام والصحافة، وحرية الوصول إلى المعلومات الموضوعية.

وتنصب معايير الأخلاقيات في الغالب على أربعة قيم رئيسية متداخلة تشمل: قول الحقيقة، الالتزام بالعدالة، الحرية التضامنية، واحترام الكرامة الإنسانية. (الموسى، 2005م: 7)

وتعد حرية الصحافة إحدى أهم قواعد السلوك المهني والأخلاقي لدى جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية، وجمعية الصحفيين المحترفين بالولايات المتحدة الأمريكية، ويسبقها المسؤولية ويليها الدقة والموضوعية.

ويشير محمد الغزالي في كتابه جدد حياتك، أن حرية الرأي هي حارس العدالة في الشعب وأنها السياج الذي يكف الحاكم أن يستبد بأمور الناس، ولا قيام لحكم الطاغية إلا على الذهان الممسوخة والأفكار الراكدة البلهاء والحجر على ذوي الرأي أن ينظروا إلى الأمور إلا من الزاوية التي يراها لهم الطاغية. (الغزالي، 2002: 161)

وينص قرار الجمعية العامة للأم المتحدة رقم 59 الذي اتخذته في دورتها الأولى في 14 ديسمبر 1946م، على أن "حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وأنها المعيار الذي تقاس به جميع الحريات".

كما ينص الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية المعتمد من قبل الجمعية العامة للأم المتحدة في المادة (19) أن لكل شخص الحق بحرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع وتلقيها ونشرها دون اعتبار للحدود وبشكل شفهي أو كتابي مطبوع أو فني أو بأي وسيلة من اختياره. (مكاوي، 1994م: 53)

وتنص المادة العاشرة في المعاهدة الأوربية لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق بحرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية الرأي وحرية تلقي المعلومات أو إرسال المعلومات أو الأفكار دون أن يكون هناك تدخل من قبل السلطات العامة ودون اعتبار للحدود.

وفي المؤتمر الدولي للأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد سنة 1975م وحضرته ثلاث وثلاثون دولة أوربية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة الفنلندية هلسنكي، أجمع المؤتمرون على حرية الإعلام، وتحسين الأوضاع التي يعمل فيها الصحفيون في كل البلاد المشتركة في اتفاقية "هلسنكي". (برجنتال وآخرون، 1977م: 177)

وإن التهديدات ضد حرية الصحافة تأخذ أشكالاً عديدة، وتأتي من جهات متعددة، وفي معظم الأحيان نجدها أكثر تعقيداً وصعوبة ولا يسهل مواجهتها، لاسيما عندما تنتهجها السلطات الحاكمة في المجتمع.

ويقول مستشار إدارة ضبط الجودة والمعايير التحريرية في شبكة الجزيرة فوزي بشرى، أن الإعلام العربي نشأ أساساً في كنف السلطة، وهي التي تتولى تنظيمه، لهذا "كان طبيعيا أن يحب ذلك الإعلام ما تحب السلطة وأن يكره ما تكره"، إلا أنه يرى "أن ثورات الربيع العربي غيرت نظرية عمل الصحافة تحت كنف السلطة، إذ أصبح الإعلام ناقدا للسلطة بعد أن كان ناطقا باسمها".

وأشار –خلال ندوة نظمها مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير في العاصمة القطرية، حول "المعايير المهنية والأخلاقية وإدارة الإعلام في زمن التغيير"– إلى أن الإعلام

الحر نتاج طبيعي لبيئة سياسية حرة، وهو بهذه الحالة يكون تعبيرا عن طموحات وآمال الشعوب وما يربتط بها من قضايا، مؤكداً أن القيم الأخلاقية مسألة مهمة في العمل الإعلامي، ولا يمكن لمثل تلك القيم كالموضوعية والنزاهة والتوازن، أن تنشأ إلا في بيئة ديمقراطية. (www.aljazeera.net)

ولا تزال بعض الحكومات تمارس ضغوطاً على كل من ينتقدها أو يعارضها، وقد يتعرض من ينتقدها للاغتيال أو الإبعاد من المنصب أو السجن والتعذيب أو النفي، وتجدها في المقابل تنادي بحرية التعبير وتعتبرها داعم أساس لنجاحها وطريق مختصر لتلبية وتجسيد طموحات الشعب، وبذلك فإن حرية التعبير لدى تلك الحكومات هي وظيفة الوسيط الإيجابي بين المحكومين والحاكمين لتسهيل عملية تبادل الأفكار والآراء. (مصطفى، شلغوم، 2011م: 44)

ويقول الإنجليزي شريدان: من الأفضل لنا أن نكون بلا برلمان من أن نكون بلا حرية صحافة، ويؤكد أن الحرمان من المسؤولية الوزارية والحرية الشخصية ومن الحق في التصويت، أفضل من الحرمان من حرية الصحافة، كونها وحدها الكفيلة أن تعيد الحريات الأخرى عاجلاً أم أجلاً. (مقدم، 1997م: 51)

وفي ظل غياب التشريعات الإعلامية، يصبح لزاماً على العاملين في الحقل الصحفي التقيد بالمعايير المهنية والأخلاقية التي تنظم العمل الصحفي على أساس اتفاق يقع بينهم دون اللجوء إلى القوانين التي تفرضها السلطات، "فأفراد المهنة هم الذين ينظمون ويراقبون الأفراد، ويحددون مدى التزامهم واحترامهم لقواعد المهنة التي يعملون بها، كونها تعد أحد أدوات الرقابة الذاتية". (مصطفى، شلغوم، 2011م: 67)

وإن التزام القائم بالاتصال بالمعايير المهنية والأخلاقية واحترام حرية التعبير وخصوصية المجتمع والأشخاص وغيرها من الواجبات، في الوقت الذي يتوجب توفير له مجموعة من الحقوق كالحق في حرية الوصول إلى مصادر المعلومات والحق في استقائها وتبليغها ونشرها والحق في التعبير عن رأيه والحفاظ على أسرار المهنة وآدابها والحق في الاستقلالية أثناء أداء مهامه بعيداً عن التعسف والاضطهاد.

وبالرغم من كل ذلك فإن مفهوم المعايير المهنية ما يزال مثار جدل، حيث يرى الكثير من الباحثين والصحفيين في العالم الغربي إنه وسيلة لفرض قيود على حرية الإعلام.

ونخلص القول بأنه ثمة علاقة متكاملة ومتلازمة بين المعايير المهنية والأخلاقية من جهة والحريات الإعلامية من جهة أخرى، فلا ضوابط مهنية أو أخلاقية مقيدة الحرية، ولا حرية دون مسؤولية مهنية أو أخلاقية.

الحرية الإعلامية في الإسلام:

إن الشريعة الإسلامية سبقت كل التشريعات الوضعية في تقرير نظرية الحرية بقرون طويلة، حيث أباحت لكل إنسان أن يقول ما يشاء دون عدوان فلا يكون شاتماً ولا قاذفاً ولا كاذباً، وفي الكثير من الآيات القرآنية ومنها قوله تعالى: "ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم" (سورة الأنعام، الآية 108) وقوله تبارك وتعالى: "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعاً عليماً" (سورة النساء، الآية 148)

وتُعد الحرية الإعلامية في الرؤية الإسلامية جزءاً من الحرية الحقة بمفهومها الشامل التي ترتبط بكينونة الإنسان وكرامته التي أكرمه الله تعالى بها وحده دون سواه وهي حرية الإرادة والاختيار التي أكرم الله تعالى الإنسان بها ليعبده بالإرادة والاختيار كما هو عبد له بالفطرة والاضطرار، وهي لا تتناقض مع الالتزام بما أوجبه الشرع لأنها نهوض القلب في طلب الحق ولا يكون ذلك إلا في ظل هداية الوحي. (ثابت، 1412هـ: 4)

والإسلام هو الدين الحق، قال الله تعالى: "إن الدين عند الله الإسلام" (سورة آل عمران، الآية 19) وهو الأساس المتين للحرية، إذ جاءت رسالات الرسل جميعاً صلوات الله عليهم تحريراً للإنسان من كل عبودية ومن كل رق ومن كل قيد إلا قيد الرحمن وحده، فالحرية هي التخلص من الرعب والرهب إلا في الله، والحرية الإعلامية هي كل تعبير يبتغي به وجه الله تعالى، وحين تسود هذه الحرية حياة الأمة تكون خير أمة، لقول الله عز وجل: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله" (سورة آل عمران، الآية 110)

فالحرية الإعلامية في ضوء الإسلام هي أن تقول الحقيقة كاملة من غير مواربة ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى، والتزاماً بحدوده في المحافظة على أمانة الكلمة وحسن البلاغ المبين. (ثابت، 1412هـ: 62) وهي: "إمكانية الفرد في التعبير عن معتقده أو فكره أو رغبته بحيث لا تصل به الإمكانية إلى المجاهرة فيما يخالف الدين أو يمس الصالح العالم، أو مصادرة حقوق الآخرين وحرياتهم بدون وجه حق". (العجمي، 2010م: 19)

وتحث التوجيهات القرآنية على عدم المجاهرة بالسوء والاعتداء على حقوق الآخرين أو المساس بالصالح العام لقول الحق تبارك وتعالى: "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعاً عليماً". (سورة النساء، الآية 148) كما وتحث على عدم ترويج الإشاعات ونشر الفواحش في المجتمع، ويتجلى ذلك في قول الله عز وجل: "إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون". (سورة النور، الآية 19) وقوله تبارك وتعالى: "والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً". (سورة الأحزاب، الآية 58) والأذى بدون وجه حق فيه اعتداء على الحقوق.

وبذلك فإن الإسلام العظيم أقر الحرية وقيدها بالفضيلة حتى لا تنحرف وبالعدل حتى لا تجور وبالحق حتى لا تنزلق مع الهوى وبالخير والإيثار حتى لا تستبد به الأنانية وبالبعد عن الضرر حتى لا تستشري فيه غرائز الشرر. (العجمي، 2010م: 22)

وعلى الرغم من هذا فإن الإسلام وضع قيوداً على حرية التعبير ويمكن تصنيفها إلى نوعين: (عمرو، 2017م: 59)

1. **القيود الأخلاقية:** تعني الغيبة والسخرية وكشف العيوب والبدعة.
2. **القيود القانونية:** تعنى إيذاء الآخرين من خلال قذفهم بأمور يعاقب عليها الدين وكذلك تكفير المسلم والافتراء عليه وسب الله ورسوله والدين.

وقد أوضح الإسلام أن الحرية لا تعني نشر ما يعتبر فساداً أو فتنة، ولكنها مثل كل الحقوق والإسلام يرفع شعار المساواة بين الناس على اختلاف أجناسهم.

فالحرية في الرؤية الإسلامية تقتضي أن يكون الإنسان عبداً خالصاً لله، والحرية الإعلامية كجزء من هذه الحرية تتطلب من رجل الإعلام أن يقول الحقيقة كاملة ابتغاء مرضاة الله، وألا يسكت إلا ابتغاء مرضاة الله تعالى.

وتتمثل الضوابط المنهجية لحرية الرأي في التصور الإسلامي بما يلي: (الخطيب، 2007م: 157)

1. **ضوابط أسلوبية:** إتباع أساليب تؤدي معها حرية الرأي والتحمل في إبدائه بكل الكلمات الطيبة وتقرب الأفكار وتراعي أدب القول والإعراب عن إيجابيات الرأي الآخر، وذلك باجتناب الألفاظ القاسية والعبارات الجافة ومراعاة أدب القول والإعراب عن إيجابيات الرأي الآخر وإحسان الكلام عند النقد البناء الذي يرجى منه الإسلام، لقول الله تبارك وتعالى: "ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ

وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ". (سورة النحل، الآية 125)

2. ضوابط خلقية: يفترض الإسلام في الكلمة الإخلاص والصدق والواقعية وعدم تحريف الكلام، وإخفاء الحقيقة وحفظ السمعة وصيانة الأعراض، وهذه عوامل تتضافر في إنجاح الرأي، وتحقيق الغاية المتوخاة منه، والأصل في ذلك قوله تعالى: "وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوّاً مُّبِيناً". (سورة الإسراء، الآية 53)

3. ضوابط علمية: الأساليب والأدوات والخطوات المنهجية التي تمكننا من الوقوف على الحقيقة ومنها:

أ. التحري في المعطيات: من خلال التأكد من فهمها وتمثل حقيقتها قبل بناء الرأي عليها وإذاعته؛ مما يجعل المرء واعياً لما يطرح من فكر؛ فيأتي رأيه متصفاً بوضوح الرؤية وقدرة الحجة، ووداعة الكلمة.

ب. الأهلية لتناول الموضوعات: بأن يكون للإنسان القدرة على التعبير عن الرأي، وهذا معناه: أن يتحقق للإنسان في الرأي الذي يعبر عنه، أمران: العلم والإتقان، وإلا كان صادراً في رأيه عن جهل وضلال، فليس من حق أي إنسان أن يتكلم في موضوع يجهله، أو أن يبدد طاقاته السمعية والبصرية والعقلية في أمور لم تتوفر لها الأدلة العلمية الكافية، قال تعالى: "وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً". (سورة الإسراء، الآية 36)

ج. الموضوعية والإنصاف: ويقصد بها التحرر من العوامل الذاتية والخارجية في تناوله الآراء، والتزام الصدق والأمانة، والبعد عن الهوى والبعد عن التعميم، وهذا معناه: الرؤية المتوازنة في رصد النصوص والأوضاع المحيطة بالأشياء، وكذلك الرجوع إلى الصواب إذا تبين للمرء قد أخطأ في رأيه فالرجوع إلى الحق فضيلة.

وإن المتتبع لنظريات الإعلام في الواقع المعاصر يدرك إلى أي مدى ترتبط المعايير المنهجية والمهنية بالإطار الفكري المادي ليس فقط في إطار النظريات الفلسفية، بل في نماذج الاتصال التي تأثرت كثيراً بنماذج الفلاسفة ورواد علم النفس، والتي لازالت تدور في الإطار المادي سواء بالنسبة لنظرتها للإنسان أو للفكر أو لحرية الاختيار وعملية الإقناع. (محمد، 1403هـ: 217-218) بينما في الإسلام نجد عقيدة التوحيد تهيمن على العمل شكلاً ومضموناً في الجوانب الإعلامية المنهجية والمهنية، كما أن معيار تلقي الأخبار لا يقوم على المصلحة الدنيوية أولاً، وإنما على أساس القرب الفكري والعقدي للأمة الإسلامية. (ثابت، 1412هـ: 76)

وهكذا تحدد الحرية الإعلامية في الإسلام غايات الإعلام وطبيعة النظام الإعلامي وآثار الممارسة الإعلامية وذلك عندما يتم نقل وتغطية الأحداث على أساس القرب الديني والعقدي، وليس على أساس المصالح الدنيوية أو القومية أو الفكرية والحزبية.

وللحرية الإعلامية في الإسلام ضوابط تميزها وتصونها عن الزلل من أهمها: (ثابت، 1412هـ: 116)

الضابط الأول: غاية الإعلام في الإسلام.

الضابط الثاني: مشروعية القول.

الضابط الثالث: المسؤولية الإعلامية في الإسلام.

الضابط الرابع: رعاية المصلحة ودرء المفسدة.

وإن التزام القائم بالاتصال بهذه الضوابط فإن عمله الإعلامي وبلاغه يكون بلا شك بلاغاً حراً، أما إذا تخلى عن هذه الضوابط وانزلق مع المطامع والشهوات فإنه يتحول إلى رجل دعاية تستعبده مطامعه الاقتصادية والسياسية، ويخضع لعبودية المؤسسات الإعلامية التي تحترف العمل الإعلامي لكسب الرزق بغض النظر على رسالتها في المجتمع.

وبعد هذا العرض فإن الحرية الإعلامية في الرؤية الإسلامية تجد لها منطلقات أساسية وضوابط تشريعية تقوم على الأصلين الرئيسيين في الحياة الكتاب والسنة، وإن هذه الضوابط لحرية الفكر يمكن أن تنسحب على الحريات المرتبطة بها، فحرية نشر الأخبار ينبغي أن ترتبط بمعيار المصلحة المعتبرة، فنشر أخبار الجريمة مثلاً لا يكون إلا بعد ثبوتها رعاية للمصلحة العليا، وهي المحافظة على حرمة المسلم، وعلى أن يكون المجتمع الإسلامي عفيفاً نظيفاً، أما إذا ما صدر الحكم الشرعي بثبوت الجريمة فإن إعلانها ونشر أخبارها جائز ليكون ردعاً وزجراً وعظة وعبرة.

والحرية الإعلامية بهذا الفهم ليست كالحرية الإعلامية في المجتمعات اللبرالية التي ترى أن الحرية تعني الخلوص من كل قيد يحد من التمتع بالحياة الدنيا في إطار الفلسفة المادية للحياة. (بن عبود، 1979م: 62)

المبحث الثالث

المعايير المهنية والأخلاقية وتطوير الأداء الصحفي

تُعد المعايير المهنية والأخلاقية أحد أهم مصادر تطوير الأداء الصحفي وبيئة العمل في المؤسسات الصحافية والإعلامية كافة، ولا يكاد يختلف اثنان على أن ضعف المهنية الإعلامية تؤثر سلباً على الأداء الصحفي.

وإن عناصر الضعف في وسائل الاتصال والإعلام تُعود في أحد أهم مصادرها إلى ضعف المهنية الإعلامية، وإهمال التدريب المهني والمتخصص، وبناء الكفاءات الإعلامية الفردية، وجميعها تدرج ضمن الأسس الموضوعية لتوطين المهنية. (الطويسي، 2008م: www.alghad.com) وبالتالي غيابها وإهمالها يبعدنا كل البعد عن مهنية وتطوير الأداء الصحفي.

ويرى وليام .ف. وو ، أستاذ الصحافة المحترفة (المهنية) في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية أن السعي الدؤوب للحصول على التدريب المهني المتخصص، وتحرير الأخبار وتقديمها بصورة مهنية ومستقلة، من شأنه أن يساهم في تطوير الأداء الصحفي، ويخدم الصالح العام. (الدبيسي، 2011م: 94 بتصرف)

ويفرض تطور الأوضاع الصحفية في العالم المعاصر البحث عن وسيلة لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الصحفيين، والتزامهم بأخلاقيات مهنة الصحافة ومعايير الأداء المهني. وكان وضع دليل يتضمن هذه المعايير والأخلاقيات أو ميثاق شرف ضرورة يفرضها تطور الصحافة واختلال تدفق الأنباء في العالم المعاصر وزيادة الاحتكار والتركيز وغيرها من القضايا.

وعلى صعيد المؤسسات الإعلامية المهنية فإن الحاجة لإصدار مدونة سلوك أو ما يعرف بدليل التحرير، لأن مواثيق الشرف لا تعد ملزمة للصحفيين عامة، غير أن مثل هذا الدليل التحريري الخاص بكل مؤسسة إعلامية يكون له صفة الإلزامية للعاملين في المؤسسة.

ومثل هذا النوع من أدوات التنظيم الذاتي من شأنه أن يحدد التزامات الصحفيين ومسئولياتهم الأخلاقية بصورة تفصيلية، وآليات التعامل مع المصادر المختلفة، والسياسة التحريرية واستحقاقاتها والمصطلحات المستخدمة وغير ذلك.

ونجد صدور عدد من الأدلة الخاصة بالتحقق من الأخبار والمعلومات المنشورة عبر الفضاء الإلكتروني، حتى لا تقع وسائل الإعلام والإعلاميون ضحية وفريسة للشائعات والأخبار المزيفة والمفبركة والتي تشهد انتشارا واسعا في عالم الفضاء الإلكتروني خاصة الأزرق منه "الفيسبوك تحديدا".

ولا يمكن الحد بصورة تامة من حالة الانفلات والنشر الإلكتروني غير المهني، غير أنه يمكن اللجوء إلى التنظيم الذاتي الذي يتجسد في: إصدار مواثيق الشرف الصحفية، ومدونات السلوك الصحفية. (الإفرنجي، 2017م)

ويمكن تحديد أهداف مواثيق الشرف الصحفي بحماية الجمهور من الاستخدام غير المسؤول للصحافة وذلك باستخدامها لأغراض الدعاية أو التضليل الإعلامي، وحماية الصحفيين أنفسهم من إجبارهم على العمل بأساليب غير مسؤولة أو بطريقة تتناقض مع ما تمليه عليهم ضمائرهم، وحماية حق الصحافة في الحصول على كل أنواع المعلومات من مصادرها فيما عدا تلك المعلومات التي تتعلق بشكل مباشر بشؤون الدفاع أو الأمن القومي، وحماية حق الصحافة في نشر هذه المعلومات وهو ما يُمكن الجماهير من معرفة كيف تدار الأمور في المجتمع، كما يُمكن الجماهير من عرض أرائها المتنوعة. (الخوري، 2004م: 61)

وكل مهنة بحاجة إلى أخلاقيات ومعايير تضبط عملها وتضعها في إطارها الصحيح من أجل السمو برسالتها وتحقيق أهدافها، ولعل مهنة الصحافة أشد احتياجا لتلك الأخلاقيات من غيرها من المهن لأنها لا تتعلق بأشخاص أو فئات محدودة وإنما تخاطب كل المجتمع والرأي العام المحلي والخارجي. (الإفرنجي، 2017م)

وقد حدد المتخصصون بالمهن مجموعة خصائص عدوها عناصر أساسية للحرف الأنموذجية، وتتفاوت هذه الخصائص من مهنة لأخرى وهي: (البلداوي، 1996م: 59-60)

1. درجة الارتباط بالقيم الأساسية.

2. مرحلة التدريب المهني وتشمل أربعة أبعاد (مدة التدريب، المدى المتخصص بالتدريب، الهدف الذي يرمي إليه التدريب، الأفكار الجيدة التي تكتسب من التدريب).
3. الدافعية (دوافع إنجاز العمل المهني).
4. الاستقلالية أو الحكم الذاتي: حرية واستقلالية المحترفين في العمل.
5. الشعور بالالتزام برسالة المهنة.
6. الشعور بالجماعة المحلية، وهو المدى الذي تعكس فيه المهن خصائص المجتمع المحلي.
7. الرموز الأخلاقية (الميثاق الأخلاقي).

ومما يزيد المهنة رصانة أخلاقية هو أن يحسن المرء اختيار مهنته لكي يحقق النجاح فيها وفقاً لما نسميه التوافق المهني الذي يضفي على الفرد شعوراً بقيمته الاجتماعية في المجتمع، وأن العكس يؤدي إلى مهاوي التبرم والضجر والانهيار. وبذلك فإن اختيار الإنسان للتخصص والمهنة المناسبة لشخصيته وقدراته، تولد حالة من الانتماء للمهنة، مما تجعله أكثراً عطاءاً وإبداعاً في عمله، وهذا من شأنه تطوير الأداء المهني والارتقاء به دوماً.

وأصبحت المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الصحفيين في أي مجتمع حر هي نقل المعلومات بدقة نزاهة وإنصاف، ولمهنة الصحافة خصوصية كبيرة تختلف عن باقي المهن الأخرى، كونها تخاطب العقول بمختلف مستوياتها، فهي الكلمة المطبوعة الموثقة والمقرؤة والمسموعة التي تطالع القراء والمستمعين كل يوم بشتى أنوع الفنون الصحافية. (مهدي، 198)

ويرى الدكتور باسم الطويسي، أنه لا يمكن تقديم الحلول الموضوعية لتطوير الإعلام من دون النظر إليه على أساس أنه قطاع تنموي يحتاج للتنمية لكي يسهم بدوره في التنمية، وهذا المنظور يعني أن الحديث عن تنمية المهنية الإعلامية إذا ما بقي يحصر اهتماماته بالأفراد واستمر في إهمال بيئة العمل وواقع المؤسسات وكفاءة إدارتها لن يحقق النتائج المطلوبة، كما أن المنظور التنموي لا يحصر الإعلام بالوسائل والمضامين التقليدية التي يدور رحى الصراع حولها في إطار النخب الصغيرة المتنافسة التي تعتقد أنها الوحيدة المستهلكة لمنتجات وسائل لإعلام، بل ثمة منظور مجتمعي يتجاوز في أهميته وحساسيته المنظور السياسي، يحتاج أيضا اشتغال الإعلام عليه تنموياً. (الطويسي، 2008م: مرجع سابق)

وتؤدي مهنة الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص خدمة اجتماعية كبيرة لكونها تتضمن شروطاً وخصائص عدة أتفق عليها عدد من العلماء والدارسين المتخصصين، وهي: (فهمي، 1984م: 82)

1. للمهنة أهداف مجتمعية، أي بمعنى أنها تقوم من اجل إشباع أو مواجهة احتياج مجتمعي وتستمد شرعية وجودها من إحساس الناس بضرورة القيام بنشاط معين من شأنه أن يشبع لهم احتياجاتهم.
2. تستند المهنة إلى أسلوب علمي ومواكبة التقدم العلمي.
3. للمهنة قاعدة معرفية تستند إلى العلم، أي قاعدة من المعرفة العلمية والنظريات والقوانين والمبادئ العلمية لفهم المشكلة وتحديد الحل المناسب لها.
4. يمارس العمل المهني متخصصون مهنيون، وتعني أنه في ممارسة المهنة يقع العمل الأساسي على عاتق أفراد وهيئات متخصصة لها من الصلاحيات والكفاءة والقدرة العلمية ما يمكنها من فهم المشكلة والتعامل معها.
5. وجود أساس أخلاقي قيمي للممارسة، كالمواثيق والقواعد الأخلاقية والسلوكية المتفق عليها.
6. اعتراف المجتمع بالمهنة وتحملها لمسؤولياتها تجاه الأفراد والجماعات والنظم في المجتمع الأمر الذي يضفي عليها شرعية وجودها وممارستها.

وكثيراً ما تواجه الصحافة الإلكترونية تضارباً بين أهمية الأخبار ومعايير المجتمع، ويتطلب حل مثل هذا التضارب ممارسة عملية اتخاذ القرارات المهنية والأخلاقية بمهارة ويتعين على الصحفيين أن يدركوا أنه قد يكون لسلوكهم غير المهني تأثير سلبي على المؤسسة الصحفية يفقدها المصداقية.

وإن تدني المستوى المهني يؤثر بصورة كبيرة على المضمون الإخباري من عدة زوايا: (الإفرنجي، 2017م)

- تدني المصداقية وضعف الثقة في الأخبار.
- ضعف التأثير على الرأي العام وعلى تفاعل الجمهور مع المضمون الإخباري.

- ضعف المضمون الإخباري له تداعيات سلبية على الجانب الإعلاني بما يزيد من الخسائر المالية.
- تدني المستوى التحريري للمضمون الإخباري بما يفقده عناصر الإثارة والتجديد والابتكار.
- الافتقار إلى الميزة التنافسية بين وسائل الإعلام الإخبارية وهو ما يؤثر سلبا على جمهور وسائل الإعلام ومدى ارتباطها مع الوسيلة التي تتابعها.
- انتشار الأخبار الكاذبة والمفبركة على حساب الأخبار المهنية.

وإن المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الصحفيين في أي مجتمع ديمقراطي هي نقل المعلومات بدقة ونزاهة وإنصاف، وبذلك فإن تمسك الصحافة والعاملين في حقلها لاسيما الصحافة الإلكترونية بالمبادئ والمعايير المهنية والأخلاقية يُعد عنصر أساسي لنجاحها وتطور أدائها على المدى المنظور. (الدبيسي، 2011م: 92 بتصرف) ويقول كلور جون بيرتران أستاذ القواعد الأخلاقية في معهد الصحافة الفرنسي في جامعة باريس إن القواعد الأخلاقية تشمل ثلاث عناصر أساسية: (بوتر، 2006م: 59)

أ. قيم أساسية: احترام الحياة والتضامن الإنساني.

ب. محظورات أساسية: عدم الكذب أو التسبب بأذى أو انتحال أعمال شخص آخر.

ج. مبادئ صحفية: الدقة والنزاهة والاستقلالية.

ويقدم الدكتور الطويسي ست حزم من مؤشرات ومعايير المهنية الإعلامية، تصب في صياغة وتحديد مستوى جودة المحتوى الإعلامي، أي المنتج الإعلامي المتطور القادر على الحضور ولفت الانتباه والمنافسة وبالتالي التأثير، وكل حزمة منها تتكون من عدد من العناصر، وهي: (الطويسي، 2008م: مرجع سابق)

أولاً: مصادر كفاءة العمل المؤسسي، حيث يكمن أحد أهم مصادر توطين المهنية الإعلامية ويشمل ذلك وجود الأطر التشريعية واللوائح التنظيمية الداخلية، مدى وجود هياكل إدارية وتنظيمية للمؤسسة الإعلامية، الالتزام القانوني والإداري بالفصل بين الإدارة والتحرير، التوازن في توزيع الموارد البشرية والإمكانيات المؤسسية بين التحرير والإدارة ، وجود إستراتيجية أو خطط قطاعية للتطوير، وجود مركز معلومات خاص بالمؤسسة، وجود حد من مفاهيم إدارة الجودة في المؤسسات الإعلامية، توزيع الموارد المالية بشكل متوازن يخدم طبيعة المؤسسة الإعلامية

ويراعي التوازن في حجم الإنفاق على البنى التحتية، حجم الإنفاق على العملية الإدارية ، حجم الإنفاق على العملية الإنتاجية الإعلامية، حجم الإنفاق على الترويج للوسيلة، حجم الإنفاق على التقنيات والتطوير ، حجم الإنفاق على التدريب والتعليم المستمر ، حجم الإنفاق على الاستشارات والبحث العلمي الخاص بتطوير أداء المؤسسة أو دراسة جمهورها، ثم مدى توفر الاستقرار الاقتصادي للمؤسسة الإعلامية.

ثانياً: مصادر الكفاءة المهنية للإعلاميين (المعايير المهنية الفردية) ، وتعد هذه الحزمة من مصادر المهنية الإعلامية، على درجة كبيرة من الأهمية، إلا أنها وحدها لا تصنع المهنية الإعلامية، وتشمل هذه المصادر على عناصر متعددة أهمها: التأهيل الأكاديمي للإعلاميين والقيادات الإعلامية، الخبرات الإعلامية السابقة، سجل التعليم المستمر والدورات التدريبية المتخصصة للإعلاميين، مهارات استخدام الحاسوب والتقنيات ذات الصلة، مهارات الصحافة الإلكترونية، معرفة لغة أجنبية، سجل للمهمات المهنية الخارجية.

ثالثاً: مصادر مهنية السياسات التحريرية ووضوحها، وهذه المصادر تحدد جانباً هاماً من مهنية المنتج الإعلامي وجودة المحتوى، وتسهم في تحديد هوية الوسيلة الإعلامية، وتشمل عناصر عديدة أهمها: "وجود تعليمات سياسة تحريرية موثقة ومعلنة (دليل السياسات التحريرية) ، وجود إرشادات نمط التحرير في الشكل واللغة (style book) ، وجود منظومة وقواعد للسلوك المهني تلتزم بها المؤسسة الإعلامية، مدى اطلاع الصحافيين والإعلاميين على هذه الأدلة والتزامهم بها، مدى اطلاع جمهور الوسيلة على السياسة التحررية من خلال نشر الأدلة التحريرية على مواقعها على شبكة الانترنت.

رابعاً: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتقنيات الجديدة، حيث تعد قدرة الوسيلة على مواكبة التحديث التقني بأبعاده المتعددة أحد مصادر المهنية التي تُبقي الوسيلة على قيد الحياة، وتحافظ على قدرتها على المنافسة ويشمل هذا الجانب "كفاءة حضور الوسيلة على شبكة الانترنت من خلال موقعها، توفير جهاز حاسوب لكل إعلامي، استخدام البرمجيات الحديثة في مختلف عمليات الإنتاج والاتصال والأرشفة، توفر الحد المعقول من الاشتراكات في مصادر الأخبار والمعلومات المتخصصة من قبيل الوكالات وقواعد المعلومات المتخصصة التي تخدم الإعلاميين، قدرة الوسيلة على تطوير أدواتها الالكترونية للتفاعل مع الجمهور ورصد التغذية الراجعة، وتطوير شكل الوسيلة".

خامساً: المهنية في تطوير نظم المعلومات، لا يمكن تصور وسيلة إعلام معاصرة تطمح نحو تحقيق المهنية بدون نظم معلومات خاصة بها، هذه النظم تتشكل عادة من مجموعة من قواعد المعلومات والبيانات المتخصصة التي توفرها الوسيلة عن طريق مطورين وتتيح للإعلاميين الدخول إليها من أي مكان، وتشمل عادة نظم المعلومات المتخصصة والعامة ونظم المعلومات الجغرافية والخرائط، ونظم المعلومات الإحصائية وغيرها من معلومات مساندة لأشكال التغطية المختلفة، ولا يغني هذا الأمر عن مراكز المعلومات والبحوث، التي قد توظف لتطوير العمل المهني ومساندته.

سادساً: تطوير وعي ومعرفة الإعلاميين بمبادئ المهنية الإعلامية، بما يجعل من اكتساب المعرفة وتعزيز مصادر المهنية مسألة ترتبط بوعي الإعلاميين بذاتهم وبكينونة مهنتهم وما تحتاجه من تعليم مستمر لا يتوقف واكتساب دائم للمعرفة، ويشمل ذلك إلى جانب التواصل المستمر مع كل مصادر تطوير الأداء المهني الوعي بمنظومة مفاهيم المهنية الإعلامية، والأطر التشريعية والحقوق المهنية والواجبات والمسؤوليات المهنية، وقواعد السلوك المهني، والقواعد والمعايير الأخلاقية مثل مواثيق الشرف وغيرها.

تجتمع الحزم السابقة التي تتحدث في معظمها عن مصادر المهنية الإعلامية في البيئة الداخلية للمؤسسات الإعلامية لتصب في جودة المحتوى الإعلامي، الذي من خلاله يتحدد مدى القدرة على الحضور والمنافسة والتأثير، ويتم الخلط أحياناً بين معايير قياس المهنية الإعلامية أي طرق التقييم وبين مصادر المهنية.

ويؤكد الدكتور محسن الإفرنجي أستاذ الصحافة والإعلام في الجامعة الإسلامية –غزة، على ضرورة الإلتزام بالمعايير الدولية للجودة في العمل الصحفي، والتي تُعد معايير أخلاقية للمارسة الصحفية، وترتكز على: (الإفرنجي، 2017م)

- بناء الثقة
- الحياد وعدم الانحياز
- نسب الأخبار إلى مصادرها
- الدقة والتوازن والموضوعية
- الإنصاف
- العمق

- احترام خصوصية الغير وعدم اقتحامها بدون استئذان
- عدم اختلاق الوقائع
- تجنب خلط الرأي بالخبر
- عدم التعامل مع الافتراض على أنه حقيقة
- انتقاء الكلمات والمصطلحات التي تصف الأحداث والأشياء بموضوعية
- تجنب بث التحريض والكراهية وإثارة الفتنة الطائفية
- الابتعاد عن التشهير بالشخصيات العامة
- التصحيح المباشر والواضح في حال نشر معلومات مغلوطة وغير دقيقة

وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم معايير قياس المهنية تحدد من خلال جودة المحتوى أو المنتج الإعلامي، حيث تم رصد أكثر من عشرين حزمة من عناصر قياس مهنية المحتوى الإعلامي؛ أهمها: معايير القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات، والقدرة على الإحاطة بالمعلومات وكفاءتها، ومعايير جمع الأخبار من قبيل مجاراة الأحداث، التعامل مع المصادر وغيرها، ومعايير التغطية من قبيل التوازن والإنصاف والدقة والشمول، ومعايير ملاءمة أشكال وقوالب ووسائل التغطية للأحداث أو الموضوعات، ومعايير جودة مواد وموضوعات الرأي، معايير كفاءة القيام بالوظيفة الرقابية، معايير كفاءة التعبير عن الرأي العام، معايير التفاعل مع الجمهور، ومعايير حجم الإعلانات التجارية واتجاهاتها، معايير ومؤشرات التغطية والمعالجات المحلية، معايير وأنماط الفصل بين مواد الرأي والأخبار، معايير الفصل بين الأخبار والدعاية السياسية والاجتماعية، معايير وأنماط التغطية المتعمقة والاستقصائية، معايير أنماط التغطية التفسيرية والتحليلية، قواعد الالتزام المهني من قبيل: (الخصوصية، النزاهة، احترام كرامة البشر، الأمانة، عدم الابتزاز، إلخ).

ومعايير المسؤولية الاجتماعية؛ وأهم عناصرها: التعبير عن الهوية والمضمون الثقافي للمجتمع، التعبير عن التعددية، تعميق الفهم المتبادل، عدم نشر الكراهية، التعامل مع تغطيات الإثارة، التعبير عن حقوق الإنسان، احترام قيم الأسرة، واتجاهات مواد الترفيه ومضامينها. ثم معايير التقييم والمراجعة المستمرة، حيث يعتمد مقاييس متعددة لفحص المهنية الإعلامية أهمها؛

معدلات الاطلاع والاستماع والمشاهدة لوسائل الإعلام ، مكانة وسمعة وسائل الإعلام لدى قادة الرأي ، معدل النقل والاقتباس والإشارة إلى مواد وسيلة الإعلام.

وبلوغ المهنية الإعلامية يحتاج إلى منظور شمولي يتجاوز المؤهلات الفردية للصحافيين والإعلاميين على أهميته، وصولاً إلى بنية المؤسسات الإعلامية وكفاءة الأداء فيها، وقدرتها على التجدد وخلق بيئة عمل معافاة قادرة على المنافسة وتحقيق الحضور.

وإن تأطير مفهوم المهنية الإعلامية ينطلق من محددات أساسية يكاد يتُفق عليها وفق مختلف المعايير وأهمها تحقيق: (الطويسي، 2008م: مرجع سابق)

– المهنية في قدرة وسائل الإعلام على أن تحافظ على استقلاليتها وأن تعبر عن تعددية حقيقية تعكس أحوال المجتمع والواقع.

– المهنية في قدرة وسائل الإعلام في أن تكون محلية، قادرة على الإشباع الإعلامي لمجتمعها، وقادرة على تمثل المجتمع، وقادرة على تحفيز المجتمع لتمثلها والثقة بها.

– المهنية في قدرة وسائل الإعلام على تقديم تغطية شاملة، وإحاطة جارية، لكل ما يحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع في سياق يعطيها معنى.

– المهنية في قدرة وسائل الإعلام أن تكون منبراً للرأي والنقد وأن تحافظ على دورها كناقد بنّاء وايجابي.

– المهنية في قدرة وسائل الإعلام في أن تعرض أهداف المجتمع وثقافته وقيمه، وأن تسهم في التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي النافع.

– المهنية في قدرة وسائل الإعلام في التعبير عن وظيفتها الرقابية والتعبير عن الرأي العام، والتوازن بين صياغة الرأي العام والتعبير عنه.

– المهنية في قدرة وسائل الإعلام على تطوير كفاءة العاملين لديها وضمان استمرار وإدامة تأهيلهم.

– المهنية في قدرة وسائل الإعلام على التطوير المستمر والاستفادة من التكنولوجيا وتوظيفها في تطوير الأداء.

– والمهنية في قدرة وسائل الإعلام على خلق صلات تفاعلية مستمرة مع الجمهور؛ من خلال التفاعل المباشر وغير المباشر والردود وخلق الناقشات العامة وصياغة التعدد والتوافق المجتمعي في نفس الوقت.

– المهنية في الحضور والاستمرار، والقدرة على المنافسة .

وتُميز الخبرة العلمية المتبعة في تقييم الأداء المهني لوسائل الإعلام بين المعايير المهنية العامة التي تحكم العمل الإعلامي، والتي قد تنظمها المؤسسة الإعلامية أو المجتمع الإعلامي وتعلن عنها للجمهور من جهة، وبين قواعد السلوك الأخلاقي المرتبطة بالإعلامي والتي يُحكم من خلالها على مدى التزام الإعلامي بالأخلاقيات المهنية، والتي تتركز فيما اتفقت عليه معظم مواثيق الشرف الصحافي والإعلامي والتي يصعب في أحياناً كثيرة قياسها أو التحقق منها.

كما تُميز الخبرة العلمية في مجال مصادر تقييم الأداء المهني بين المعايير الداخلية ذات الصلة بالأطر والعمل المؤسسي للوسيلة الإعلامية ومدى الاستقرار الاقتصادي لديها وقدرتها على التطوير والتحديث المستمر، والفصل بين الإدارة والتحرير وتأهيل الإعلاميين، والمعايير الخارجية المرتبطة بمكانة وسمعة الوسيلة الإعلامية، ومعدلات الاشتراك والإطلاع أو الاستماع والمشاهدة ومعدلات النقل والاقتباس عن الوسيلة.

وإن مرحلة التحول في أجواء التنمية السياسية تحدث الوعي الاجتماعي والمدني بأهمية الحريات الإعلامية ودورها الفاعل، فان هذه المرحلة تتطلب إجراء جراحة عميقة في التفسير السياسي والمدني لفلسفة الدولة لكي تصبح أكثر كفاءة في التكيف مع بقية أطراف المجتمع، هذا الأمر يتطلب إعلاماً مهنياً ومحترفاً يقدر قيمة القدر المتاح من الحريات ويعرف كيف ينميها، ويعرف قبل كل شيء أن ينخرط في تنمية حقيقية لمهنيته تنال الموارد البشرية والمؤسسات وبيئة العمل وبالتالي جودة المنتج الإعلامي.

وأمام هذه التحديات الجسام التي تواجه أخلاقيات الإعلام على طريق تعزيز الالتزام بها، وتحويلها إلى ممارسات مهنية فاعلة، فإن الحاجة تبدو ماسة أكثر من أي وقت مضى لإرساء قواعد العمل الإعلامي المهني كآلية استراتيجية لتعزيز الضوابط الأخلاقية للإعلام. (الإفرنجي، 2017م)

ويقدم الدكتور الإفرنجي مجموعة من المقترحات لتطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وهي: (الإفرنجي، 2017م)

- تأهيل الكادر المهني وفق معايير الجودة المهنية العالمية.
- الاستفادة المثلى من التطورات المتلاحقة في مجال الصحافة الإلكترونية.

- تعزيز مكانة الأخلاقيات المهنية والحث على الالتزام بمباديء المهنة ومعاييرها الأخلاقية والمهنية.
- تحسين جودة المحتوى الإعلامي المقدم للجمهور وتنويعه والبعد عن الرتابة والنمطية في تقديمه.
- تحديد أبرز مواطن الضعف المهنية لدى الإعلاميين العاملين في مجال الصحافة الإلكترونية من أجل صقل مهاراتهم وتطويرها.
- التزام المؤسسات الإعلامية بإصدار لدليل تحريري خاص بها، يضم عددا من الحقوق والواجبات للإعلاميين ويترتب على عدم الالتزام بها وانتهاكها جملة من العقوبات المختلفة، وتكون عقوبات حقيقية توقعها المؤسسة على العاملين فيها من إعلاميين وإداريين وغيرهم، وذلك في إطار ما يعرف بـ"التنظيم الذاتي للصحافة".

ونخلص القول إلى أن أساس الحل يبقى منوطاً بالممارسة الفردية والجماعية للإعلاميين، من خلال تعزيز المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لديهم، والعمل على الالتزام بما وقعوا عليه من مدونات سلوك ومواثيق شرف مهنية، تضم في معظمها التزامات الصحفيين ومسئولياتهم الأخلاقية، وانماط التعامل مع المصادر المختلفة، إضافة إلى السياسة التحريرية والمصطلحات المستخدمة.

الفصل الثالث

الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

- المبحث الأول: نشأة الصحافة الإلكترونية وأنواعها
- المبحث الثاني: واقع الصحافة الإلكترونية الفلسطينية
- المبحث الثالث: الانعكاسات التشريعية على الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

المبحث الأول

نشأة الصحافة الإلكترونية وأنواعها

شهدت صناعة الصحافة في العقود الثلاثة الأخيرة تطوراً كبيراً على جميع المستويات المادية والفنية. ففي إطار المنافسة الشديدة التي تعرضت لها من وسائل الاتصال الإلكترونية كان على الصحافة أن تتبنى طرقاً جديدة في الإنتاج والتوزيع حتى تحافظ على مكانتها كوسيلة الإعلام الأكثر جماهيرية والأكثر تأثيراً في الأفراد والمجتمعات. (نصر، 2003م: 89)

وما يميز الصحافة الإلكترونية أنها تصل –عن طريق الإنترنت– إلى مختلف أنحاء العالم على عكس وسائل الاتصال التقليدية التي تكون مقيدة –في أغلب الأحيان– بحدود جغرافية محددة، لذلك تسعى غالبية الوسائل التقليدية إلى شق طريقها واستحداث نسخ إلكترونية لها في الإنترنت. (كنعان، 2014م: 184 بتصرف)

وحرصت غالبية المؤسسات الصحفية على إنشاء وتصميم مواقع إلكترونية لصحفها على الشبكة، وظهرت العديد من الصحف الإلكترونية التي تقوم على تعدد الوسائط وتتيح لمستخدميها إمكانية البحث داخلها والرجوع إلى المواد المنشورة بسهولة ويسر، وحفظ وطباعة صفحاتها، وتمكن الأشخاص والمؤسسات والدول من إرسال واستقبال المعلومات عبر أي مسافة، وفي أي زمان ومكان. (تربان، 2008م: 93 بتصرف)

وتعد الصحف الإلكترونية جزءاً من مفهوم أوسع وأشمل، وهو النشر الإلكتروني Electronic Publishing ، الذي لا يعني فقط مجرد استخدام أنظمة النشر المكتبي الإلكتروني وأدواته "DTP" Desktop Publishing ، أو أنظمته المتكاملة بل يمتد حقل النشر الإلكتروني الآن ليشمل أيضاً النشر عبر الإنترنت On Line Publishing أو توزيع المعلومات والأخبار من خلال وصلات اتصال عن بعد Telecommunication Link ، أو من خلال تقنية الوسائط المتعددة، وغيرها من النظم الاتصالية التي تعتمد على شبكات الحاسبات. وتعتمد أنظمة النشر الإلكتروني عموماً على التقنية الرقمية التي توفر القدرة على نقل ومعالجة النصوص والصوت والصورة معاً بمعدلات عالية من السرعة والمرونة والكفاءة. (الغريب، 2001م: 187)

مفهوم الصحافة الإلكترونية:

تعددت مفاهيم الصحافة الإلكترونية، بتعدد الأبحاث والدراسات التي أجريت عليها، إذ خلصت في معظمها إلى تنوع رؤى الباحثين في تحديد مفاهيمها، ونورد فيما يلي بعض تلك المفاهيم التي تناولت الصحافة الإلكترونية:

يعرفها (صابات وعبد العظيم) بأنها: التي يتم إصدارها بطريقة إلكترونية متكاملة، بدءاً من تلقي الأخبار من وكالات الأنباء والمراسلين، والبحث عن المعلومات والصور، واستقائها من بنوك المعلومات الدولية، ومروراً بمعالجة الأخبار والتقارير، وكتابة المقالات، وتحريرها وتصحيحها، وتصميم الرسوم والصور الفوتوغرافية، وإعدادها وتركيب الصفحات، وبثها إلى أي جهاز كمبيوتر متصل بالشبكة. (2001م: 53)

وعرفتها (العقباوي) بأنها: وسيلة من وسائل الاتصال عبر الشبكة، تستخدم فنون آليات ومهارات العمل الصحفي، مضافاً إليها مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيلة اتصال مستخدمة في ذلك عناصر الوسائط المتعددة، والنص الفائق، والوسائط الفائقة للتعامل مع محتويات الصحيفة، ومعالجتها وتحليلها، ونشرها على الجماهير، بحيث يتاح للمتلقي التفاعل بإيجابية، وسرعة وسهولة حسب احتياجاته وقدراته في تصفح الموضوعات واستقصاء الأنباء الآتية، وإمكانية حفظه للمعلومات والأخبار وطباعتها. (2005م: 54)

وأشار (رضا أمين) في كتابه الصحافة الإلكترونية، إلى مجموعة من التعريفات للصحافة الإلكترونية منها: أنها الصحافة التي يتم إصدارها ونشرها عبر شبكة الإنترنت العالمية أو غيرها من شبكات المعلومات، سواء كانت نسخة أو إصدارة إلكترونية لصحيفة مطبوعة ورقية، أو صحيفة إلكترونية ليست لها إصدارة مطبوعة ورقية، سواء كانت صحيفة عامة أو متخصصة، سواء كانت تسجيلاً دقيقاً للنسخة الورقية أو كانت ملخصات للمنشور بها، طالما أنها تصدر بشكل منتظم، أي يتم تحديث مضمونها من يوم لآخر، ومن ساعة لأخرى، أو من حين لآخر حسب إمكانيات جهة الصدور.

وخلص إلى التعريف التالي للصحافة الإلكترونية: "هي وسيلة من الوسائل متعددة الوسائط Multimedia تنشر فيها الأخبار والمقالات وكافة الفنون الصحفية عبر شبكة

المعلومات الدولية الإنترنت، بشكل دوري وبرقم مسلسل، باستخدام تقنيات عرض النصوص والرسوم والصور المتحركة، وبعض الميزات التفاعلية، وتصل إلى القارئ من خلال شاشة الحاسب الآلي، سواء كان لها أصل مطبوع، أو كانت صحيفة إلكترونية خالصة". (أمين، 2007م: 93)

ونخلص إلى أنَّ الصحافة الإلكترونية كتعبير أو مصطلح يأتي ترجمة لأكثر من تعبير في الكلمات الأجنبية مثل:

Electronic News Paper, Electronic Edition, On line Journalism, Electronic Journalism, Virtual News Paper, Digital News Paper, Paperless News Paper, Interactive News Paper .

ويشار إلى الصحافة الإلكترونية في الدراسات العربية بمسميات عدة منها: "الصحافة الإلكترونية، الصحافة الفورية، النسخ الإلكترونية، الصحف الرقمية، الصحف اللاورقية، الصحف التفاعلية".

وتجمع الصحافة الإلكترونية بين مفهوم الصحافة ونظام الملفات المتتابعة أو المتسلسلة، فهي منشور الكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة، ويتم تصفحها عبر شبكة الإنترنت، وهذا المفهوم يدخل في إطار مفهوم استمرارية الصحيفة على الخط، وقد لا يتم وضع ترقيم لصحيفة الالكترونية وخاصة حينما يتم تحديث محتواها كل فترة زمنية متقاربة تصل في بعض الصحف إلى أقل من 10 دقائق، ولكنها تشير إلى تاريخ وساعة أخر تعديل فيما تنشره، والعديد منها تحتفظ بأرشيف للموضوعات السابق نشرها .

وترتكز فكرة عمل الصحيفة الإلكترونية على بث المادة الصحفية على إحدى شبكات خدمات المعلومات التجارية الفورية، وبخاصة عبر شبكة الإنترنت العالمية، مستخدمة في ذلك تقنيات حديثة ظهرت كوليدة لتكنولوجيا الاتصال، والصحافة الإلكترونية غالباً ما تكون مرتبطة بصحيفة مطبوعة، وقد لا يتم وضع ترقيم للصحيفة الإلكترونية وخاصة عندما يتم تحديث محتواها كل فترة زمنية متقاربة تصل بالنسبة لخدمة (CNN & The New York Times) إلى عشر دقائق، ولكنها تشير إلى تاريخ وساعة آخر تعديل لما تنشره، والعديد منها تحتفظ

بأرشيف للموضوعات السابق نشرها، بحيث يمكن استدعائها من قبل القراء إذا أرادوا ذلك. (تربان، 2008م: 94)

ومن خلال ما تقدم يعرف الباحث الصحافة الإلكترونية Electronic journalism إجرائياً بأنها: وسيلة اتصال تكنولوجية، تصدر عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، ويحدث مضمونها بشكل دوري، وتعتمد على آليات وتقنيات المعلومات والوسائط المتعددة بما يسهل عملية تبادل المعلومات والأخبار ويوفر الوقت والجهد، وتشمل المواقع الإخبارية والنسخ الإلكترونية للصحف والمجلات والمنشورات الورقية، وتتميز بسهولة تصفح موادها الإعلامية، وإمكانية حفظها وطباعتها، والرجوع إليها في أي وقت.

نشأة وتطور الصحافة الإلكترونية:

تتمثل الفكرة الأساسية في الصحيفة الالكترونية، في توفير المادة الصحفية للقراء على إحدى شبكات الخدمة التجارية الفورية، مستخدمة في ذلك تقنيات حديثة ظهرت كوليدة لتكنولوجيا الاتصال، طارحة العديد من التحديات بالنسبة للوسائل التقليدية. (شفيق، 2006م: 182)

وتسببت التكنولوجيا الحديثة، في ظهور الكثير من قنوات إرسال واستقبال المعلومات الجديدة والموازية للوسائل التقليدية، وتكنولوجيا الإعلام الجديد وانتشار "صحافة المواطن"، وازدياد عدد المدونات الإلكترونية الشخصية (Blogs)، التي تشكل تحدياً لهيمنة سلطة هيئات التحرير التقليدية. (عمرو، 2017م: 29-30)

وساعد التطور التكنولوجي وانتشار الإنترنت، العاملين في مجال الصحافة من نشر موادهم الإعلامية بكامل الحرية، ودون أي حواجز زمانية أو مكانية، وجعلهم يبحثون عن آليات تمكنهم من تطوير عملهم، لاسيما في ظل المنافسة الحادة التي لوسائل الاتصال، وبدأت الكثير من الصحف العالمية الاستفادة من شبكة الإنترنت، لتظهر الصحافة الإلكترونية إلى العلن، مستفيدة من مميزات وخصائص تكنولوجيا الاتصال. (جراد، 2013م: 16)

وشهد الإعلام العربي على مستوى تكنولوجيات الإعلام والاتصال تحولات معتبرة خلال العقدين الماضيين، وكان من أبرز ملامحها ظهور شبكة الانترنت كوسيلة اتصال تفاعلية أتاحت الفرصة أمام الأفراد والجماعات والمؤسسات للوصول إلى المعلومات وبحجم هائل وبسرعة فائقة، أو إرسالها ونشرها على نطاق واسع لم يسبق له مثيل في التاريخ.

ومرت الصحافة الحديثة بعدة مراحل في استخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة، حيث بدأت الصحف منذ الستينيات من القرن العشرين في استخدام أنظمة الجمع الإلكتروني، وفي بداية التسعينيات بدأت أجهزة الكمبيوتر والإنترنت تدخل بشكل مكثف إلى غرف الأخبار في الصحف الأمريكية والكندية، وفي بلدان أخرى عديدة لاستخداماتها في الكتابة والتحرير، حتى صار الإنترنت وسيلة أساسية في جمع المعلومات والأخبار، والاتصال، وهو ما أسفر عن تحول كبير في الأداء الصحفي والممارسات الصحفية للصحفيين، وازدياد الاعتماد على الإنترنت صحفياً. (محمد، 2000م: 8)

واتجهت الصحف في أوائل التسعينيات من القرن العشرين إلى البحث عن وسائل لتوزيع المعلومات إلكترونياً، فارتبط بعضها بشركات تقديم خدمات الإنترنت، وجرب البعض الآخر إرسال نسخ بالفاكس إلى القراء وتقديم نشرات موجزة على أجهزة الكمبيوتر، كما حاولت بعض الصحف إنتاج أقرص ممغنطة CDs تحوي أعدادها السابقة، بالإضافة إلى محاولات أخرى لإرسال الخدمة الصحفية باستخدام الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني. (أمين، 2007م: 114) واستمرت المحاولات على هذا النحو حتى دخلت الصحافة عصر التوزيع الإلكتروني الجماهيري. (نصر، 2003م: 93)

وأدى استغلال الثورة التكنولوجية في التسعينيات من القرن العشرين إلى ظهور الصحافة الإلكترونية، مستفيدة من الثورة التكنولوجية فيما يلي: (عمرو، 2017م: 29-37 بتصرف)

1. جمع وإنتاج المادة الصحفية الإلكترونية باستخدام الكمبيوتر، الإنترنت، الأقمار الصناعية، التصوير الإلكتروني.
2. معالجة المعلومات الصحفية رقمياً.
3. سهولة تخزين واسترجاع المعلومات.
4. نقل الصحيفة الورقية وتبادلها ونشرها عن طريق الوسيط الرقمي.
5. زيادة مساحة التغطية الإخبارية من خلال المواقع والصحف الإلكترونية.

وهناك خلاف بين الباحثين في تحديد الصحيفة الإلكترونية الأولى التي ظهرت على شبكة الإنترنت، فقد رأى الدكتور محمود علم الدين أن صحيفة (هيلزنبورج داجبلاد) السويدية هي أول صحيفة تنشر بالكامل على الإنترنت عام 1930م، حيث تعد السويد من الدول التي لها

نشاط كبير في الإنترنت مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا، ووافقه الرأي في ذلك الدكتور جواد الدلو.

في حين يرى الدكتور حسني نصر أن صحيفة تريبيون Tribune الأمريكية التي تصدر من ولاية نيو مكسيكو أول صحيفة ورقية تخرج إلى الإنترنت وتؤسس لها موقعاً على الشبكة في عام 1992م، ووافقه هذا الرأي جمال غيطاس رئيس تحرير مجلة لغة العصر الصادرة عن مؤسسة الأهرام، أخذاً عن بحث حول تاريخ الصحافة الأمريكية نشره الباحث الأمريكي مارك ديويز. (أمين، 2007م: 115)

ويسجل الباحث الأمريكي مارك ديويز في دراسة له حول تاريخ الصحافة الإلكترونية، أن أول صحيفة في الولايات المتحدة دشنت نسخة إلكترونية لها على الإنترنت كانت "شيكاغو تريبيون" عام 1992م وأسمتها "شيكاغو أون لاين". وتوالى بعد ذلك ظهور المواقع الإخبارية والصحفية على الإنترنت، سواء التابعة للصحف والقنوات التليفزيونية أو المواقع الإخبارية المستقلة التي تعد صحفية إلكترونية مستقلة في حد ذاتها. (عمرو، 2017م: 29-36)

وعلى مدى سنوات عديدة ظل ناشرو الصحف والمجلات تراودهم فكرة نقل المعلومات إلى جمهورهم بطريقة إلكترونية. ففي مقابل الطباعة على الورق بدا للناشرين أن نقل المادة الإعلامية بواسطة الكمبيوتر يحقق مصالح الطرفين الصحف والجمهور.

وباتت معظم الصحف الورقية تستخدم تكنولوجيا الاتصال الحديثة في معظم شؤونها، ولم يعد هذا آخر التطور التكنولوجي في الصحافة، بل أصبح هناك الصحافة الإلكترونية الشاملة Electronic Journalism ، التي يتم طباعتها وتحريرها وتوزيعها وقرأتها عن طريق أجهزة الكمبيوتر. (العسولي، 2013م: 31) وبدأت الصحافة الإلكترونية تطرح نفسها كمنافس للصحافة المطبوعة بشكلها التقليدي، وسارعت معظم الصحف العالمية في الدخول على شبكة الإنترنت باعتبارها شبكة اتصالات ضخمة، تضم عشرات الآلاف من شبكات الحاسبات المختلفة الأنواع والأحجام، تتصل ببعضها عن طريق أجهزة الكمبيوتر. (تربان، 2008م: 102)

وقد تطورت وظائف الاتصال عبر العصور الاتصالية، فهناك عصر الاتصال بالإشارات، وتطور إلى الرموز وهناك الاتصال الذاتي والذي يتواصل من خلاله الإنسان مع نفسه، وهناك الاتصال الشخصي والذي يكون بين أثنين أو أكثر، وقد يكون من أكثر الاتصالات

تأثيرا وتغييرا في السلوك والاعتقاد وهناك الاتصال الجماهيري، الذي أحدث نقلة نوعية في الاتصال من خلال التواصل مع جمهور كبير من الناس، لا تستطيع رصده وحصره، وأخيراً الاتصال التفاعلي الذي جاء نظير اندماج التكنولوجيا ومجتمع المعلومات ليتم الاتصال التفاعلي بين الناس من خلال ثورة الاتصال.

وفي أواخر القرن العشرين الميلادي قفزت التكنولوجيا قفزات هائلة في مجال وسائل الاتصال والمعلومات، ولا شك أن أحدثها وأهمها ظهور شبكة المعلومات الدولية الإنترنت. (العسولي، 2013م: 31) وظهور شركات مزودي خدمات الإنترنت للأفراد عن طريق الاشتراك، تزايد الاستخدام الجماهيري للإنترنت وتحولت بالفعل إلى وسيلة اتصال تؤدي وظائف الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري. (نصر، 2003م: 93)

وبدأت غالبية الصحف الأمريكية تتجه للنشر عبر الإنترنت، حيث زاد عدد الصحف الأمريكية التي أنشأت لها مواقع إلكترونية من (60) صحيفة في عام 1994م، إلى (115) صحيفة في عام 1995م، ثم إلى (368) صحيفة إلكترونية عام 1996م. ومع حلول عام 2000م دخلت صناعة الصحافة إلى عالم الصحافة الإلكترونية بطريقة كبيرة ومتزايدة، وخاصة مع توفير خدمة الإنترنت المجاني في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلاد العالم المتقدم، وبعض دول العالم النامي، حيث أصبحت الصحافة جزءاً من تطور وتوزيع شبكة الإنترنت. (الغريب، 2001م: 179)

ووصفت التطورات التكنولوجية الحديثة مع نهاية القرن العشرين، بأنها نقلة نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال، إذ كان لها الآثار الملموسة على مختلف مناحي الحياة، ونتيجة لذلك بدأت تظهر مواقع وشبكات جديدة عبر الإنترنت، حملت مسميات عديدة منها الإعلام الجديد، الإعلام البديل، صحافة المواطن، شبكات التواصل الاجتماعي، وعلى اختلاف مسمياتها إلا أنه لا أحد يستطيع أن ينكر دورها الإعلامي الفاعل في نقل المعلومات التأثير في الرأي العام. (بربخ، 20015م: 66)

وتشير الدراسات والتقديرات العالمية إلى سرعة تطور، وتنامي وانتشار ظاهرة الصحافة الإلكترونية، لتشمل العالم بأسره، وأصبحت الصحافة الإلكترونية في غالبية الدول مصدر جذب

لقطاعات كبيرة من الجمهور وخاصة الشباب، مما حدا بمعظم دور النشر الصحفية بإنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت، ويكون لها عنوان إلكتروني على الشبكة، وبهذا توالي ظهور الصحف الإلكترونية بوتيرة متسارعة، فهناك المئات من الصحف والمجلات الإلكترونية التي تملك مواقع على الإنترنت، بل إن بعض المجلات قررت إيقاف توزيع نسختها الورقية والاكتفاء بنسختها الإلكترونية، مثل المجلة الأمريكية أومني (Omni). (تربان، 2008م: 100)

ولم يكن للإعلام الجديد أن يحقق المكانة والانتشار الكبيرين في العصر الحاضر، لولا الخصائص والمميزات التي تغلب عليه وعلى أدائه، وفي مقدمتها التفاعلية والسرعة في نقل المعلومات. (بربخ، 2015م: 67)

ويتوقع أن ينشأ نوع جديد من الصحافة الإلكترونية مستقبلاً، تكون شديدة التكيف، أو التي توفر مستوى من الشخصنة يصل إلى التكيف، بشدة وسرعة مع احتياجات ورغبات الجمهور، حتى نصل إلى الدرجة التي يستطيع فيها كل فرد من أفراد الجمهور على حده أن يحدد سلفاً طبيعة ومحتوى صحيفته الإلكترونية. (الغباشي، 2010م: 107)

وتتسم الصحف الإلكترونية بالعديد من الخصائص والسمات التي تميزها عن الصحف الورقية، ومن أبرزها: التفاعلية، العمق المعرفي، الفورية والآنية، التحديث المستمر للمضمون، إمكانية تعديل المحتوى، سهولة العرض، استخدام الوسائط المتعددة، الأرشفة الإلكترونية الفورية، اتساع دائرة النشر، قلة التكلفة، ومعرفة عدد القرار والزوار. (دوحان، 2015م: 92-93) الأمر الذي جعلها تحدث تغيراً واضحاً المعالم في المشهد الاتصالي، وجعل منها وسيلة اتصالية قوية ومؤثرة.

أنواع الصحف الإلكترونية:

تنقسم الصحف الإلكترونية إلى نوعين رئيسيين هما:

1. الصحف الإلكترونية الكاملة On-line Newspaper: وهي صحف قائمة بذاتها، وقد تحمل اسم الصحيفة الورقية الأم، أو تكون مستقلة بذاتها سواء كانت صحف أو مواقع إلكترونية، وتتميز بما يلي: (نصر، 2003م: 101 بتصرف)

- تقدم نفس الخدمات الإعلامية والصحفية التي تقدمها الصحيفة الورقية من أخبار وتقارير وأحاديث وصور وغيرها من العناصر التفاعلية.

- تقدم خدمات إضافية لا تستطيع الصحيفة الورقية تقديمها، وتتيحها الطبيعة الخاصة بشبكة الإنترنت وتكنولوجيا النص الفائق Hypertext مثل خدمات البحث داخل الصحيفة أو في شبكة الويب، بالإضافة إلى خدمات الربط بالمواقع الأخرى، وخدمات الرد الفوري والوصول إلى الأرشيف، والنشر والتحديث الفوري.
- تقدم خدمات الوسائط المتعددة Multimedia النصية والصوتية والمصورة.

2. النسخ الإلكترونية من الصحف الورقية: ويقصد بها مواقع الصحف الورقية على الشبكة والتي تقصر خدماتها على تقديم كل أو بعض مضمون الصحيفة الورقية مع بعض الخدمات المتصلة بالصحيفة الورقية، مثل خدمة الاشتراك في الصحيفة الورقية وخدمة تقديم الإعلانات والربط بالمواقع الأخرى. (كاتب، 2003م: 53)

ويؤخذ على هذا النوع من الصحف الإلكترونية عدم تحديث مضمون الموقع إلا بعد إصدار وتوزيع الصحفية الورقية، وبذلك فإن الأخبار والمواد الإعلامية التي تنشر تكون قد استهلكت، ومن المعلوم المقولة الشهيرة "الأخبار أكثر الفواكه المعرضة للتلف".

وثمة من يَّعدُ نوع ثالث للصحافة الإلكترونية يتمثل في الصحف أو المواقع الإلكترونية التي ليس لها أصل ورقي، وتصدر وتنشر موادها، وتمارس عملها بالكامل عبر الإنترنت، وتُعد شكلاً جديداً للنشر الصحفي يقوم على التفاعلية والفورية عبر أجهزة الحاسوب، وتأخذ أشكالاً متخصصة عدة ومتنوعة كالإخبارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والحزبية وغيرها، وتقوم على تحقيق اتصال فوري ومباشر مع القراء، وباتت مصدراً مهماً للمعلومات. (دوحان، 2015م: 97) إلا أننا نرى أن هذا النوع يندرج تحت الصحف الإلكترونية الكاملة، ولا داعي لتصنيفه بشكل منفرد.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد خلط واسع ما بين المواقع الإلكترونية والصحف الإلكترونية، إذ دأب الكثير من أصحاب الصحف الإلكترونية على تسميتها مواقع إلكترونية والعكس صحيح، إلا أنه في الواقع يوجد فرق بينهما، وغالباً ما يكون الموقع تابعاً أو ناطقاً باسم مؤسسة أو حزب أو تجمع أو هيئة أو مؤسسة إعلامية، بينما الصحيفة الإلكترونية تُعد مؤسسة صحفية مستقلة بذاتها، (دوحان، 2015م: 97) ولها فريق عمل متخصص من الإداريين والصحفيين والمراسلين.

المبحث الثاني

واقع الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

شهدت الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في بداية العقد الأول من القرن الحالي حالة من الإنتشار الواسع والتنافس الكبيرين، إذ تجاوز عدد المواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية 1200 موقع وصحيفة بنهاية عام 2011م، بحسب موقع إلكسا العالمي www.alexa.com ، غير أنه لا توجد إحصائية رسمية للصحف الإلكترونية كون معظمها يعمل دون ترخيص من الجهات الرسمية.

وتعتبر الصحافة الإلكترونية الفلسطينية من المصادر الرئيسية في التأثير على الجمهور سلباً أو إيجاباً من خلال الرسائل الإعلامية التي تبثها، وبهذا فإنها تعكس الواقع وما فيه من تناقضات وخلافات وتجاذبات. (دوحان، 2015م: 98)

وكشفت دراسة (أبو شنب و تربان، 2010) بعنوان "العوامل المؤثرة على مصداقية الصحافة الفلسطينية وعلاقتها باستخدام المثقفين" أن الصحف والمواقع الإلكترونية باتت أكثر الوسائل استخداماً لدى المثقفين بنسبة 89% ، ثم الفضائيات فالراديو.

وأصبحت الصحافة الإلكترونية الفلسطينية المصدر الأهم للمعلومات والأخبار للمواطن الفلسطيني، خصوصاً عقب الانقسام الفلسطيني منتصف عام 2007م، الذي ألقى بضلاله على كافة مناحي الحياة الفلسطينية، وكانت إحدى نتائجه منع توزيع صحف الضفة الغربية كالقدس والحياة الأيام في قطاع غزة، وفي المقابل منع توزيع صحف قطاع غزة كصحيفة فلسطين والرسالة في الضفة الغربية. (دوحان، 2015م: 95 بتصرف)

وتمهد التكنولوجيا الرقمية في مجال إنتاج وتخزين وتوزيع محتوى الوسائط في الأخبار الطريق لفهم جديد للعمل داخل المؤسسات الصحفية في إطار المنافسة لتكون قادرة على تسويق منتجات وخدمات جديدة.

وأدى ظهور تقنيات وأشكال الإعلام الجديد إلى صعوبة ضبط عملية النشر الإلكتروني والرقابة عليها، لاسيما مع التطور الهائل في التكنولوجيا الرقمية.

واشتدت ذروة الإعلام الالكتروني الفلسطيني مع بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م، بظهور العديد من المواقع الالكترونية الإخبارية، التي لعبت دوراً كبيراً في خدمة القضية و الدفاع عن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، فلم يعد تداول الأخبار حكراً على احد، ولم يعد لمقص الرقيب الصهيوني سيطرة على أي خبر، وأصبح بإمكان من يريد البحث عن الخبر أن يجده خلال دقائق بعد حدوثه، مما استدعى ضرورة التعرف على كيفية معالجة المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية للخبر الصحفي الالكتروني. (شامية و غنام، 2007م: 44)

وبدأ التواجد الإعلامي الفلسطيني على شبكة الانترنت في وقت قريب من بدء وسائل الإعلام العربية في الدخول إلى دائرة النشر الالكتروني، وانسجامها مع الثورة التكنولوجيا التي غزت العالم اجمع، ومواكبة للتقنيات الحديثة التي توفرها شبكة الانترنت.

وأحدث ما يعرف بالإعلام الجديد New Media نقلة نوعية في أنماط الاتصال والتخاطب بين الجماهير بتخطيه الحدود الجغرافية، مستغلاً تقنياته الحديثة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي Whatsapp ، Facebook ، Twitter ، Youtube ، Instagram والمدونات ومنتديات التعارف "الدردشة" والبريد الإلكتروني والصحف الإلكترونية بأنواعها وأشكالها الفنية المتنوعة. (دوحان، 2015م: 80)

وتعرف سميرة الشيخاني الإعلام الجديد بأنه: إعلام متعدد الوسائط Multimedia بحيث أن المعلومات يتم عرضها في شكل مزيج من النص والصورة والفيديو، مما يجعلها أكثر قوة وتأثيراً، وهذه المعلومات رقمية يتم إعدادها وتخزينها وتعديلها ونقلها بشكل إلكتروني. (بربخ، 2015م: 68)

ونجد أنه ثمة من يخلط أو يدمج بين مصطلح الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، أو ما يسمها البعض "صحافة المواطن" كونها تتيح المجال لأي شخص لأن يتحول إلى صحفي وأن يسرد وينقل ويقص ويلصق الأخبار من هنا وهناك بغض النظر عن مدى صحتها ومصداقيتها.

وإذا كنا نرى أنه يمكن تصنيف مواقع التواصل الاجتماعي كوسائل اتصال إلكترونية، إلا أنه ثمة اختلاف كبير من حيث طبيعة العمل والرسالة المنوطة بها من جهة، وبين المواقع الصحافية الإلكترونية من جهة أخرى، وغالباً فالمواقع الصحافية الإلكترونية غالباً ما يديرها

ويعمل بها إعلاميون متخصصون، وبذلك فإن درجة المهنية التي يتمتعون بها لا يمكن أن تقارن أو تساوى مع من يمتلكون مواقع التواصل الاجتماعي، ويكتبون وينشرون ما لذ وطاب لهم دون رقيب أو حسيب.

وساعدت طبيعة الأوضاع السياسية والمعيشية والاقتصادية، وما تشهده الأراضي الفلسطيني من أحداث ساخنة ومتوترة على كافة الجبهات مع قوات الاحتلال الصهيوني، في زيادة نسبة المواطنين الصحفيين، لدرجة أفقدت صاحبة الجلالة مكانتها وجلالتها.

وبعد الأحداث المؤسفة التي شهدها قطاع غزة عقب الانقسام الفلسطيني، أخذ الخطاب الإعلامي منحى آخر، مختلًفا كثيرًا عن كل العهود التي عاشتها الصحافة الفلسطينية، فبدلاً من الدور المعهود لتلك الصحافة، وتبنيها العمل الصحفي النضالي، وعولمة القضية الفلسطينية، من أجل حصولها على تأييد عالمي، أخذ الخطاب الإعلامي يساعد على هدم كل الجهود التي بذلتها تلك الصحافة في العهود السابقة.

وفي دراسة حديثة صدرت عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، أظهرت أنه منذ بداية الأزمة الداخلية التي ظهرت عقب الانتخابات التشريعية الثانية، وما حملته من تغيرات مرورًا بكل جولات الصراع الداخلي، وأحداث غزة الأخيرة في 2017/6/14م، حدث تغير سلبي ملموس على الخطاب الإعلامي الفلسطيني، نتيجة عملية مخططة، ولم تكن عفوية، إضافة لوجود خلل بنيوي طال المؤسسة الإعلامية وسياساتها، وعلاقة السياسة بالإعلامي التي تتصف بالتبعية، كلها أمور أدت إلى فشل إنتاج إعلام مهني مستقل من شأنه أن يقوم بدور السلطة الرابعة فعلاً وقولاً، من خلال دور رقابي موضوعي ايجابي يتأتى عبر البحث عن الحقيقة وتقديمها للناس. (أبو عياش، 2008م: 94)

ويرى عبد الناصر النجار نائب رئيس تحرير صحيفة الأيام، ومدير معهد الإعلام في جامعة بيرزيت، ونقيب الصحافيين الفلسطينيين الأسبق، أن ذلك النوع المحرض من الصحافة الفلسطينية يندرج تحت مسمى الصحافة الحزبية، التي وصفها بالإعلام المرعب والمخيف، الذي وصل لحد الجريمة، لافتاً إلى أنه لو كان يوجد جسم صحفي قوي، لرفع قضايا في المحاكم على تلك الصحافة الحزبية، لتسببها بنقل معلومات للجماهير بشكل تحريضي دون أدنى رحمة لما تسببه هذه المعلومات على الواقع الفلسطيني. (عمرو، 2017م: 51)

وإن المضطلع على الوضع الإعلامي الفلسطيني اليوم، يجده مزريًا للغاية، فهو محاط ومحاصر من عدة جهات متنفذة، فالرقابة الفلسطينية غير المباشرة، والرقابة الإسرائيلية، والقوانين والتشريعات الجائرة لا تلبي أدني بيئة لعمل إعلامي جاد، عدا غياب جسم إعلامي نقابي، يدافع عن حريات العمل الإعلامي، ويضمن حقوقه، كلها أمور جعلت واقع الإعلام الفلسطيني في حالة يرثى لها.

وأمام تحديات ومعيقات تحتاج إلى نظرة جادة بإعادة النظر بكل تلك التحديات والمعيقات، بدءًا بإنجاز قانون ينظم عمل الصحافة الإلكترونية، وتعديل قانون النشر والمطبوعات الصادر عام 1995م، ليواكب ثورة المعلومات، وهذا الزخم الهائل من المعلومات، ولينسجم مع المتطلبات والتغيرات الهائلة التي حدثت على صعيد الثورة المعلوماتية، ويكفل وضع حد للسلطة التنفيذية من التدخل في العمل الإعلامي، وتحويلها إلى أداة بيدها، بدلاً من تمكينها على أداء رسالتها ودورها كسلطة رابعة تراقب بنزاهة وترصد وتعمل على كشف الفساد بما فيه صالح المجتمع ورقيه وتنميته. (أبو عياش، 2008م: 95-98) علاوة على تفعيل دور نقابة الصحافيين الفلسطينيين، وتمكينها من القيام بمهماتها وواجباتها المنوطة بها.

ورغم المضايقات التي تعرض لها الصحافيين في بداية عهد السلطة الوطنية نظراً لحالة الفوضى والارتباك التي كانت تسود السنوات الأولى لقدوم السلطة الوطنية، إلا أن العلاقة بين السلطة والصحافة بدأت أكثر وضوحاً وتشهد حالياً العديد من الخطوات التي اتخذتها السلطة لترسيخ تلك العلاقة مع الصحافة.

وظهرت في الآونة الأخيرة، العديد من الأصوات التي تنادي بتعديل قانون المطبوعات والعمل به وحماية الصحافة والقائمين عليها، وإزالة العوائق التي تحول دون تأدية الدور المنوط بهم لخدمة المجتمع ومجابهة الإعلان والدعاية الصهيونية. (عمرو، 2017م: 49)

وبالرغم من ضعف أداء الصحف الفلسطينية إلا أنها تمثل نهضة كبيرة في الواقع الصحفي الفلسطيني وسيكون لها أثر إيجابي في المستقبل على توجيه وبلورة الرأي العام الفلسطيني، والتأثير في الرأي العام العالمي.

ونخلص إلى أنه وبالرغم من أن الصحافة عرفت في فلسطين قديماً، وسبقت العديد من الدول العربية في الظهور لأسباب متعددة ومتنوعة، وبالرغم من ما تعرضت له الصحافة من اضطهاد

وتنكيل وإغلاق العديد من الصحف على مر المراحل الزمنية المختلفة، ومختلف الصعد، إلا أنها استمرت في تأدية رسالتها، وتصدى القائمون عليها لسياسة القمع والظلم وسياسة التهجير وغيره من السياسات القهرية العنصرية الأخرى، كما وعملت الصحافة على تعبئة الجمهور بروح الثبات والصمود والتحدي، مما اكسبها احترام الجمهور وثقته، بغض النظر عما كان يؤخذ عليها من تدني مستواها أو قلة الكفاءات المهنية، الذي يرجع إلى عامل الاحتلال والظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني خلال المراحل المختلفة. (طومان، 2010م: 42)

معوقات المواقع الإلكترونية الفلسطينية:

يمكن إجمال المشاكل والمعوقات التي تواجه المواقع الالكترونية الفلسطينية فيما يلي: (تربان، 2008م: 134)

1. **معوقات تقنية:** حيث أن شبكة الاتصالات هي إحدى المعوقات الأساسية، كون تزويد الانترنت في فلسطين لا يتم إلا عبر شركات الإنترنت الإسرائيلية، وهي تحاول دوماً قطعه، وتسبب عائقاً أمام شبكة الانترنت وتعميمها، إضافة إلى بطء الانترنت، وتصفح المواقع وعدم إلمام الصحفيين بتقنيات الكمبيوتر، والانترنت .
2. **معوقات اقتصادية:** وتتمثل في تدني مستوي المعيشة، والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، مما يقف حجر عثرة في طريق التقدم نحو التكنولوجيا، إضافة إلى عدم وجود التمويل اللازم للمواقع .
3. **معوقات سياسية:** وتتمثل في الظروف السياسية الراهنة، والتي انعكست على وضع الصحف الالكترونية بإغلاق الطرق، والحصار المفروض على بعض المناطق، الذي من شأنه أن يحول دون وصول الصحفي إلى مكان عمله، وهذا يؤثر على مستوى الصحف الالكترونية وكذلك انعكاس الوضع السياسي على حياة الصحفيين .
4. **معوقات حزبية:** حيث ظهرت مواقع صحفية حزبية تتطرق للخبر بحزبية دون مراعاة الموضوعية والدقة، وأحياناً تعمل هذه المواقع على تخريب المعلومات بما يتلاءم مع مصلحتها العليا .

5. **قرصنة المعلومات:** وهي مشكلة كبيرة تواجهها الصحافة الالكترونية الفلسطينية، ويرى بعض المتخصصين أن الصحف الالكترونية هي نسخ كربونية عن بعضها البعض، إضافة إلى سرقة المعلومات والموضوعات الصحفية من بعض المواقع دون الإشارة إلى المصدر.
6. **معوقات مهنية:** وتتمثل في عدم وجود مراسلين متخصصين للصحف الالكترونية، وكذلك عدم وجود صحفيين الكترونيين .
7. **غياب الرقابة:** حيث لا توجد في فلسطين جهة مسئولة لمراقبة عمل المواقع الالكترونية وتكتفي وزارة الاتصالات الفلسطينية بفرض الرقابة الإدارية على المواقع الحكومية فقط، كما أن الهيئة الفلسطينية الوطنية لمسميات الانترنت لا تقوم بأي رقابة رسمية، إلا على المواقع المسجلة ضمن المجال الفلسطيني (ps) فقط وغالباً ما تكون رقابة فعلية.

وتواجه الصحافة الإلكترونية قيوداً متنوعة تكنولوجية وتشريعية وإدارية، تحد كثيراً من قدرتها على تعزيز الحريات الجديدة في المجتمع العربي. (تربان، 2008م: 109) كما تواجه جملة من الصعوبات منها: (غازي، 2009م)

- عدم وجود عائد مادي من الإعلانات أو الاشتراكات أو التسويق.
- ندرة الصحافي الإلكتروني المدرب والملم بالتقنيات الرقمية المتعددة.
- غياب التخطيط وعدم وضوح الرؤية المتعلقة بمستقبل الصحافة الإلكترونية.
- غياب الأنظمة والقوانين العربية التي تنظم الصحافة الإلكترونية، ولهذا يتعاظم الاهتمام بأمن المعلومات الإلكترونية وسلامتها.

نظرة لتطوير المواقع الإلكترونية الفلسطينية:

يقدم الكاتب والصحفي الفلسطيني مؤمن بسيسو مجموعة نقاط لتطوير أداء المواقع الإلكترونية الفلسطينية، نلخصها فيما يلي: (بسيسو، 2005م)

– إن الخطوة الأولى والمدخل الأساسي للإقلاع عن سلبيات الممارسة والمعالجة الإعلامية لهذه المواقع لا تتجاوز اعتماد المهنية أساساً، والنزاهة نهجاً، والصدق طريقاً، لأي عمل أو ممارسة أو معالجة إعلامية، تمهيداً لكسب ثقة القراء، والدخول في مصاف المواقع ذات الاحترام المشهود والالتزام المهني والأخلاقي الرفيع.

– أن تكون لغة التعصب ونهج الانغلاق لديها شيئاً من الماضي، وأن تطوي سيرته وآلياته إلى الأبد، فلا مناص من نشر أشرعة الانفتاح، وانتهاج كل ما يعزز الحال وآفاق الوحدة والوفاق، على أرضية التزام بالمصلحة الوطنية، ثوابت القضية التي تجابه تحديات متنوعة وتغيرات شتى، تقتضي التلاحم لا الخصام، والانفتاح لا الانغلاق.

– بإمكان هذه المواقع أن تخدم فصيلاً معيناً أو جهات محددة، فلن يحرمها أحد حق التوظيف الإعلامي في سياق دعم وتعزيز السياسات والمفاهيم والمواقف الحزبية الخاصة بالأحزاب والجهات التي تتبعها، إلا أن ذلك كله ينبغي أن يدور في فلك النزاهة المهنية والالتزام الموضوعي، وألا يكون بحال على حساب القيم والمبادئ الأخلاقية، ومفاهيم الانتماء الوطني المسئول.

المبحث الثالث

الانعكاسات التشريعية على الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

تشكل تكنولوجيا وسائل الاتصال –والتطورات الهائلة التي تشهدها– هاجساً للعديد من دول وحكومات العالم، الأمر الذي دفع غالبيتها لإقرار ضوابط وتشريعات إعلامية ناظمة للعملية الاتصالية، لاسيما مع انتشار الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي.

وتُعد فلسطين من الدول المتأخرة في إقرار ضوابط تشريعية تنظم عمل الصحافة الإلكترونية الفلسطينية وآليات النشر الإلكتروني، في ظل هذا التطور الهائل الذي فتح الباب على مسرعيه أمام مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، ومالكي المواقع الصحافية الإلكترونية غير المرخصة، لنشر ما لذ وطاب لهم من معلومات ومواد إعلامية متنوعة، دون حسيب أو رقيب.

ماهية التشريعات الإعلامية:

تعرف التشريعات بأنها: مجموعة القوانين والنصوص التي تصدرها جهة مخولة دستورياً لتنظيم المجتمع ككل أو جزء منه، وبذلك تكون التشريعات الإعلامية هي "القواعد والنصوص التي تصدرها جهة مخولة دستورياً لتنظيم قطاع الإعلام". (عمرو، 2017م: 7)

والتشريعات الإعلامية هي: "عملية تنظيم أركان العملية الإعلامية مضموناً وأركاناً وأطرافاً، وتتألف التشريعات الإعلامية من تصور واقعي وتوجيهات نظرية، وبقدر ما تكون التصورات الواقعية موضوعية ومنسجمة مع الواقع العملي والعقلي والتقبلي بقدر ما تكون التوجهات القيمية للتشريع عادلة ورشيدة يكون التشريع أقرب إلى الفعالية والرشد والعكس صحيح". (المشاقبة، 2012م: 121)

وتعرف الموسوعة العربية التشريعات الإعلامية Media Legislation بأنها: "مجموعة القواعد القانونية الناظمة للعملية الإعلامية ووسائلها ونشاطاتها كافة من صحافة ومطبوعات دورية وإذاعة وتلفاز وسينما وأفلام وثائقية ووكالات أنباء... إلخ حيث تبين هذه القواعد ضوابط النشاط الإعلامي (حقوق الإعلاميين وواجباتهم) والمسؤولية الناجمة عن خرق هذه الضوابط. (www.arab-ency.com)

وبالتدقيق في تعريفات التشريعات الإعلامية نجد أنها فرع من فروع القانون، وتحديداً من فروع القانون العام، كما أنها تتصل بالقانون الخاص والقانون الجزائي إضافة إلى اتصالها بالقانون الإداري والقانون الدستوري.

أما صلتها بالقانون الخاص فذلك يعود إلى أن قواعد القانون الخاص هي التي تحكم المسائل المتعلقة بالتعويض عن الضرر الناجم عن ممارسة النشاط الإعلامي بجميع صوره والمسؤولية المدنية المترتبة عليه، في حين أن صلتها بالقانون الجزائي تتضح من خلال بيان الأخير للجرائم التي ترتكب في حال انتهاك التشريعات الإعلامية والعقوبات المفروضة عليها، وتتصل بالقانون الإداري من خلال بيان الجهة الإدارية المختصة بمنح الترخيص لمزاولة العمل الإعلامي، علاوة على أن هناك ارتباط وثيق بين هذه التشريعات والقانون الدستوري حيث يتناول القانون الدستوري بناء نشاط السلطة العامة في الدولة وتنظيمه، وتتناول التشريعات الإعلامية نشاط الحكومة في تنظيم الوسائل الإعلامية، لتكون في خدمة المجتمع والدولة. (المرجع السابق، بتصرف)

وفي حين يرى عدد من خبراء وأساتذة الإعلام أن القوانين تؤثر على قدرة وسائل الاتصال وتشل حركتها وتقيدها وتجعلها ملاحقة، ويعبرون أن أزمة أخلاقيات المهنة التي تمر بها وسائل الاتصال، لا يمكن أن تحل عن طريق زيادة تعقيد النظام القضائي وإصدار القوانين المقيدة لحرية الصحافة، يربط عدد من الباحثين مدى الالتزام بأخلاقيات المهنة بمدى وجود تشريعات إعلامية ضابطة للممارسة الصحفية الإلكترونية، بما يحد من الخروج عن القيم والأخلاقيات والآداب العامة في المجتمع. (دوحان، 2015م: 66)

واختلفت التشريعات الإعلامية المنظمة لمهنة الصحافة الإلكترونية في دول العالم، ففي حين شهدت بعض الدول إصدار تشريعات تنظم وتضبط عملية النشر الإلكتروني، اكتفت دول أخرى بالتشريعات التي تنظم عمل وسائل الاتصال التقليدية، وتُعد فلسطين من بين هذه الدول، إلا أنها أصدرت مؤخراً قانوناً خاصاً بالجرائم الإلكترونية –وسط انتقادات نقابية وحقوقية–، دون إقرار قانون ينظم عمل الصحافة الإلكترونية.

النشر الإلكتروني بين التشريع والممارسة:

تعيش الصحافة الفلسطينية جواً من الإحباط والرهبة والرقابة الذاتية، وهي صحافة غير حرة بل مقيدة بالعديد من الضوابط القانونية والممارسات غير القانونية، ونتيجة هذه العوامل وغيرها، فهي غير فاعلة في تنشيط الحياة السياسية وتوجيه النقد والمساءلة للحكومة، مما يقلل من ثقة الجمهور، وهذا كشفه تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ضمن سلسلة التقارير القانونية (9)، والتي تؤكد أن حرية الصحافة والتعبير والديمقراطية وسيادة القانون، كل منها حاجة ملحة للأخرى. (الفاصد، 1999م: 9)

وأصبح التضييق على الصحافة مسلكا شائعا لدى أغلب القيادات السياسية الداخلية، بحيث بات مستقرا أن أي إصلاح سياسي يراد تطبيقه ينبغي أن يتم من خلال التوجيه الإعلامي غير القائم على التكيف مع المستجدات الديمقراطية التي تحتاج إلى توسيع هامش حرية الصحافة بشكل واسع وكبير، حيث يبدو من الواضح أنه لم يعد من المهم أن يتم الحديث عن طبيعة المشاركة التي تسهم بها الصحافة الفلسطينية في إحداث التغيير السياسي، وإنما أصبح من المهم جدا أن تتساوق هذه الصحافة مع الطبقة السياسية الحاكمة. (خلف، 2005م: 94)

وإن غياب الرسالة الإعلامية المهنية والكوادر الإعلامية المدربة والمتخصصة، وغياب المتابعة الواعية والتخطيط لمواجهة الفوضى الإعلامية بمنابرها المتعددة دون ضوابط أو مواثيق أو مجلس أعلى للإعلام يستدعي الدراسة والقراءة والواعية بعد التعرف على مدى التزام القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية العاملة في فلسطين بأخلاقيات العمل الإعلامي. (أبو شنب، 2009م: 136)

وباتت المواقع الإلكترونية تشكل للبعض اختراقاً للخصوصية ونشر أخبار دون التحقق من صحتها أو الإشارة إلى مصدرها، لاسيما في ظل عدم وجود أي ضوابط أو أخلاقيات تحكم وتنظم عمل تلك المواقع. (Linehan, 2010) وفي فلسطين تعددت تلك المواقع الإلكترونية حدودها في ممارسة التضليل وانتهاك الخصوصية وتضخيم الأحداث والتلفيق وغيرها من الممارسات غير المهنية والأخلاقية. (دوحان، 2015م: 67)

وبقدر ما فتح الإنترنت أبوابه أمام كل الانتهاكات الحقوقية منها والأخلاقية، بل تعدتها في كثير من الأحيان لتصنف ضمن جرائم يعاقب عليها القانون، وباتت تُعرف بجرائم الإنترنت

والمعلوماتية، تبقى المعايير المهنية والأخلاقية والتشريعات الإعلامية، قاصرة ولم تواكب التطورات الجَّمة في المجال التكنولوجي، وغالباً ما تعتمد الكثير من الدول في محاكماتها على القانون الجنائي وإن تعددت التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وتنظيم الاتصالات.

ومن أهم مظاهر تلك الانتهاكات وفقا لقراءتي ومتابعتي للصحافة الإلكترونية الفلسطينية: (الإفرنجي، 2017م)

- التلاعب باللقطات المصورة والمونتاج والتسجيل الصوتي، الذي قد يوحي بنتائج غير صحيحة بصورة منافية للأخلاق، وبما يعمل على تزييف الحقائق وتشويه الواقع.
- تخطي الحدود الأخلاقية عند كشف الحقائق.
- تلقي الرشاوى والهدايا الشخصية.
- القذف (السب أو تشويه السمعة).
- الاعتماد على أدلة غير كافية والوصول إلى نتائج غير مؤكدة.
- الاعتماد التام على التسجيلات السرية.
- استغلال حاجة الأفراد لمساعدات إنسانية، وتصوير الأسر المعوزة والتركيز على الأطفال وكبار السن، بما يخدش كرامتهم وحياءهم.
- الكشف عن مصدر رفض الإفصاح عن هويته.
- عدم حماية المشاركين في التحقيقات أو القصص أو البرامج من الوقوع في مشكلات قانونية أو اجتماعية.
- اختلاق أحداث لا أصل لها.
- تضخيم الأخبار والمبالغة فيها.
- نشر الإشاعات وترويج أخبار بدون مصادر أو مصادر مجهولة.
- نشر صور ا لأشلاء والدماء في الأخبار.
- إتاحة المجال أمام أصحاب الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة للظهور أمام وسائل الإعلام والرأي العام بما يهدد أمن المجتمع وسلامته.

ويُعد قانون النشر والمطبوعات الفلسطيني لعام 1995م ، قاصراً على تنظيم نشر وإصدار المطبوعات فقط، دون الالتفات إلى النشر الإلكتروني، إذ لم يشتمل في مواده الـ (51) على نصوص تتعلق بعمل وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والإلكترونية. (داود، 2011م: 61)

وبموجبه فإن حرية الرأي والتعبير مكفولة بنص المادة الثانية، وحرية الصحافة التي هي إحدى صور حرية الرأي والتعبير مكفولة أيضاً بنص المادة الثالثة.

ورغم كثرة النصوص والمواد القانونية التي تؤكد على حرية الرأي والتعبير وتضمن حرية الصحافة إلا أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني يحتوي على العديد من المواد التي من شأنها تقييد حرية الصحافة التي تكفلت بها المواد (2 ، 3، 4) إضافة إلى احتواء مواده على كلمات ومصطلحات مطاطية، غير محددة المعنى الأمر الذي يجعلها قابلة للتأويل ومن ثم إشهارها في وجه الصحافة عند الحاجة لتقييد حريتها. (الدلو، 2007م: 3) وقد أثار وما يزال جدلا واسعاً في الأوساط الحقوقية والقانونية والسياسية الفلسطينية، رغم ما له من تبعات تنطوي على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بحقوق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائهم ونشرها والتعريف بها، وكذلك حقهم في تبادل المعلومات وتناقلها فيما بينهم. (داود، 2011م: 61)

وتكفَّل القانون الأساسي الفلسطيني الصادر في 18 مارس 2003، والمعدل في 13 أغسطس 2005 في المادة رقم (19) ضمان حرية الرأي والتعبير قولاً وكتابة، وفي المادة (27) ضمان حرية وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والطباعة والنشر والبث والتوزيع، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام، فلا يجوز انذرها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها، إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي. (الدلو، 2007م: 3) ومع ذلك فقد ارتكبت المئات من الانتهاكات لحرية التعبير خلال السنوات الماضية في مخالفة واضحة للقانون الفلسطيني. (عمرو، 2017م: 69)

ورغم أن السلطة الفلسطينية عملت جاهدةً من أجل إيجاد أرضية قانونية لتشريع العمل الإعلامي، فأصدرت قانون المطبوعات والنشر، وتضمن القانون الأساسي بنوداً تكفل حرية الصحافة، إلا أن تلك القوانين احتوت على بعض المواد التي تتعارض مع المعايير الدولية والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان. (داود، 2011م: 75)

وقد شكل الانقسام الفلسطيني عقبة كبيرة أمام حرية الصحافة وسبباً رئيسياً لارتكاب انتهاكات بحق الصحافيين والمؤسسات الإعلامية على مدار العشر سنوات الماضية، إذ أثر الواقع السياسي الفلسطيني الراهن على الحريات الإعلامية من جانبين الأول أنه عمق حالة الاستقطاب السياسي والحزبي في أوساط الإعلاميين، حيث أصبحت وسائل الاتصال جزءاً من حالة المناكفة السياسية،

وشكلت أداة لمزيد من إشعال الوضع الداخلي مما شكل قهراً لأصول العمل الإعلامي المهني، والثاني أنه مهد الطريق لتكريس الانتهاكات والاعتداءات بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، والنتيجة أن المواطن حرم من حقه في التمتع بحرية الحصول والتماس الأخبار الموضوعية. (عمرو، 2017م: 68)

ويُرجع الدكتور حسن أبو حشيش أستاذ الصحافة بالجامعة الإسلامية _غزة، أسباب حالة الفوضى الإعلامي التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، والتي نتج عنها ظواهر سلبية متعددة أبرزها الإشاعات وتناقلها دون مراعاة لأخلاقيات المهنة ولا للضمير ولا للدين ولا للعادات ولا لسمعة الهيئات والأفراد، هذه الفوضى كما أسمها في منشور له عبر صفحته على فيس بوك، تعود لعدة عوامل وأسباب من أهمها: (أبو حشيش، 2017)

1. غياب الضمير والقيم والأخلاق والمسؤولية الاجتماعية.
2. ضعف قانون الصحافة وعجزه عن مجاراة الميدان الإعلامي.
3. غياب دور نقابة الصحفيين، وهي الجهة المتعارف عليها دولياً في ضبط الأداء الإعلامي.
4. حالة التحزب الأعمى التي سيطرت على كل شيء وخدشت طهارة ومهنية العمل الإعلامي.
5. عجز الصحفيين عن ترتيب أوضاعهم وتنقية صفوف مهنتهم من الدخلاء والمخترقين لها ولفلسفتها وقيمها.
6. حالة الاختراق الضخمة من الجهات الأمنية والجهوية والدولية للحركة الإعلامية بكل مكوناتها المؤسساتية والبشرية، وبالتالي التأثير على رسالتها سلباً.

وتؤكد المؤسسات الحقوقية أن الوضع المقبول لحرية الرأي والتعبير هو أن تعمل الصحافة في بيئة قانونية واضحة وعادلة، تنعدم فيها التهديدات للصحفيين. (عمرو، 2017م: 69) وبالتالي تنتهي الرقابة الذاتية فتتمكن الصحافة غير الحكومية كتابة التقارير وتوجيه النقد لأي شخص بشكل منفتح ودون خوف من الاضطهاد والتهديد الجسماني والنفسي أو المالي، وإن أعلى مستوى لممارسة الحرية الصحافية هو الحالات التي تكون الصحافة فيها متنافسة وتكون المؤشرات أو العوامل السلبية قليلة جداً واستثنائية. (الفاصد، 1999م: 16)

ويرى الدكتور علي البريهي أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة صنعاء، أن إتاحة الحرية الكاملة والمسئولة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في نشاطها والحصول على المعلومات

أمر في غاية الأهمية، كونها تخدم المجتمع وتساعد على نشر المعرفة ومن ثم تسهم في أحداث التنمية المطلوبة، لهذا فالمنطق السليم يقضي بتغذية هذه الوسائل بالمعلومات الدقيقة والتي تستطيع من خلالها وضع سياق معرفي وثقافي صادق في ضوء رؤية واضحة وسوية، وبخلاف ذلك فإن المسألة تدعو للريبة والشك وتوحي بأن آليات وأساليب وإدارة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس التعتيم إنما تسير باتجاه متناقض مع المعايير والكفاءات وأن الاختلالات قد وصلت إلى الحد الذي يكون التعتيم هو العاصم الوحيد لها نظراً لجسامة المخالفات والفساد، وغياب البعد المؤسسي وبروز المزاجية والارتجال في تسيير العمل وإدارته. (عمرو، 2017م: 62)

ومما لا شك فيه أن تعزيز حرية الصحافة ودورها وقدرتها على إحداث التغيير في المجتمع، من شأنه أن يضمن مستقبل واعد ومشرق للديمقراطية في فلسطين، الأمر الذي لا يكاد يرى له ترجمة فعلية واقعية، وإنما هو في أحسن أحواله تعبير عن مسايرة الرياح السائدة والتعاطي الإنشائي مع شعارات المرحلة التي لا تخرج عن الإطار النظري الذي يتجاوب مع حدود الخطاب الإعلامي والسياسي.

ويسجل الأستاذ الدكتور جواد الدلو أستاذ الصحافة بالجامعة الإسلامية بغزة، مجموعة من الملاحظات على قانون النشر والمطبوعات، نجمل أبرزها فيما يلي: (الدلو، 2007م: 3-8)

1. تعامله بإبهام وعدم وضوح مع حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات والأخبار والإحصائيات ونشرها وتحليلها والتعليق عليها، وفقاً لما جاء في الفقرة (ج) من المادة(4).
2. يأخذ بنظام الترخيص بدلاً من نظام الإخطار الذي تعمل به الدول الديمقراطية، فقد تضمنت المواد من 18-21 المعلومات والشروط التي ينبغي أن يتضمنها طلب الحصول على الرخصة ، الأمر الذي يعني منح أفراد ومنع آخرين حق إصدار الصحف وهو ما يعد انتهاكا لحرية الصحافة.
3. حظرت الفقرة الرابعة من المادة (37) نشر وقائع الجلسات السرية للمجلس الوطني ومجلس وزراء السلطة، الأمر الذي يحول دون نقل المعلومات للرأي العام الفلسطيني، وحرمانه من معرفة ما يجري في هذه المجالس، والحيلولة دون محاسبة ممثليه في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

4. لم تقتصر القيود التي فرضتها المادة (37) على الصحف الفلسطينية، بل تعدتها إلى الصحف والمطبوعات التي تأتي من الخارج سواء كانت عربية أو أجنبية، حيث حظرت الفقرة الأخيرة فيها إدخال المطبوعات الخارجية إذا تضمنت ما تم حظر نشره بالقانون.
5. لم يفرق قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني بين حق الرد والتصحيح، علماً أن الرد يعطي للأفراد والتصحيح للسلطات العامة، كما أنه لم يحدد كيفية التعامل مع الرد أو التصحيح إذا زاد حجمه عن حجم المادة التي استوجبت الرد أو التصحيح، خاصة وأن القانون قرر ذلك مجاناً.

ويرى الدلو، أنه وبرغم القيود المتعددة التي تضمنها قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني، والمآخذ التي سجلت عليه إلا أنه يحترم مبادئ المجتمع ويحافظ على مقوماته والآداب والأخلاق العامة وحق الخصوصية وسر التحرير ويراعي آداب الإعلان ويضمن حسن سير العدالة، وهي أمور تحسب له. (الدلو، 2007م: 8) كما سجل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مجموعة من الانتقادات قانون النشر والمطبوعات الفلسطيني أبرزها أنه: (عمرو، 2017م: 65)

1. ترك مجالا واسعاً في بعض مصطلحاته ونصوصه ومواده لاجتهاد غير مبرر.
2. لم يحدد القانون بنصوصه؛ هل هو قانون مؤقت لفترة انتقالية أم أنه قانون دائم.
3. أبقى على التناقضات مع قوانين وأوامر أخرى قائمة دون أن يجد حلا لها.
4. أغفل العديد من القضايا التي كانت بحاجة لمعالجة وتنظيم لمواكبة التطور الإعلامي.
5. لم يرفق مع إصدار هذا القانون "المذكرة التفسيرية" له.
6. لم يحدد محكمة ذات اختصاص تنظر بمخالفاته.

ولا تعفي الأسباب سابقة الذكر وغياب الضوابط التشريعية، الصحفيين الفلسطينيين من الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية ومواثيق الشرف المهنية، خصوصاً وأن ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين الفلسطينيين، جاء على ذكر 37 بنداً يتحتم على الصحفي الالتزام بها والعمل بموجبها، انطلاقاً من أهمية بقاء الصحافة سلاحاً استراتيجياً في يد الشعب من أجل أمن الوطن وحرية المواطن وسياجاً تحمي الحقوق والحريات الخاصة والعامة، ونلخص أبرز بنود ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني فيما يلي: (ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني)

- الالتزام بالقوانين الفلسطينية العامة وقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني والأعراف والمواثيق الدولية بالاعتماد على منظومة القيم الناتجة عن التطور الفكري والموروث الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني.
- الدفاع عن حرية الصحافة تأكيداً لحق الجماهير في معرفة الحقائق، انطلاقاً من كون الحق في المعرفة حق أساسي من حقوق الإنسان.
- الالتزام التام بالحصول على المعلومات والحقائق بالطرق المشروعة ونقلها إلى الجماهير بمصداقية وأمانة.
- الامتناع عن نشر معلومات غير الموثوق بصحتها أو تشويه المعلومات الصحيحة أو نسبة أقوال أو أفعال إلى شخص أو جهة دون التأكد من مصدرها.
- الالتزام الكامل بالموضوعية والابتعاد عن نشر المواد الصحفية المنافية لأخلاقيات المهنة.
- الالتزام بالأمانة الصحفية وصيانة أسرار المهنة ورفض أي ضغط لإفشائها.
- التسليم بحق الصحفي في التعبير عن وجهة نظره بصرف النظر عن الاجتهادات الفكرية والسياسية.
- عدم نشر ما من شأنه التحريض أو التشجيع على العنصرية والتمييز على أساس العرق أو الأصل أو لون الجلد أو الطائفة أو الدين أو الجنس أو المهنة أو العجز الجسدي أو النفسي.
- عدم استغلال المراكز أو المكانة الصحفية لتحقيق مكاسب شخصية تمس بشرف وأخلاقيات المهنة.

وتعد هذه البنود في مجملها خاصة بعمل الصحفيين فقط وليس بعمل الصحافة الإلكترونية، الأمر الذي دفع الدكتور ماجد تربان أستاذ الصحافة المشارك وعميد كلية الإعلام بجامعة الأقصى، إلى تقديم مقترح ميثاق شرف لأخلاقيات الصحافة الإلكترونية، يرتكز على تقييد قرصنة المعلومات وعمليات السطو على حقوق التأليف والنشر وملاحقة مرتكبيها قانوناً.

وتتباين المعايير المهنية والأخلاقية الصحافية في تفاصيلها من دولة لأخرى ومن بيئة إعلامية لأخرى، فهي ليست علماً من العلوم يستند إلى قواعد محددة، فلا توجد مدونة قواعد عالمية تحكم هذه الأخلاقيات.

وقد حددت العديد من الهيئات والمؤسسات الإعلامية مجموعة من المعايير والضوابط المهنية والأخلاقية التي تنظم عمل الصحافة الإلكترونية، ومن ضمنها تفعيل قوانين حماية الخصوصية والملكية الفكرية وغيرها من المعايير الخاصة بالدقة والموضوعية والمصادر والمسؤولية وغيرها، والجدول التالي يوضح المعايير المهنية والأخلاقية بحسب ما وردت في مواثيق جمعية الصحفيين المحترفين، وجمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية، وشبكة BBC ، وقوانين النشر والصحافة الإلكترونية العربية.

جدول (1) المعايير المهنية والأخلاقية الأمريكية والأوروبية والعربية

م	جمعية الصحفيين المحترفين	جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية	شبكة BBC	قوانين النشر العربية	الصحافة الإلكترونية العربية
1	المسؤولية	المسؤولية	الحيادية والنزاهة	الصدق والموضوعية	الدقة
2	حرية الصحافة	حرية الصحافة	المصلحة العامة	المبادئ والمقومات	توثيق المصدر
3	الأخلاقيات	استقلال الصحفي	المسؤولية	كرامة المواطنين	الموضوعية
4	الدقة والموضوعية	الصدق والدقة	الحقيقة والدقة	حسن سير العدالة	عدم الانحياز
5	الإنصاف	عدم الانحياز	الاستقلالية	سرية المهنة	
6	العهد	الإنصاف		حق التصحيح	

وعليه فإن معظم قواعد السلوك المهني والأخلاقي تشير إلى مفاهيم هامة توضح للصحفي ما له وما عليه، نلخصها فيما يلي:

1. ضمان حرية الصحافة
2. حرية الوصول إلى مصادر المعلومات الموضوعية
3. الدقة والصدق وعدم تحريف عرض الحقائق
4. الحق في المعرفة
5. الموضوعية وعدم الانحياز
6. المسؤولية إزاء الرأي العام وحقوقه ومصالحه
7. النزاهة والاستقلالية
8. الامتناع عن التشهير والاتهام الباطل والقذف وانتهاك الخصوصية
9. حق الرد والتصويب
10. احترام السرية المهنية
11. العدل والإنصاف
12. الحفاظ على الآداب والأخلاق العامة

والأصل في الإعلام أن يكون حراً باعتباره وجهاً من أوجه حرية الرأي والتعبير التي هي واحدة من أهم الحريات السياسية، التي تعدّها جميع الدساتير والتشريعات في مختلف دول العالم حقوقاً مقدسة لكل مواطن حيث تشكل حرية الصحافة والطباعة والنشر الوجه العملي لممارسة هذا الحق.

بيد أن هذه الحرية ليست بلا حدود، فإذا كانت الحرية عموماً لا تعني الفوضى فكيف بحرية الإعلام التي تؤثر في الرأي العام، وتؤدي دوراً مهماً في تكوينه، فهي بلا شك حرية مسؤولة، لها ضوابط قانونية ينظمها المشرع.

ولأن الصحافة الإلكترونية تعمل في الفضاء المفتوح وتنطلق من منصات إلكترونية لا يمكن حصرها وتحديدها، تبدو مهنة ضبطها أكثر صعوبة، وتجد أن الحاجة إلى إقرار تشريعات وضوابط مهنية وأخلاقية لها مسألة معقدة وليست بالهينة، ولا يمكن الوصول فيها إلى حالة من الضبط التام الملزم للجميع. وأمام هذه الحالة نجد أن وسائل الإعلام بحاجة إلى توفر إطارين للعمل، هما: الإطار المهني والأخلاقي، والإطار القانوني والتشريعي. (الإفرنجي، 2017م)

ويقسم الموسى، التشريعات الإعلامية بشكل عام إلى تشريعات تتصل بالمضامين وأخرى بالمؤسسات الإعلامية من حيث التنظيم والإدارة وتحقيق الأهداف والحقوق والواجبات، وتشريعات تتصل بالمهنة، وأخرى بالتشريعات الدولية. (الموسى، 2005م: 11)

وتتميز التشريعات الإعلامية بالخصائص الآتية: (www.arab-ency.com)

1- التشريعات الإعلامية تحكمها قواعد خاصة: فهذه التشريعات تصدر عن السلطة السياسية العليا في الدولة وتبدو وكأنها مستقلة، فتارةً تحكمها قواعد القانون الخاص، وتارةً يرجع فيها إلى القانون المدني والجزائي، وعندما توضع لها قواعد خاصة؛ فإن المشرع يستلهمها من فكرة السلطة العامة ومن الامتيازات المعترف بها للإدارة العامة.

2- التشريعات الإعلامية غير مقننة: إذ لا يوجد قانون واحد للإعلام كما هو الحال في القانون المدني أو قانون العقوبات أو غيرها من القوانين المكتوبة المتعارف عليها، وإنما هناك مجموعة من التشريعات والقوانين الناظمة للعملية الإعلامية.

3- التشريعات الإعلامية حديثة العهد ومرنة: فالقوانين المدنية وغيرها من فروع القانون وليدة قرون طويلة، يرتبط أصلها بالحقوق الرومانية والتشريعات القديمة، أما التشريعات الإعلامية؛ فهي حديثة العهد، ظهرت بعد ظهور الطباعة وانتشار الصحافة.

وأقرت السلطة الوطنية الفلسطينية مؤخراً قانون رقم (16) لسنة 2017م بشأن الجرائم الإلكترونية، وسط انتقادات نقابية وحقوقية وإعلامية واسعة، كونها ترى فيه تقييد للحريات والممارسات الإعلامية.

وجاءت نصوص القانون في (61) مادة نشرت في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" العدد الممتاز (14) الصادر بتاريخ: 2017/7/9م في مدينة رام الله، وبالإطلاع على مواد القانون نجدها في معظمها "مواد عقوبات"، وبذلك يكون قانون الجرائم الإلكترونية هو "قانون عقوبات"، وهذا من شأنه تقييد الحريات الإعلامية أكثر من تنظيمها، لاسيما في ظل غياب التشريعات الإعلامية، وعدم إقرار قانون ينظم عمل الصحافة الإلكترونية.

وتناولت مواد القانون مجموعة قضايا تتعلق بالبيئة الإعلامية والعمل الصحفي، وفي إطارها تطرقت إلى قضايا تتعلق بالخصوصية على الشبكات الإلكترونية ومسألة توافرها، وقضية التزوير والتهديد والابتزاز، إضافة إلى قضية الآداب العامة، والاتجار بالبشر، ثم قضية غسل الأموال، والعمل الإخباري والإعلامي، وحرمة الحياة الخاصة، والتمييز العنصري، وانتهاء بقضية الجرائم ضد الإنسانية.

وشكلت حالة الاستياء من القانون وسرعة إقراره والبدء الفوري بتنفيذه طالت الجميع حتى الصحفيين المحسوبين على السلطة والمؤيدين لسياستها وهو ما اتضح من موقف نقابة الصحفيين الفلسطينيين التي اتخذت مجموعة إجراءات من بينها دعوة وسائل الإعلام والإعلاميين إلى مقاطعة كافة الأخبار المتعلقة بالأجهزة والمؤسسات الأمنية في الضفة الغربية وغزة، وتجديد المطالبة بوقف العمل الفوري بقانون الجرائم الإلكترونية، ومواصلة جهودها القانونية لتأمين الإفراج عن كافة الصحفيين في الضفة بموجبه. (الإفرنجي، 2017م)

وخاطبت نقابة الصحفيين الفلسطينيين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في رسالة عاجلة طالبتا فيها بضرورة الوقف الفوري لتطبيق القرار بقانون الجرائم الإلكترونية رقم (16) لسنة 2017م، وإعادته للتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها نقابة الصحفيين والشركات المزودة للانترنت، بهدف تعديله بما ينسجم والقانون الأساسي الفلسطيني والالتزامات الدولية لدولة فلسطين في اتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها، وبما يوفر حماية حقيقية لخصوصية المواطنين وحرمة حياتهم الخاصة التي ترتبط بالكرامة الإنسانية للإنسان الفلسطيني.

وأكدت المخاطبة على أهمية وجود قانون لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، لا سيما بعد التطور الهائل في مجال التكنولوجيات وقطاع الاتصالات، "ونحن مع وجود قانون عصري واضح في تجريمه وعقابه، ويوفر حماية للمواطنين ولأسرارهم ومبتكراتهم ومؤلفاتهم وأموالهم وأعراضهم. (www.alwatanvoice.com)

ويأتي إقرار قانون الجرائم الإلكترونية في الوقت الذي ينعدم فيه وجود تشريعات إعلامية وقانون ينظم عمل الصحافة الإلكترونية، إذ كان الأولى إقرار قانون ينظم عمل الصحافة الإلكترونية ويضبط عملية النشر الإلكتروني في المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، ومن ثم إقرار قانون الجرائم الإلكترونية، لمحاسبة غير الملتزمين بتلك الضوابط والتشريعات الإعلامية.

ويرى خبير القانون الدولي الدكتور عبد الكريم شبير، أن الجرائم الالكترونية أصبحت منتشرة بكثرة في الآونة الأخيرة، وتحتاج إلى قانون لملاحقة كل من يقترف جريمة سب أو قذف أو إساءة للآخرين على مواقع التواصل الاجتماعي، لاسيما في ظل الانقسام الفلسطيني.

وأكد خلال تصريحات صحفية لموقع دنيا الوطن الإلكتروني، أن أهم سلبيات القانون محاولة تسييسه ضمن القضاء والتشريع، وذلك سيشكل ثقل على الإعلاميين وأهل الرأي والفكر ليعبروا عن أرائهم المجتمعية والسياسية من اجل تصويب المسيرة الإعلامية وسياسة الدولة، علاوة على صدوره في ظل الانقسام الفلسطيني، لافتاً إلى أن أهم ايجابيات القانون هي ردع كل من تسول له نفسه الإساءة للآخرين عبر المواقع الإلكترونية، سواء بالقذف أو السب أو التشهير، ووضع حداً للجرائم الخاصة أو العامة. (دنيا الوطن، 2017م: مرجع سابق)

في حين يؤكد رئيس وحدة حقوق الإنسان في وزارة العدل مجدي الحردان، أن القانون يسد فراغ تشريعي وهذا متطلب حقوقي للجمهور والتزام دولي تجاه المعاهدات التي أصبحت فلسطين طرفاً فيها، ويلبي حاجة وطنية مجتمعية فلسطينية، ويهدف إلى تنظيم المواقع الالكترونية الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، وفرض عقوبات على من يخل بالسلوك العام أو يحرض من خلال المواقع الإلكترونية.

ويرى أن الجرائم الإلكترونية أثرت على النسيج الاجتماعي بشكل خطير، خصوصاً مع انتشار جرائم الابتزاز والتشهير، إضافة إلى الجرائم الأخلاقية والتحرش والاحتيال والسطو على الصفحات والمعلومات بما يضر بالنسيج الوطني. (المرجع السابق، بتصرف)

بيد أن الدكتور محسن الإفرنجي أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية يؤكد أن القانون "سياسي" أكثر منه مهني ويهدف إلى توفير ضوابط تشريعية وقانونية للنشر الإلكتروني، عدا عن كونه أن الجهة المخولة بتنفيذه هي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي ليس لديها الإمكانات المهنية لتقييم الإنتاج الإعلامي للصحفيين والبت في مدى موافقته للقانون من غيره.

ويرى أن القانون يضع الإعلاميين أمام مشهد معقد يقوم على أساس: (الإفرنجي، 2017م)

- تعزيز الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين لتتجنب السلطة حرج الاصطدام معهم وتتجنب انتقاد المؤسسات الحقوقية والإعلامية المحلية والدولية لسلوكها الأمني معهم.
- تقييد حريات الإعلاميين وملاحقتهم لوقف حملات الانتقادات لأدائها خاصة عبر شبكات التواصل الإلكتروني.
- التظاهر بمحاربة الجرائم الإلكترونية في محاولة لتعزيز الرقابة السياسية والأمنية على العمل الإعلامي وتضييق هامش الحريات الإعلامية الذي يعاني أصلا من انتهاكات عدة.

وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية مؤخراً بحجب عدد من المواقع الإلكترونية الفلسطينية، لتسجل ارتفاعاً ملموساً في عدد الانتهاكات الفلسطينية ضد الحريات الإعلامية جراء حملة حجب واسعة استهدفت مواقع الالكترونية إخبارية مقربة أو تتبع أو تؤيد حركة حماس والقيادي في حركة فتح محمد دحلان، بحسب ما أورده المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" في تقريره لشهر حزيران 2017م. (www.madacenter)

ويؤكد الدكتور محسن الإفرنجي، أن قانون الجرائم الإلكترونية الذي أقرته السلطة الفلسطينية يعد بمثابة "وصفة" لمعاقبة الصحفيين ومحاصرتهم وتقييد حرياتهم الإعلامية وليس محاربة الجرائم الإلكترونية كما تدعي السلطة. فالقانون يستهدف محاربة الجرائم الإلكترونية حسب الجهة المشرعة وهو هدف لا يحيد عنه الصحفيون المهنيون المعنيون بتعزيز مكانة الإعلام ورسالته السامية في المجتمع، غير أن السلطة تتخذ منه وسيلة للانقضاض على الصحفيين وخاصة المؤثرين على شبكات التواصل الاجتماعي في محاولة لتكميم أفواههم وترهيبهم ومنعهم من الإدلاء بآرائهم بحرية، والحد من تفاعلهم مع آراء الجمهور وهو ما أثبته حملة الاعتقالات المتواصلة بحق عدد من الصحفيين في الضفة الغربية بموجب القانون الجديد. (الإفرنجي، 2017م)

ورصد المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" خلال شهر حزيران 2017م، ما مجموعه 51 انتهاكا ضد الحريات الإعلامية، أبرزها حجب 29 موقعاً، ليشهد شهر حزيران ارتفاعا في عدد الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية في فلسطين مقارنة بشهر أيار الذي سبقه.

وبحسب "مدى" وفي حالة نادرة الحدوث جداً فقد جاء عدد الانتهاكات الفلسطينية أكثر من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، علما أن الانتهاكات الإسرائيلية تشكل من حيث معدل وقوعها الإجمالي ما بين 65 % إلى 70% من مجمل الانتهاكات التي تستهدف الحريات الإعلامية في فلسطين، إذ بلغ (عدد الانتهاكات في شهر أيار 2017م 41 انتهاكاً) ارتكبتها جهات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين ارتكب الاحتلال الإسرائيلي 10 انتهاكات فقط.

وارتفع عدد الانتهاكات الفلسطينية ضد الحريات الإعلامية خلال حزيران بشكل غير مسبوق وبصورة كبيرة مقارنة بالشهور التي سبقته، حيث بلغت 41 انتهاكا وقع القسم الأكبر منها في الضفة الغربية (34 انتهاكا) في حين سجل ما مجموعه 7 انتهاكات في قطاع غزة. (مدى، 2017م، مرجع سابق)

وتكتمت السلطة الفلسطينية والنائب العام على تفاصيل هذه الحملة ودوافعها ولم تفصح حتى عن عدد المواقع التي شملها قرار الحجب، علماً أن المواقع التي طالها الحجب لم تتسلم أي بلاغات رسمية مكتوبة أو شفهية بهذا الخصوص، وفوجئت بإجراءات الحجب التي نفذت تباعاً على مدار عدة أيام، واقتصر ما وصلها بهذا الخصوص على ما سربته شركات الانترنت التي تزودها بالخدمة لإدارات بعض هذه المواقع بأنها تسلمت قرارات من النائب العام الفلسطيني تقضي بحجبها.

ومن ابرز الانتهاكات الفلسطينية الأخرى التي سجلت خلال شهر حزيران اعتقال جهاز الأمن الوقائي في رام الله الصحافي في مركز إعلامنا ظاهر الشمالي، واعتقال جهاز الأمن الداخلي في غزة مراسل تلفزيون فلسطين فؤاد جرادة، والصحافي في جريدة الأيام حسن جبر، وكذلك احتجاز طاقم تلفزيون فلسطين (5 إعلاميين) ومنعهم من تصوير نشاط اجتماعي في غزة. (مدى، 2017م: مرجع سابق)

وأعرب المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" عن بالغ قلقه من حجب عدد من المواقع الإلكترونية الفلسطينية، معتبراً أن هذا القرار انتهاكاً خطيراً لحرية الصحافة والتعبير.

وأكد المركز خلال تقرير الشهري الصادر في حزيران 2017م على ضرورة حماية حرية الصحافة والرأي في التعبير انسجاماً مع ما نص عليه قانون الأساس الفلسطيني الذي يحمي هذا الحق، داعياً الجهات الرسمية الفلسطينية ذات الصلة إلى التراجع عن هذه الإجراءات ورفع الحجب عن جميع المواقع التي طالها هذا الإجراء. (مدى، 2017م: مرجع سابق)

وبقدر ما فتحت أبواب الإنترنت أمام كل الانتهاكات الحقوقية منها والأخلاقية، بل تعدتها في كثير من الأحيان لتصنف ضمن جرائم يعاقب عليها القانون، وباتت تُعرف بجرائم الإنترنت والمعلوماتية، تبقى المعايير والتشريعات العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص، قاصرة ولم تواكب أغلبها التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي، وغالبا ما تعتمد في محاكماتها على القانون الجنائي وإن تعددت التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وتنظيم الاتصالات.

وقد أجمع المشاركون في ختام الندوة الإقليمية حول التشريعات الإعلامية في العالم العربي في ظل تطور وسائل الإعلام الجديدة، التي عقدت في العاصمة المغربية الرباط بداية شهر يونيو 2017م، علي وضع منظومة قانونية شاملة لقوانين الإعلام والاتصال في الدول العربية لتعزيز المشاركة العربية في الملتقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة بدعم حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان والالتزام بأخلاقيات الاتصال، وعلي ضرورة موائمة التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاعي المعلومات والاتصال في الدول العربية مع المستجدات الدولية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، التزاماً منها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي للإعلام، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة العمل الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة في تونس سنة 2005م. (www.onmagharebia.com)

ويؤكد وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية الدكتور محمود خليفة، أهمية إقرار قانون ينظم الإعلام الإلكتروني، خصوصاً في ظل تطور عالم الاتصالات والتقنيات وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، وفي ظل التجاوزات الخطيرة لبعض المواقع الإلكترونية، التي تنشأ في عالم افتراضي مفتوح، وتنشر معلومات تخلو من الدقة في مضامينها. (www.alquds.com)

وتنبع أهمية إقرار التشريعات من الحاجة الماسة إلى معالجة مدى تفاقم أزمة المصداقية لدى العديد من وسائل الاتصال في ظل ثورة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام المتنامية، والعمل باتجاه تحسين نوعية المحتوى الإعلامي عبر منظومة قانونية ومهنية تنظم النشر دون المساس بحرية الإعلام. (الإفرنجي، 2017م)

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

أولاً: نبذة عن صحيفتي القدس ونيويورك تايمز

ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسة

ثالثاً: تحليل البيانات

أولاً: نبذة عن صحيفتي القدس ونيويورك تايمز

صحيفة القدس:

القدس صحيفة يومية فلسطينية مقرها في مدينة القدس، تصدر وتوزع في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية والشرق الأوسط، وتُعد الأقدم والأوسع انتشاراً في فلسطين.

النشأة والتأسيس:

تأسست صحيفة "القدس" اليومية عام 1951م، على يد عميد الصحافة الفلسطينية الأستاذ محمود أبو الزلف رحمه الله، وكانت تصدر في حينها باسم "الجهاد". وفي آذار عام 1967م، قبل حرب حزيران، تغير اسم الصحيفة إلى "القدس" لكنها توقفت عن الصدور بسبب الحرب، وعادت للقراء في تشرين الثاني من عام 1968م. وبعد رحيل مؤسسها عميد الصحافة الفلسطينية الأستاذ محمود أبو الزلف، ترأس مجلس إدارتها نجله زياد محمود أبو الزلف، ويترأس هيئة التحرير وليد محمود أبو الزلف، ويشغل منصب مدير التحرير فيها ماهر الشيخ، والمدير المالي والإداري هاني العباسي.

التطور:

تدرجت القدس في عدد صفحاتها من 4 عند بداية صدورها حتى وصلت حاليا إلى 36 صفحة، منها 12 صفحة ملونة، بينما يجري العمل على زيادة الصفحات الملونة إلى عشرين صفحة، وتميزت القدس منذ تأسيسها بمواكبة التكنولوجيا أولاً بأول؛ فبعد أن كانت تطبع في مطابع تجارية، أصبحت عام م1958 تطبع في مطابع الصحيفة الخاصة. ففي عام 1958م كانت مطبعة القدس الأولى من نوعها في المنطقة (Hot-Metal type-setting machine)، قبل أن يتم تحديثها إلى (Duplex printing press). وفي عام 1983م تم إدخال ماكنات طباعة متطورة (Web Offset printing press). ومنذ سنوات قليلة شهدت "القدس" ثورة تكنولوجية في عالم طباعة الصحف، حيث أدخلت نظام (Direct to plate) المشهود له في طباعة الصحف.

وكانت القدس سباقة في إدخال الكمبيوتر في مونتاج الصفحات واستقبال الأخبار والصور من وكالات الأنباء والمراسلين، ومنذ سنوات شهدت الصحيفة ثورة تكنولوجية بادخارها الانترنت عبر أحدث خطوط الميكروويف والألياف الضوئية.

ولدى الصحيفة الآن، أسطول ضخم من أجهزة "Apple" التي يعمل عليها معظم موظفي الصحيفة حيث لديها أكثر من عشرة سيرفرات تم تخصيص كل واحد لعمل خاص

بعضها مخصص لوكالات الأنباء، وتعمل جميعها ضمن نظام داخلي محوسب " Rapid browser"، يعتبر من أحدث الأنظمة المستخدمة عالمياً.

من الناحية الإعلامية المهنية؛ تعمل "القدس" على تغطية الأحداث المحلية والعالمية والإقليمية، ولها بصمتها المميزة من ناحية الإخراج والمضمون، ويبلغ عدد العاملين في صحيفة القدس أكثر من 150 موظفاً اختصاصياً يعملون في حقول الإعلام والفكر وتقنيات الحوسبة والإدارة والتوزيع والأرشيف والإخراج الفني، كما تتمتع بشبكة من المراسلين المهنيين الموزعين على أنحاء واسعة من الوطن والخارج. (info.wafa.ps) ويعمل لدى القدس طاقم مميز ذو خبرة واسعة كل في مجاله، موزعين على 8 أقسام.

وتعُد صحيفة القدس من أوسع الصحف انتشاراً، وتعنى بالشؤون السياسية والثقافية والاقتصادية. (www.palestinapedia.net) وحسب استطلاعات الرأي المحايدة، تعتبر القدس صحيفة فلسطين الأولى دون منازع حيث أظهرت استطلاعات لجهات مستقلة أن أكثر من 80% من القراء يفضلون القدس على غيرها، ويحتل موقع الصحيفة الإلكتروني رقم 41عالمياً.

وتتربع "القدس" على عرش المواقع ومنصات التواصل الاجتماعي، إذ نشر سوشال ستوديو، وشركة IPoke، المتخصصان في رصد مواقع التواصل الاجتماعي الفلسطينية، أرقاماً مثيرة حول استخدام الجمهور والمواقع الاخبارية الفلسطينية لمواقع التواصل الاجتماعي في عام 2016م، حيث جاءت "القدس" دوت كوم في قمة الهرم من حيث عدد المتابعين وتفاعل الجمهور مع منشورتها على منصاتها الاجتماعية المتنوعة.

وبحسب المعلومات التي أوردها التقرير فان "القدس" دوت كوم، يُعد من أكبر المواقع الإخبارية الفلسطينية متابعة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث زاد عدد متابعيه عن 8 ملايين شخص. ولم تختلف البيانات التي نشرها "سوشال ستوديو" كثيراً عن واقع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين، حيث جاءت "القدس" في المراتب الأولى.

وقال حسين شجاعية أحد المستشارين القائمين على إعداد تقرير IPoke في حديث مع "القدس" دوت كوم، " إن التقرير رصد أكبر الصفحات المتابعة على مواقع التواصل الاجتماعي، ومدى تفاعل وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي على القضايا والأحداث". مضيفاً إن موقع "القدس" دوت كوم الأكثر متابعة عربياً بالمواقع الفلسطينية، مرجعاً ذلك إلى اهتمام الجمهور العربي بالمحتوى الفلسطيني ونشر هذه الصفحات أخباراً تهم المتابع العربي.

سياسة الخصوصية:

تحدد سياسية الخصوصية في صحيفة القدس فيما يلي:

- لا يحق للمستخدم إعادة نشر أو بث محتويات الموقع (نصوص، صور، فيديو) بشكل يعتدي على حقوق الآخرين أو يؤثر في استخدامهم الموقع.
- لا يحق للمستخدم نشر أي مواد (نصوص، صور، تسجيل صوتي أو مشاهد فيديو) تنطوي على قذف أو فيها ألفاظ فاحشة أو تجريح أو إساءة لمشاعر الآخرين أو بها تقييد لحرية استخدام الموقع من قبل الآخرين أو حقوق النشر الخاصة بهم.
- لا يحق للمستخدم نشر مواد (نصوص، صور، تسجيل صوتي أو مشاهد فيديو) فيها إساءة إلى الأديان أو المقدسات أو تنتهك حرماتها. أو تحرض على العنف يترتب عليها مسؤولية مدنية أو تكون فيها مخالفة لأي قانون.
- لا يجوز للمستخدم نسخ المادة الموجودة على الموقع أو إعادة إنتاجها أو نشرها أو إذاعتها من دون الإشارة إلى الموقع كمصدر لهذه المواد بوضوح.
- موقع "القدس.كوم" غير مسؤول عن ضمان دقة المواد المنشورة على الموقع، وجميع المواد المنشورة خاضعة لتأكيدات صريحة كانت أو ضمنية على صلاحيتها.

(www.alquds.com)

صحيفة نيويورك تايمز:

نيويورك تايمز صحيفة يومية أميركية تصدر في مدينة نيويورك، ليبرالية التوجه، تلقب بـ"السيدة الرمادية"، وتحقق انتشاراً كبيرا داخل وخارج الولايات المتحدة، مما جعلها من أكثر الصحف تأثيراً في العالم وإرثاً مهنياً في الصحافة الأميركية.

النشأة والتأسيس:

أسس هنري غارفيس رايموند وجورج جونز نيويورك تايمز يوم 18 سبتمبر/أيلول 1851م تحت اسم "نيويورك دايلي تايمز"، ثم تحولت إلى اسمها الحالي عام 1857م، وحققت نجاحاً في التغطيات والتحقيقات الصحفية، لكنها تعرضت للإفلاس واشتراها أدولف أوش عام 1896م، الذي تمكن من تطويرها وتوسيع تغطياتها وفتح مكاتب جديدة لها، وبعد عدة أجيال من ملكية وإدارة عائلة أوش لها، فُتحت الصحيفة عام 1967م أمام العموم إمكانية اقتناء أسهمها، وأصبحت تابعة إلى "شركة نيويورك تايمز".

التطور:

تعتبر شركة نيويورك تايمز إحدى أكبر المؤسسات الإعلامية في العالم، حيث تمتلك أكثر من 20 صحيفة في أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة منها الإنترناشيونال هيرالد تريبيون وبوستن غلوب. بالإضافة إلى ثماني محطات تلفزيونية في ولايات مختلفة منها قناة ديسكفري، (www.aljazeera.net) وعددا من المجلات ومحطات إذاعية، وتقدم خدمات في مجال الرسم البياني والتصوير، وساهمت بمعية صحف أخرى في تأسيس وكالة الأنباء العالمية "أسوشيتد برس".

وتقدم الصحيفة يومياً أحدث الأخبار إضافة إلى افتتاحيات وآراء وأعمدة، وأقسام خاصة بالأعمال والاقتصاد والرياضة والفنون والعلوم وأخبار الأسرة والمنزل والسفر، علاوة على إصدارها يوم الأحد "نيويورك تايمز ماغازين" و"نيويورك تايمز مراجعة الكتب"، وأطلقت في بداية عام 2016 نسخة إلكترونية جديدة باللغة الإسبانية. ويعمل في نيويورك تايمز حوالي 1150 صحفياً، موزعين على 16 مكتباً في منطقة نيويورك وما يزيد عن 11 منطقة في أكبر المدن الأميركية، إضافة إلى ما يزيد عن 20 مكتباً خارجياً في مقر الأمم المتحدة وأهم العواصم الدولية. وقد حصلت على 117 جائزة من جوائز بولتزر المشهورة، وهو ما لم تحققه أية هيئة إعلامية أخرى، إضافة إلى حصولها على جائزة بيبودي (peabody awards) عام 1956م.

وتعُد صحيفة نيويورك تايمز من أوسع الصحف انتشاراً على مستوى العالم، وتبلغ مبيعاتها مليون و865 ألفا و318 نسخة يوميا، وتمكنت من بلوغ مليون و94 اشتراكا على شبكة الإنترنت بزيادة نسبة 20% خلال عام 2015، وحددت القيمة المالية لمبيعاتها في السنة نفسها في مبلغ 1.57 مليار دولار، بأرباح تبلغ 63.2 مليون دولار.

أنجزت نيويورك تايمز منذ انطلاقتها تحقيقات مميزة في الصحافة الأميركية، وغطت أحداثاً تاريخية كالحرب الأهلية الأميركية (1861–1865م) وحادثة غرق سفينة "تيتانيك" في أبريل/نيسان 1912م، والأزمة الاقتصادية العالمية أو "الكساد الكبير" عام 1929م، والحرب العالمية الثانية والحرب الكورية وحركة الحقوق المدنية في أميركا.

سياسة الخصوصية:

تتحدد سياسية الخصوصية في صحيفة نيويورك تايمز فيما يلي:

– محتويات الخدمات مخصصة للاستخدام الشخصي وغير التجاري وجميع المواد المنشورة على الصحيفة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المقالات الإخبارية والصور الفوتوغرافية والصور والرسوم التوضيحية ومقاطع الصوت ومقاطع الفيديو، والمعروفة أيضا باسم المحتوى) محمية بموجب حقوق الطبع والنشر، وتملكها أو تسيطر عليها صحيفة نيويورك تايمز الشركة أو الطرف الفضل كمقدم للمحتوى .يجب عليك الالتزام بجميع إشعارات حقوق الطبع والنشر أو المعلومات أو القيود الإضافية الواردة في أي محتوى يتم الدخول إليه من خلال الخدمة.

– الخدمات والمحتويات محمية بموجب حقوق الطبع والنشر بموجب قوانين حقوق النشر الأمريكية والدولية، لا يجوز لك تعديل أو نقل أو نقل أو المشاركة في نقل أو بيع أو إعادة الإنتاج، أو إنشاء أعمال جديدة أو توزيعها أو عرضها أو عرضها أو استغلالها بأي شكل من الأشكال من المحتوى أو الخدمات (بما في ذلك البرامج) كليا أو جزئيا.

– يمكنك تنزيل أو نسخ المحتوى وغيره من العناصر القابلة للتنزيل المعروضة على الخدمات للاستخدام الشخصي فقط، بشرط الحفاظ على جميع حقوق النشر والإشعارات الأخرى الواردة فيه، ويحظر بشكل صريح نسخ أو تخزين أي محتوى بخلاف الاستخدام الشخصي دون الحصول على إذن كتابي مسبق من إدارة الحقوق والأذونات في نيويورك تايمز أو مالك حقوق الطبع والنشر المحدد في إشعار حقوق الطبع والنشر الوارد في المحتوى.

– يتم تقديم روابط لمواقع ويب غير تلك المملوكة لشركة نيويورك تايمز كخدمة للقراء، لم تشارك هيئة التحرير في صحيفة نيويورك تايمز في إنتاجها وغير مسؤولة عن محتواها.

– يجوز لنا تغيير أو إضافة أو إزالة أجزاء من بنود الخدمة هذه في أي وقت، والتي تصبح سارية المفعول فور نشرها، وتقع على عاتق المتصفح مسؤولية مراجعة بنود الخدمة هذه قبل كل استخدام للموقع وعن طريق الاستمرار في استخدام هذا الموقع، فإنك توافق على أي تغييرات.

– يجوز لنا تغيير أو تعليق أو إيقاف أي جانب من جوانب الخدمات في أي وقت، بما في ذلك توفر أي ميزة أو قاعدة بيانات أو محتوى للخدمات. ويجوز لنا أيضا فرض قيود على بعض الميزات والخدمات أو تقييد وصولك إلى أجزاء أو جميع الخدمات دون إشعار أو مسؤولية.

– لا يجوز تحميل أو توزيع أو نشر أي مواد أخرى تشهيرية أو تشهيرية أو فاحشة أو إباحية أو مسيئة أو غير قانونية.

– لا يجوز استخدام اللغة التي تنتهك أو تميز على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الجنس أو التفضيل الجنسي أو السن أو المنطقة أو الإعاقة ... الخ. إن خطاب الكراهية من أي نوع هو سبب للتعليق الفوري والدائم للوصول إلى جميع أو جزء من الخدمات.

– تشجع شبكة نيويورك تايمز المناقشات النشطة وترحب بالنقاش الدائر حول الخدمات، ولكن الهجمات الشخصية تشكل انتهاكا مباشرا لبنود الخدمة هذه، وهي أسباب للتعليق الفوري والدائم للوصول إلى كل أو جزء من الخدمة.

– أنت تقر بأن أي تقديمات تقدمها إلى الخدمات (أي المحتوى الذي ينشئه المستخدمون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (التعليقات ورسائل المنتدى والمراجعات والنصوص والفيديو والصوت والصور وكذلك رمز الكمبيوتر والتطبيقات) يمكن تحريرها أو إزالتها أو تعديلها أو نشرها أو نقلها أو عرضها من قبل شركة نيويورك تايمز وأنت تتنازل عن أي حقوق قد تكون لديك في تغيير المواد أو تغييرها بطريقة غير مقبولة لك.

– لا يجوز لأي شخص مشارك في إنتاج عمل تم مراجعته في NYTimes.com أو في أي مكان آخر في الخدمات أو تابع له أن يقدم مراجعة للقراء لهذا العمل أو الأعمال المنافسة. (www.nytreprints.com)

ثانياً: الإجراءات المنهجية لاستمارتي الدراسة

تُعد منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً أساسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة وإجراء التحليل الإحصائي، وصولاً إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، والأهداف المرجو تحقيقها.

وتناول الباحث في هذا المبحث أهم الإجراءات التي تم إتباعها لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تمثلت في اختيار منهج ومجتمع وعينة الدراسة، والتأكد من صدق أدوات الدراسة وثباتها والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها، وفيما يأتي وصف لهذه الإجراءات:

أولاً/ أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، لمحاولة وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها. **واستخدم المصادر الأساسية الآتية:**

- لمعالجة الإطار النظري للبحث اعتمد الباحث على مجموعة مصادر شملت الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، إضافة إلى الإستعانة بالمقابلات الشخصية والملاحظة ومطالعة مواقع الإنترنت المتنوعة بغرض البحث والإلمام بالموضوع.
- لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلي جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة واستمارة تحليل المضمون كأدوات رئيسة للبحث، صُممتا خصيصًا لهذا الغرض، وقد تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS".

ثانياً/ مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع وعينة الدراسة التحليلية:

تَّمثل مجتمع الدراسة التحليلية في صحيفتي القدس والنيويورك تايمز، إذ تم تحليل مضمون موقعي الصحيفتين المتعلق بالقضة الفلسطينية، لمدة 6 شهور باستخدام الأسبوع الصناعي، إذ تم رصد وتحليل الأسبوع الأول من الشهر الأول والأسبوع الثاني من الشهر الثاني والأسبوع الثالث من الشهر الثالث والأسبوع الرابع من الشهر الرابع والأسبوع الأول من الشهر الخامس والأسبوع الثاني من الشهر السادس، وبلغ اجمالي المواد الصحفية التي تم تحليلها في صحيفة القدس 1199 مادة بينما بلغ مجموع مواد صحيفة نيويورك تايمز 26 مادة.

2. مجتمع وعينة الدراسة الميداينة:

تَّمثل في الصحفيين والمختصين المتابعين لموقعي صحيفتي القدس والنيويورك تايمز، ونظراً لصعوبة الوصول لكافة مجتمع الدراسة، تم توزيع أداة الدراسة "الإستبانة" على عينة عمدية بلغ قوامها (90) مفردة، وتم استرداد جميع الاستبانات بنسبة (100%) .

ثالثاً/ المستوى التصنيفي المعتمد في الدراسة:

لتحديد المستوى التصنيفي المعتمد في الدراسة، فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (4=1-5)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية. (التميمي، 2004م: 42) وعليه أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (2) المستوى التصنيفي المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة الموافقة
من 1 – 1.80	من 20% -36%	قليلة جداً
أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر من 36% - 52%	قليلة
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من 52%- 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من 68%- 84%	كبيرة
أكبر من 4.20 - 5	أكبر من 84 %-100%	كبيرة جداً

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحث على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للأداة ككل، ومستوى الفقرات في كل مجال ،وقد حدد الباحث درجة الموافقة حسب المستوى التصنيفي المعتمد للدراسة.

رابعاً/ إجراءات الصدق والثبات:

1. إجراءات الصدق:

صدق الاستبيان Validity:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي، 2010م: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل

من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري):**

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة". (الجرجاوي، 2010م: 107) حيث تم عرض الإستبانة وإستمارة تحليل المضمون على مجموعة من المحكمين* من ذوي الخبرة والكفاءة والمختصين الحاصلين على درجة الأستاذية والدكتوراه في الإعلام، ويعملون أكاديميين في عدد الجامعات السودانية والفلسطينية، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من إضافة أو حذف وتعديل في ضوء الملاحظات والمقترحات المقدمة.

- **صدق الاتساق الداخلي Internal Validity :**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ويوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

*** السادة المحكمين هم: أ.د. حسن محمد الزين أستاذ الإعلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أ.د.منصور عثمان محمد زين أستاذ الإعلام بجامعة أم درمان الإسلامية، أ.د.بدر الدين أحمد إبراهيم أستاذ الإعلام بجامعة أفريقيا العالمية، ود.ماجد تربان أستاذ الإعلام المشارك بجامعة الأقصى-غزة، د.تحسين الأسطل أستاذ الإعلام بجامعة فلسطين.**

جدول (3) معامل الارتباط والقيمة الاحتمالية (Sig) لفقرات الدراسة

م	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
	المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة القدس		
.1	تفرد صحيفة القدس مساحات واسعة لتغطية الأحداث السياسية الجارية.	0.884	*0.000
.2	تتمتع صحيفة القدس بشبكة مراسلين مهنيين.	0.883	*0.000
.3	تستخدم صحيفة القدس الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية في تغطيتها المتنوعة.	0.759	*0.000
.4	تستخدم صحيفة القدس أشكال تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها للأحداث.	0.741	*0.000
.5	تصفح صحيفة القدس يعطيني قدراً كافياً عن الأحداث الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً.	0.793	*0.000
.6	يتناسب مضمون ما تقدمه صحيفة القدس مع أهمية الأحداث السياسية الجارية.	0.878	*0.000
.7	تساعد وكالة صحيفة القدس في توسيع وزيادة أفقي المعرفية والسياسية.	0.843	*0.000
.8	تتسم صحيفة القدس بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الأخبار.	0.743	*0.000
.9	تراعي صحيفة القدس في تغطيتها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.	0.743	*0.000
.10	تسمح صحيفة القدس للجمهور بالتعليق على مضمون المواد الصحافية والإعلانية.	0.743	*0.000
	المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة نيويورك تايمز		
.1	تفرد صحيفة نيويورك تايمز مساحات واسعة لتغطية الأحداث السياسية الجارية.	0.736	*0.000
.2	تتمتع صحيفة نيويورك تايمز بشبكة مراسلين مهنيين.	0.766	*0.000
.3	تستخدم نيويورك تايمز الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية في تغطيتها المتنوعة.	0.759	*0.000
.4	تستخدم صحيفة نيويورك تايمز أشكال تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها للأحداث.	0.740	*0.000
.5	تصفح نيويورك تايمز يعطيني قدراً كافياً عن الأحداث الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً.	0.792	*0.000
.6	يتناسب مضمون ما تقدمه نيويورك تايمز مع أهمية الأحداث السياسية الجارية.	0.854	*0.000
.7	تساعد وكالة صحيفة نيويورك تايمز في توسيع وزيادة أفقي المعرفية والسياسية.	0.831	*0.000
.8	تتسم صحيفة نيويورك تايمز بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الأخبار.	0.843	*0.000
.9	تراعي صحيفة نيويورك تايمز في تغطيتها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.	0.778	*0.000
.10	تسمح نيويورك تايمز للجمهور بالتعليق على مضمون المواد الصحافية والإعلانية.	0.793	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

- **الصدق البنائي (Structure Validity):**

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان. وللتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كما في جدول (4).

جدول (4) معامل الارتباط والقيمة الاحتمالية (Sig) لمجالات الدراسة

م	المعايير المهنية والأخلاقية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
.1	**صحيفة القدس**	0.743	*0.000
.2	**صحيفة نيويورك تايمز**	0.802	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

2. **إجراءات الثبات Reliability:**

يعني ثبات أداة الدراسة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة. (العساف، 1995م: 430) وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) كطريقة أولى لقياس الثبات وطريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient) حيث تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية: معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وجدول (5) يبين النتائج:

جدول (5) معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل طريقة التجزئة النصفية للاستبانة

المعايير المهنية والأخلاقية	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
		معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
صحيفة القدس	0.849	0.793	0.884
صحيفة نيويورك تايمز	0.873	0.811	0.896

- الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من جدول (5) أن قيمة معامل الثبات الكلي لصحيفة القدس يساوي (0.849)، ولصحيفة نيويورك تايمز يساوي (0.873)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة. كما أن قيم معاملات الارتباط المعدل سبيرمان براون (Spearman Brown) مرتفعة ودالة إحصائيًا، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1) قابلة للتوزيع، ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة.

فيما تم التحقق من ثبات استمارة تحليل المضمون كما هي في الملحق (2) من خلال اعادة الاختبار للتأكد من مدى صحة النتائج الدراسة وثباتها عن طريق إعادة تحليل عينة عشوائية لبعض أعداد صحيفتي الدراسة للتأكد من مدى مطابقة النتائج وتم من ذلك من معادلة هولستي القائمة على حساب معامل الثبات من التعرف على نقاط الاتفاق والاختلاف للعينة المدروسة:

$$R = \frac{2N_1}{N_1 + N_2}$$

حيث أن :

N_1 : نقاط الاتفاق في مراحل اعادة الاختبار

N_2 : نقاط الاختلاف في مراحل اعادة الاختبار

وقد تبين التالي من معدلات الثبات فكانت النتائج على النحو التالي :

أجريت إجراءات الثبات على كلاً من قراءات صحيفتي القدس ونيويورك وقد حصلنا على النتائج التالية:

- تحليل فئات ماذا قيل تبين أن أواجه الاتفاق بينهم (10) والاختلاف (13) وبالتالي تعطي ثبات قدره 86.9%
- تحليل فئات كيف قيل تبين أن أواجه الاتفاق بينهم (9) والاختلاف (14) وبالتالي تعطي ثبات قدره 78.2%

ومن النتائج السابقة تبين أن الثبات الكلي لاستمارة تحليل المضمون يساوي 82.55% .

سادساً/ المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي "Statistical Package for Social Sciences" (SPSS) .

وتم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

- النسب المئوية، والتكرارات، والوزن النسبي: وتستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة .
- طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة (Split-Half Coefficient) للتحقق من الثبات ومعامل التصحيح (Coefficient Spearman Brown) .
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)؛ لقياس درجة الارتباط، ويقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي، والصدق البنائي للمقياس، والعلاقة بين المتغيرات.

ثالثاً: تحليل البيانات

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول (6) الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

م.	الخصائص والسمات الشخصية	البيان	التكرار	النسبة المئوية %
1.	الجنس	ذكر	67	74.4
		أنثى	23	25.6
		المجموع	**90**	**100.0**
2.	العمر	**البيان**	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
		من 18 – 23 عام	6	6.7
		من 24 – 29 عام	28	31.1
		من 30 – 35 عام	14	15.6
		من 36 – 41 عام	19	21.1
		من 42 – 47 عام	12	13.3
		من 48 عام فأكثر	11	12.2
		المجموع	**90**	**100.0**
3.	المستوى التعليمي	**البيان**	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
		دبلوم متوسط	7	7.8
		جامعي	48	53.3
		فوق جامعي	35	38.9
		المجموع	**90**	**100.0**
4.	التخصص العلمي	**البيان**	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
		الصحافة	44	48.9
		أخرى	21	23.3
		علوم سياسية	12	13.3
		قانون	6	6.7
		حاسوب	4	4.4
		وسائط متعددة	3	3.3
		المجموع	**90**	**100.0**

يبين جدول (6) الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، والتخصص العلمي، وتشير الإحصاءات إلى أن غالبية أفراد العينة 74.4% من جنس الذكور، كون مجتمع مهنة الصحافة يغلب عليه الطابع الذكوري، ويتضح أن ما نسبتهم 38.9% مستواهم التعليمي فوق الجامعي، وهذا يدلل على ارتفاع نسبة الحاصلين على الدراسات العليا في المجال الإعلامي، فيما تنوعت نسب التخصصات العلمية لأفراد عينة الدراسة بين الصحافة والعلوم السياسية والحاسوب والوسائط المتعددة.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

أولاً/ متابعة الصحافة الالكترونية الفلسطينية:

1. تصفح المواقع الصحافية الالكترونية:

جدول (7) تصفح المواقع الصحافية الإلكترونية

تصفح المواقع الصحافية الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	77	85.6
أحيانا	13	14.4
المجموع	**90**	**100.0**

شكل (1) تصفح المواقع الصحافية الإلكترونية

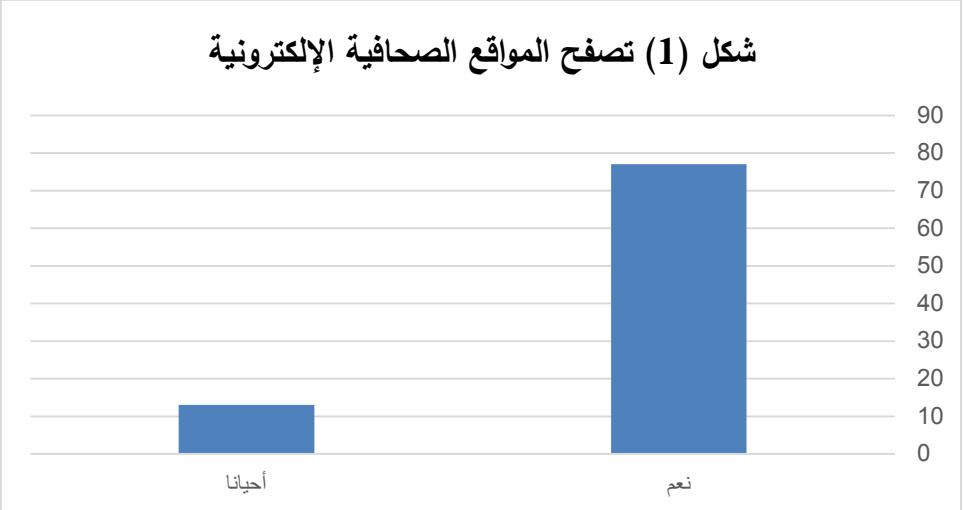

يبين جدول (7) أن ما نسبته 85.6% من المبحوثين يتصفحون المواقع الصحافية الإلكترونية، بينما ما نسبته 14.4% يتصفحون أحياناً تلك المواقع، وهذه النسب تشير إلى أن عينة الدراسة تتصفح وتتابع الصحافة الإلكترونية، الأمر الذي من شأنه أن يعطي نتائج وآراء أكثر دقة وموضوعية.

2. المواقع الصحافية الالكترونية التي يتم تصفحها:

جدول (8) المواقع الصحافية الإلكترونية الأكثر تصفحاً

المواقع الصحافية الإلكترونية الأكثر تصفحاً	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
وكالة معا الإخبارية	60	66.7	1
دنيا الوطن	54	60.0	2
القدس	45	50.0	3
أخرى	35	38.9	4
صفا	33	36.7	5
وفا	28	31.1	6
فلسطين أون لاين	22	24.4	7
أمد	21	23.3	8
رام الله الإخباري	16	17.8	9
المجموع	**314**		

* الإجابات من اختيار متعدد وقد تم احتساب النسبة من 90

شكل (2) المواقع الصحافية الإلكترونية الأكثر تصفحاً

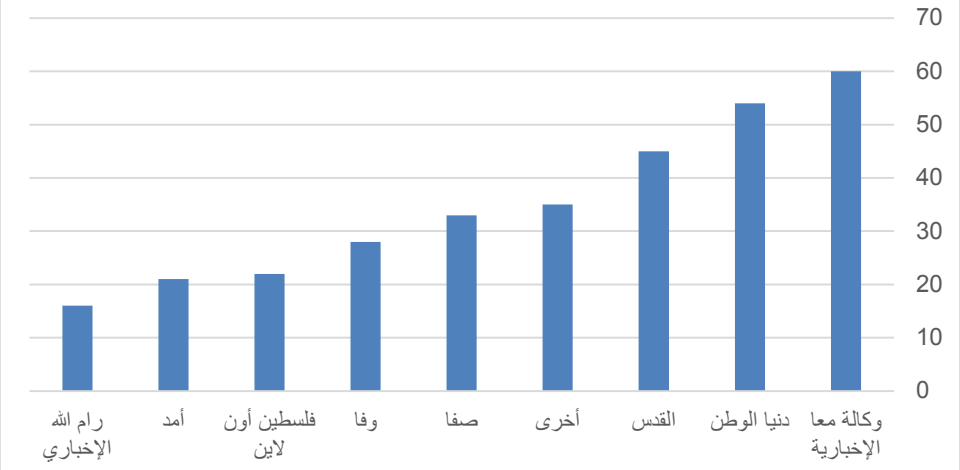

يتضح من جدول (8) أن ما نسبته 66.7% من عينة الدراسة يتصفحوا موقع وكالة معا الإخبارية، وما نسبته 60.0% يتصفحوا موقع دنيا الوطن، بينما ما نسبته 50.0% يتصفحوا موقع القدس، وما نسبته 38.9% يتصفحوا مواقع صحافية أخرى مثل موقع الحياة الجديدة وبوابة الهدف الاخبارية وفلسطين اليوم وفراس برس والكرامة برس والرسالة وغيرها، فيما ما نسبته

36.7% يتصفحوا موقع وكالة صفا الإخبارية، وما نسبته 31.1% يتصفحوا موقع وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، وما نسبته 24.4% يتصفحوا موقع فلسطين اون لاين، وما نسبته 23.3% يتصفحوا موقع أمد الإخباري، بينما ما نسبته 17.8% يتصفحوا موقع رام الله الإخباري. ويلاحظ أن وكالة معاً جاءت في مقدمة المواقع الأكثر تصفحاً ولربما هذا يعود إلى مصداقيتها وجرأتها في طرح القضايا المتنوعة، بينما يلاحظ جاءت وكالة الأنباء الرسمية "وفا" في المرتبة السادسة وهي مرتبة متأخرة، إلا أن هذا قد يعود إلى تبنيها وجهة النظر الرسمية والمؤيدة للسلطة فقط، الأمر الذي لا يشجع الكثيرين خصوصاً المعارضين للسلطة على متابعتها.

3. الأوقات التي يفضل فيها تصفح المواقع الإلكترونية الفلسطينية:

جدول (9) الأوقات المفضلة لتصفح المواقع الإلكترونية الفلسطينية

الأوقات الأكثر تفضيلاً لتصفح المواقع الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الفترة الصباحية	32	35.6	1
لا يوجد وقت محدد	21	23.3	2
على مدار اليوم	18	20.0	3
الفترة المسائية	15	16.7	4
فترة الظهيرة	4	4.4	5
المجموع	**90**	**100.0**	

شكل (3) الأوقات المفضلة لتصفح المواقع الإلكترونية

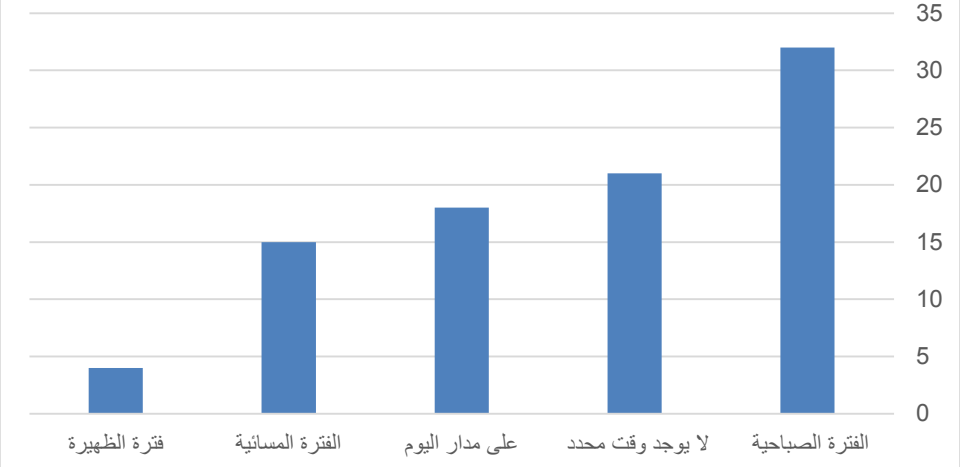

يوضح جدول (9) أن ما نسبته 35.6% من عينة الدراسة يتصفحوا المواقع الصحافية الإلكترونية في الفترة الصباحية، بينما ما نسبته 23.3% لا يوجد وقت محدد لهم للتصفح، وما نسبته 20.0% يتصفحون المواقع على مدار اليوم، فيما ما نسبته 16.7% يفضلوا الفترة المسائية، وما نسبته 4.4% يفضلون التصفح فترة الظهيرة. وجاءت الفترة الصباحية في أعلى النسب كون أن الغالبية يفضلون تصفح المواقع الإخبارية في الصباح للتعرف على الأحداث الجارية من بداية اليوم، علاوة على أنهم يستغلون وجودهم في العمل فترة الصباح لتصفح الأخبار، نظراً لتوفر أجهزة الحاسوب والإنترنت، الأمر الذي قد لا يتوفر للجميع في المنزل نظراً للتكلفة المرتفعة لإشتراكات الإنترنت المنزلية من جهة، ولاستمرار انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة من جهة أخرى.

4. متوسط التصفح اليومي للمواقع الالكترونية الفلسطينية:

جدول (10) متوسط التصفح اليومي للمواقع الإلكترونية الفلسطينية

متوسط التصفح اليومي للمواقع الالكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
من ساعة إلى ساعتين	38	42.2	1
أقل من ساعة	27	30.0	2
من أربع ساعات فأكثر	13	14.5	3
من ثلاث ساعات إلى أقل من أربع ساعات	12	13.3	4
المجموع	**90**	**100.0**	

شكل (4) متوسط التصفح اليومي للمواقع الإلكترونية

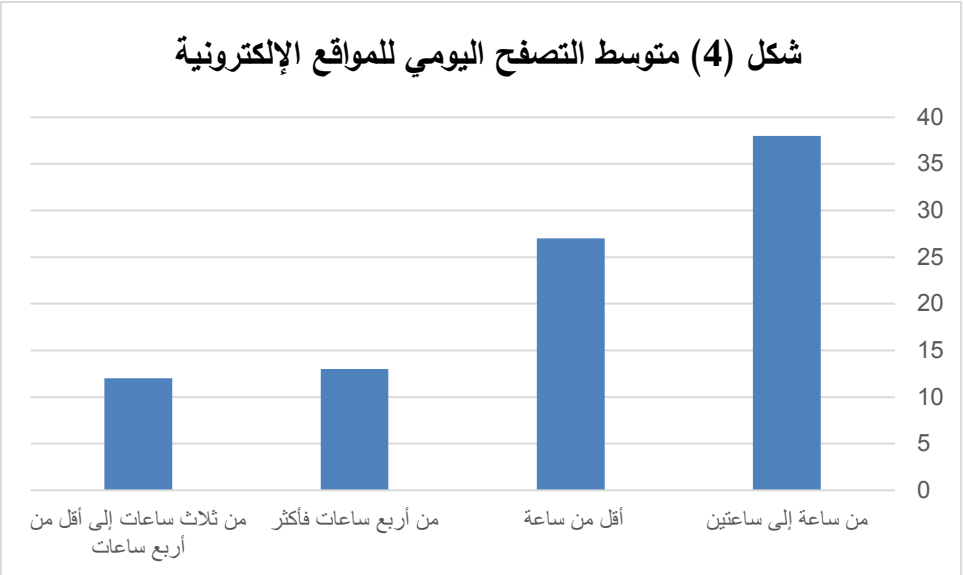

يبين جدول (10) أن ما نسبته 42.2% من عينة الدراسة متوسط تصفحهم اليومي للمواقع الإلكترونية يتراوح من ساعة إلى ساعتين، بينما ما نسبته 30.0% متوسط تصفحهم أقل من ساعة، وما نسبته 14.5% متوسط تصفحهم من أربع ساعات فأكثر، فيما ما نسبته 13.3% متوسط تصفحهم من ثلاث ساعات إلى أقل من أربع ساعات يومياً. ونجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة يتراوح متوسط تصفحهم للمواقع الإلكترونية من ساعة إلى ساعتين يومياً، وهو وقت كافي للتصفح والإلمام بالأحداث الجارية.

5. الأسباب التي تدفع لتصفح المواقع الصحافية الإلكترونية:

جدول (11) الأسباب التي تدفع لتصفح المواقع الصحافية الإلكترونية

الأسباب التي تدفع لتصفح المواقع الصحافية الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
متابعة الأخبار المحلية والدولية	81	90.0	1
زيادة المعرفة الشخصية	32	35.6	2
تنوع أشكال عرض الأخبار	30	33.3	3
كل ما ذكر	20	22.2	4
المسؤولية المهنية والأخلاقية	13	14.4	5
جرأتها في طرح القضايا المختلفة	9	10.0	6
الحصول على المتعة والتسلية	7	7.8	7
المصداقية والموضوعية والحياد	5	5.6	8
أخرى	2	2.2	9
المجموع	**199**		

* الإجابات من اختيار متعدد وقد تم احتساب النسبة من 90

شكل (5) الأسباب التي تدفع لتصفح المواقع الصحافية

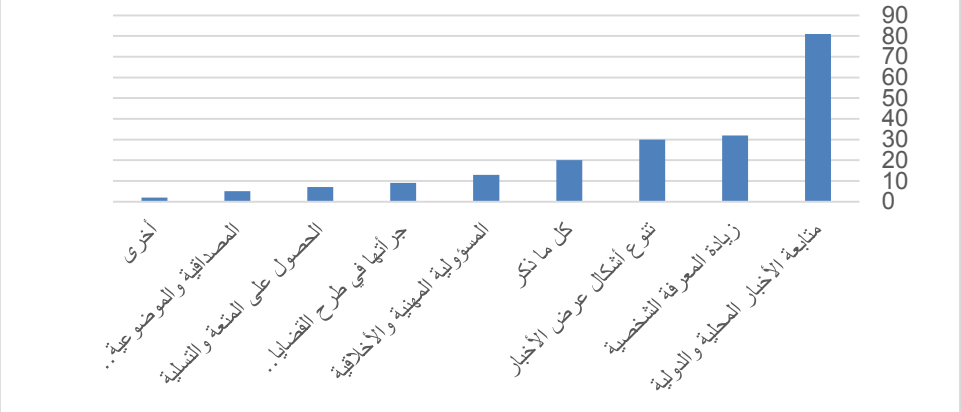

يوضح جدول (11) أن ما نسبتهم 90.0% من المبحوثين يتصفحون المواقع الصحافية الالكترونية لمتابعة الأخبار المحلية والدولية، وما نسبتهم 35.6% لزيادة المعرفة الشخصية، وما نسبتهم 33.3% لتنوع أشكال عرض الأخبار، بينما ما نسبتهم 22.2% رجحوا كل ما ذكر، وما نسبتهم 14.4% بسبب المسؤولية المهنية والأخلاقية، وما نسبتهم 10.0% لجرأتها في طرح القضايا المختلفة، وما نسبتهم 7.8% للحصول على المتعة والتسلية، وما نسبتهم 5.6% للمصداقية والموضوعية والحياد، بينما ما نسبته 2.2% ذهبوا إلى أسباب أخرى منها الشمولية والاهتمام بالقضايا السياسية والاجتماعية، ويلاحظ أن المصداقية والموضوعية والحياد جاءت بنسبة متدنية جداً، وذلك يعود لغياب الضوابط والمعايير المهنية والأخلاقية.

6. مدى الحرية التي تتمتع بها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

جدول (12) مدى الحرية التي تتمتع بها الصحافة الالكترونية الفلسطينية

المؤشرات	حرية مطلقة	حرية محدودة	لا تتمتع بحرية	لا أعرف	المجموع	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
ك	12	70	7	1	90	0.509	3.03	75.80
%	13.3	77.8	7.8	1.1	100.0			

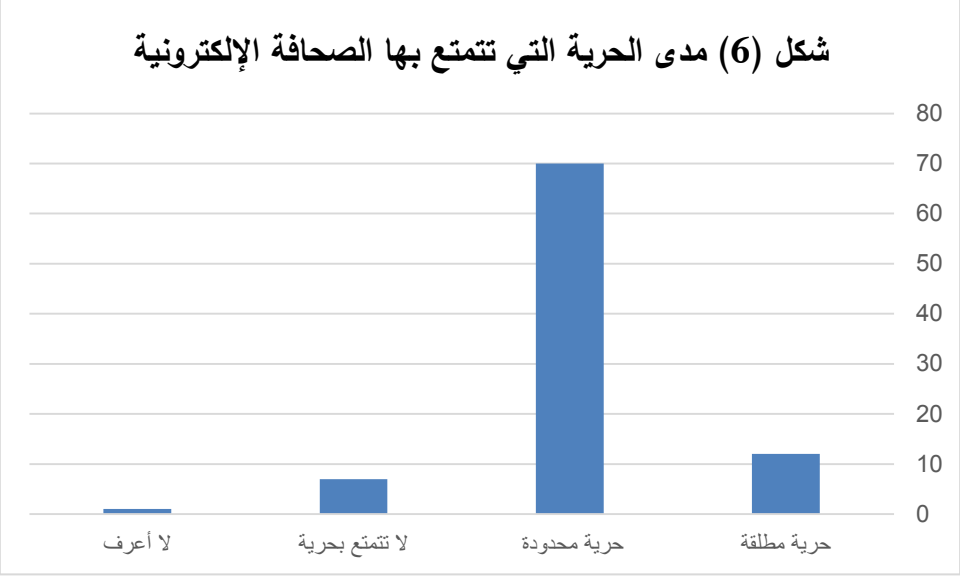

يوضح جدول (12) أن ما نسبته 13.3% يعتبرون أن الصحافة الالكترونية الفلسطينية تتمتع بحرية مطلقة، بينما ما نسبته 77.8% يرون أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية تتمتع بحرية محدودة، ويعتبر ما نسبته 7.8% أن الصحافة الالكترونية الفلسطينية لا تتمتع بحرية، بينما لا

يعرف ما نسبته 1.1% مدى الحرية التي تتمتع بها الصحافة الالكترونية الفلسطينية، وبشكل عام تبين أن الانحراف المعياري يساوي 0.509 والمتوسط الحسابي يساوي 3.03 أي بوزن نسبي يساوي 75.80%، ما يشير إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثين يرون الصحافة الإلكترونية الفلسطينية تتمتع بحرية محدودة، وتساهم طبيعة الأوضاع السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني وحالة الانقسام إلى حد كبير في تقييد حرية الصحافة من خلال إتباعها سياسية تكميم الأفواه، وإقحام الصحفيين في الصراعات الداخلية الفلسطينية، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة عمرو (2017م)، بأن الصحافة الفلسطينية تعيش جواً من الإحباط والرهبة والرقابة الذاتية، وهي صحافة غير حرة بل مقيدة بالعديد من الضوابط القانونية والممارسات غير القانونية. (عمرو، 2017م: 65) ويرى الدكتور ماجد تربان أن الصحافة الإلكترونية تواجه قيوداً متنوعة تكنولوجية وتشريعية وإدارية، تحد كثيراً من قدرتها على تعزيز الحريات الجديدة في المجتمع العربي. (تربان، 2008م: 109)

7. مراعاة الصحافة الإلكترونية الفلسطينية المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني

جدول (13) مدى مراعاة الصحافة الإلكترونية الفلسطينية للمعايير المهنية والأخلاقية

المؤشرات	دائماً	أحياناً	لا تراعي	المجموع	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
ك	4	63	23	90	0.515	1.78	59.67
%	4.4	70.0	25.6	100.0			

شكل (7) مدى مراعاة الصحافة الإلكترونية الفلسطينية للمعايير المهنية والأخلاقية

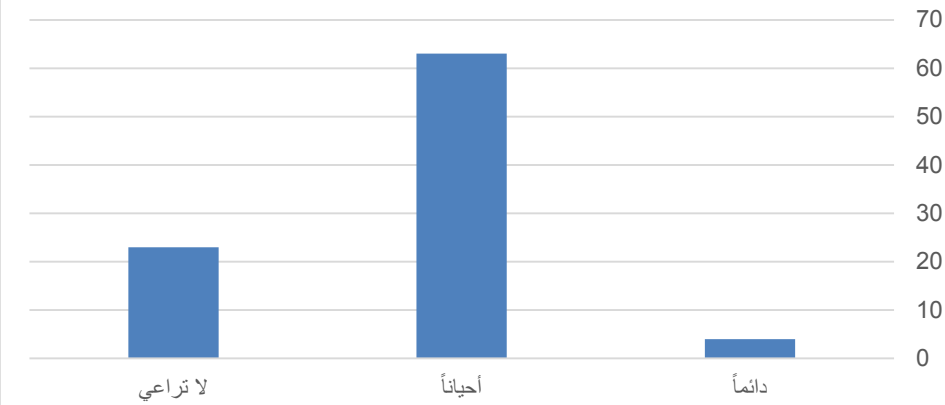

يوضح جدول (13) أن ما نسبته 4.4% من المبحوثين عينة الدراسة يعتبرون أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية دائماً تراعي المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني، بينما ما نسبته 70.0% قالوا أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية أحياناً تراعي المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني، وما نسبته 25.6% يرون أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية لا تراعي المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني، وبشكل عام فقد تبين أن الانحراف المعياري يساوي 0.515 والمتوسط الحسابي يساوي 1.78 أي بوزن نسبي يساوي 59.67%، مما يشير إلى أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية أحياناً تراعي المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني، ولربما هذا يعود إلى عدم وجود ضوابط تشريعية وقانونية ناظمة للصحافة الإلكترونية الفلسطينية، ويرى عبد الناصر النجار نقيب الصحافيين الفلسطينيين الأسبق، أن النوع المحرض من الصحافة الفلسطينية يندرج تحت مسمى الصحافة الحزبية، التي وصفها بالإعلام المرعب والمخيف، لتسببها بنقل معلومات للجماهير بشكل تحريضي دون أدنى رحمة لما تسببه هذه المعلومات على الواقع الفلسطيني. (عمرو، 2017م: 51)

8. المعايير المهنية والأخلاقية الأكثر التزاماً بها في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية :

جدول (14) المعايير المهنية والأخلاقية التي تلتزم بها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

المعايير المهنية والأخلاقية الأكثر التزاماً بها	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الدقة والموضوعية	31	46.3	1
المسؤولية	29	43.3	2
توثيق المصدر	27	40.3	3
عدم الانحياز	14	20.9	4
الحياد والنزاهة	12	17.9	5
أخرى	2	3.0	6
المجموع	**115**		

* الإجابات من اختيار متعدد وقد تم احتساب النسبة من 67

شكل (8) المعايير المهنية والأخلاقية التي تلتزم بها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

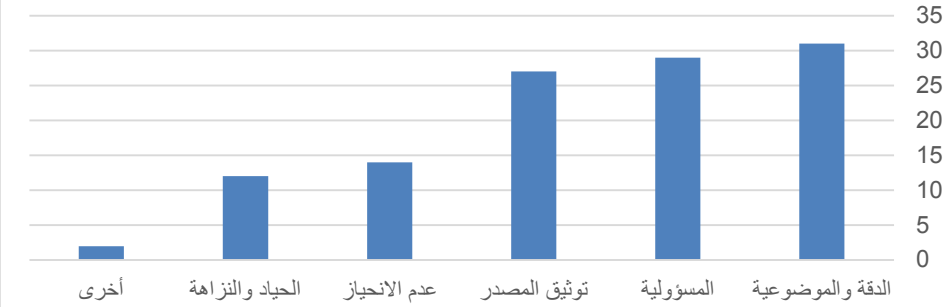

يبين جدول (14) أن ما نسبته 46.3% يعتبرون أن الدقة والموضوعية أكثر المعايير المهنية والأخلاقية التزاماً في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، بينما يعتبر ما نسبته 43.3% المسؤولية، وما نسبته 40.3% إلى توثيق المصدر، واعتبر ما نسبته 20.9% عدم الانحياز، وما نسبته 17.9% الحياد والنزاهة، وما نسبته 3.0% معايير أخرى، ويلاحظ من النتائج أعلاه أن الحياد والنزاهة جاء في المرتبة الخامسة، على الرغم من أهميتها ضمن المعايير المهنية والأخلاقية، إذ تعدها شبكة BBC البريطانية أول المعايير المهنية والأخلاقية الواجب الالتزام بها، ولربما يرجع سبب حصولها على هذه المرتبة المتأخرة، إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يغلب عليه الطابع الحزبي والتنظيمي.

9. أسباب جعل الصحافة الإلكترونية الفلسطينية لا تراعي المعايير المهنية والأخلاقية:

جدول (15) أسباب عدم مراعاة الصحافة الالكترونية للمعايير المهنية والأخلاقية

أسباب عدم مراعاة المعايير المهنية والأخلاقية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
تأثير التوجهات السياسية والعقائدية والأيديولوجية على القائم بالاتصال	21	91.3	1
عدم وجود ضوابط وتشريعات قانونية	19	82.6	2
تدني المستوى المهني للقائم بالاتصال	17	73.9	3
تأثير رؤساء التحرير وملاك الصحف على القائم بالاتصال	15	65.2	4
اعتمادها على مصادر غير موثوقة	13	56.5	5
التحيز وعدم الموضوعية	12	52.2	6
عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفي	11	47.8	7
تدني المستوى المهاري والتدريبي للقائم بالاتصال	9	39.1	8
عدم الالتزام بالمسؤولية المهنية والأخلاقية تجاه المجتمع والرأي العام	8	34.8	9
المجموع	**125**		

* الإجابات من اختيار متعدد وقد تم احتساب النسبة من 23

شكل (9) أسباب عدم مراعاة الصحافة الالكترونية للمعايير المهنية والأخلاقية

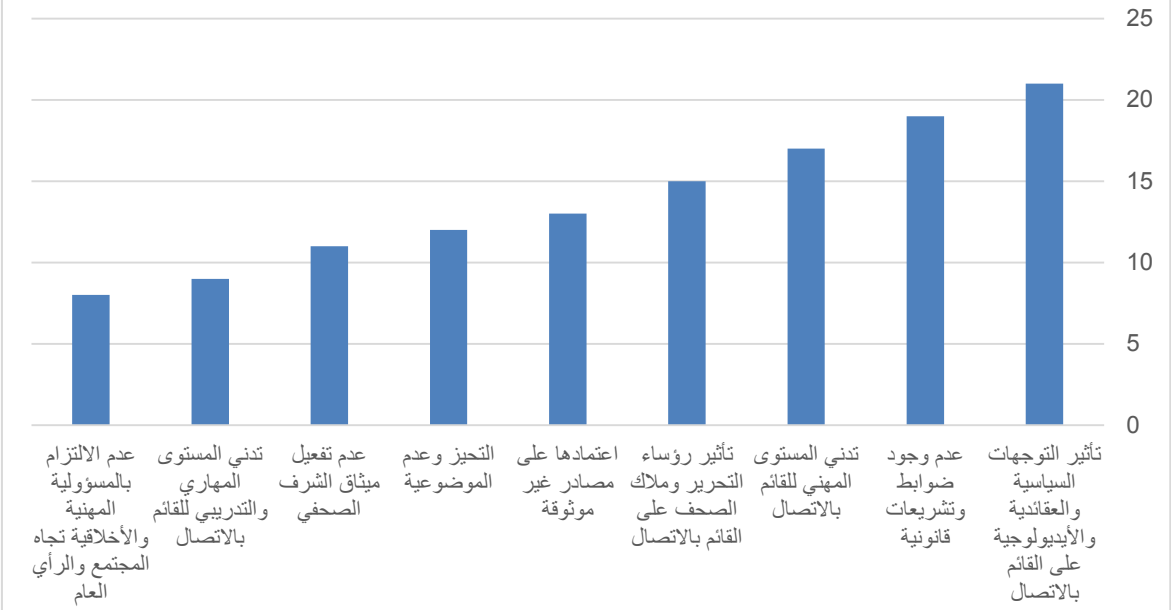

يوضح جدول (15) أن ما نسبته 91.3% من عينة الدراسة يرون أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية لا تراعي المعايير المهنية والأخلاقية بسبب تأثير التوجهات السياسية والعقائدية والآيديولوجية على القائم بالاتصال، بينما ما نسبته 82.6% بسبب عدم وجود ضوابط وتشريعات قانونية ، وما نسبته 73.9% تدني المستوى المهني للقائم بالاتصال، وما نسبته 65.2% تأثير رؤساء التحرير وملاك الصحف على القائم بالاتصال، وما نسبته 56.5% بسبب اعتمادها على مصادر غير موثوقة، فيما ما نسبته 52.2% التحيز وعدم الموضوعية، وما نسبته 47.8% عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفي، وما نسبته 39.1% تدني المستوى المهاري والتدريبي للقائم بالاتصال، وما نسبته 34.8% عدم الالتزام بالمسؤولية المهنية والأخلاقية تجاه المجتمع والرأي العام، وتؤكد النسب أعلاه ما أوردناه من تعقيب على نتائج جدول (14) فيما يخص الولاء للحزب على حساب المهنية، وبطبيعة الحال هذا يعود إلى تأثير التوجهات السياسية والعقائدية والأيديولوجية على القائم بالاتصال، التي احتلت المرتبة الأولى في أسباب عدم مراعاة المعايير المهنية في النشر الإلكتروني، ويلاحظ أن تدني المستوى المهاري والتدريبي للقائم بالاتصال، جاءت في ترتيب متدني، وهذا من شأنه أن يضعف الأداء الصحفي، كما أوضح (الطويسي، 2008م: مرجع سابق). وعند تناول قضية انتهاك الأخلاقيات الإعلامية في الممارسة العملية نجد أن لها جذورا ممتدة حول العالم، ولعل التطورات السياسية والأمنية

المتسارعة في دول العالم قد كشفت عن انتهاكات عدة ارتكبتها وسائل إعلام عالمية استعرضت بعض مظاهرها شبكة الصحافة الأخلاقية (EJN) في تقريرها "قصص مؤثرة" الذي تناول التغطية الإعلامية الدولية لهجرة البشر في 14 دولة حول العالم. وتتنوع العوامل التي تؤثر في مدى الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة الإلكترونية في فلسطين، ويقف على رأسها الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته التي يمارسها بحق الإعلام والشعب الفلسطيني، كذلك استمرار الانقسام السياسي، وانقسام نقابة الصحافيين، والانتماءات الحزبية والسياسية لوسائل الإعلام والتي بدورها أثرت بصورة سلبية على الأداء الإعلامي المهني. (الإفرنجي، 2017م)

10. تأثير النشر الإلكتروني غير المهني على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري:

جدول (16) تأثير النشر الإلكتروني غير المهني على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري

المؤشرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
ك	47	41	-	2	-	90	0.602	4.48	89.60
%	52.2	45.6	-	2.2	-	100.0			

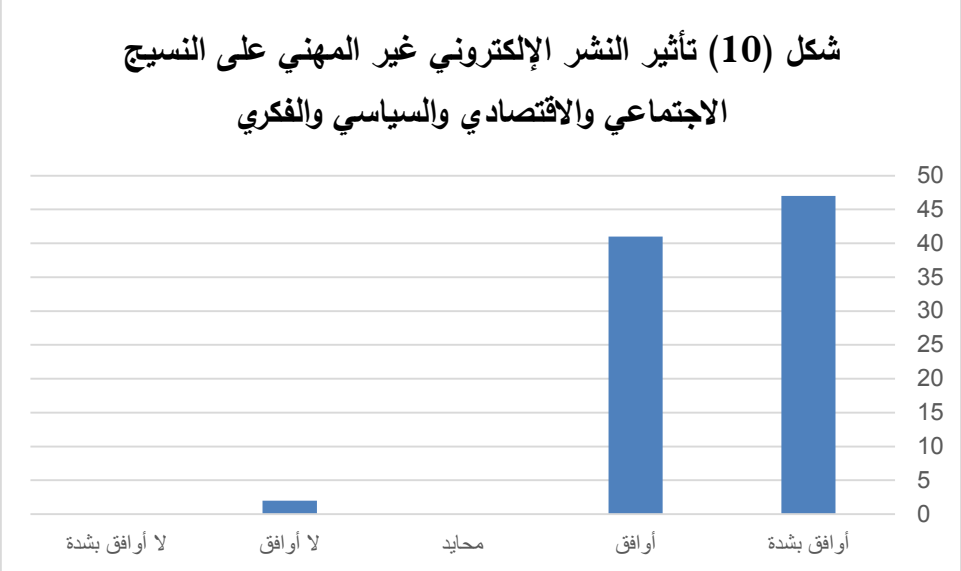

يبين جدول (16) أن ما نسبته 52.2% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن للنشر الإلكتروني غير المهني يؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري والآيديولوجي، وأن ما نسبته 45.6% يوافقون على تأثير النشر الالكتروني غير المهني على

النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري والآيديولوجي، بينما ما نسبته 2.2% هم من الذين لا يوافقون على أن للنشر الإلكتروني غير المهني تأثيراً على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري والآيديولوجي، وبشكل عام فقد تبين أن الوزن النسبي يساوي 89.60%، مما يشير إلى أن النشر الإلكتروني غير المهني يؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري والآيديولوجي وكان التأثير كبيراً، وهذا يعني أن الاستخدام غير المسؤول للصحافة واستخدامها لأغراض الدعاية أو التضليل الإعلامي، ونشر الأخبار غير الموثوقة، من شأنه زعزعة الاستقرار المجتمعي بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة دوحان (2015م) بأن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية من المصادر الرئيسية في التأثير على الجمهور سلباً أو إيجاباً من خلال الرسائل الإعلامية التي تبثها، وأن عدم وجود ضوابط وأخلاقيات تحكم عمل الصحافة الإلكترونية الفلسطينية بات يهدد النسيج الاجتماعي. (دوحان، 2015م: 121) وهنا يؤكد الدكتور محسن الإفرنجي، أنه من أخطر تلك الآثار أن بعض وسائل الاتصال تضحي بالجانب الأخلاقي عند الممارسة في سبيل الحصول على الأرباح وتحقيق السبق الصحفي، إضافة إلى تصادم حق وسائل الاتصال في الحصول على الأخبار والمعلومات في المجالات المختلفة مع حق المجتمع في الحفاظ على أمنه وقيمه، مع انتهاك حق المواطنين في حماية سمعتهم من القذف والتشهير والحفاظ على أسرار حياتهم. (الإفرنجي، 2017م)

11.الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية:

جدول (17) الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الأخبار	70	77.8	1
تقارير	53	58.9	2
كل ما ذكر	32	35.6	3
حوارات	27	30.0	4
تحقيقات	21	23.3	5
كاريكاتير	19	21.1	6
قصة صحافية	17	18.9	7
أخرى	1	1.1	8
المجموع	**240**		

* الإجابات من اختيار متعدد وقد تم احتساب النسبة من 90

شكل (11) الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

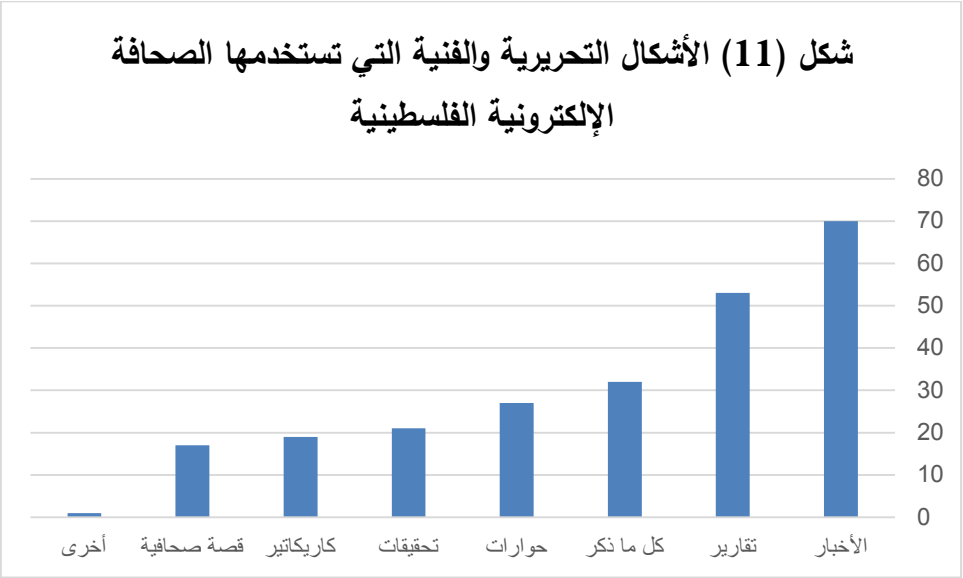

يوضح جدول (17) أن ما نسبته 77.8% من عينة الدراسة يعتبرون أن الأخبار من أكثر الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، تلاها التقارير بنسبة 58.9% ، وذهب ما نسبته 35.6% إلى اختيار كل ما ذكر من أشكال تحريرية، بينما جاءت الحوارات الصحفية بنسبة 30.0% والتحقيقات بنسبة 23.3% وما نسبته 21.1% أيدوا فن الكاريكاتير وما نسبته 18.9% قالوا القصة الصحافية، وما نسبته 1.1% ذهب إلى اختيار أشكال تحريرية وفنية أخرى كالمقالات، ويلاحظ أن الأخبار أكثر الأشكال التحريرية استخداماً في الصحافة الإلكترونية، رغم أن عامل المساحة متاح في الصحافة الإلكترونية على عكس الصحف الورقية، وهذا يشير إلى أن القائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية لا يسعى إلى تطوير وتجديد الأساليب الفنية والتحريرية.

ثانياً/ المعايير المهنية والأخلاقية:

1. المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة القدس:

جدول (18) المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة القدس

المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة القدس	المؤشرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
تفرد صحيفة القدس مساحات واسعة لتغطية الأحداث السياسية الجارية.	ك	15	55	13	7	0	3.86	0.790	77.20	1
	%	16.7	61.1	14.4	7.8	0.0				
تستخدم صحيفة القدس أشكال تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها.	ك	7	53	26	3	1	3.68	0.721	73.60	2
	%	7.8	58.9	28.9	3.3	1.1				
تستخدم صحيفة القدس الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية في تغطيتها المتنوعة.	ك	6	53	25	5	1	3.64	0.736	72.80	3
	%	6.7	58.9	27.8	5.5	1.1				
يتناسب مضمون ما تقدمه صحيفة القدس مع أهمية الأحداث السياسية.	ك	9	45	30	3	3	3.60	0.860	72.00	4
	%	10.0	50.0	33.4	3.3	3.3				
تصفح صحيفة القدس يعطيني قدراً كافياً عن الأحداث الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً.	ك	12	40	26	8	4	3.53	0.925	70.60	5
	%	13.4	44.4	28.9	8.9	4.4				
تراعي صحيفة القدس في تغطيتها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.	ك	10	39	30	9	2	3.51	0.899	70.20	6
	%	11.1	43.3	33.4	10.0	2.2				
تتمتع صحيفة القدس بشبكة مراسلين مهنيين.	ك	7	40	33	9	1	3.47	0.808	69.40	7
	%	7.8	44.4	36.7	10.0	1.1				
تساعد صحيفة القدس في توسيع وزيادة أفقي المعرفية والسياسية.	ك	12	34	27	12	5	3.40	0.920	68.00	8
	%	13.3	37.8	30.0	13.3	5.6				
تتسم صحيفة القدس بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الأخبار.	ك	7	34	37	9	3	3.36	0.865	67.20	9
	%	7.8	37.8	41.1	10.0	3.3				
تسمح صحيفة القدس للجمهور بالتعليق على مضمون المواد الصحافية والإعلانية.	ك	7	29	26	25	3	3.13	0.900	62.60	10
	%	7.8	32.2	28.9	27.8	3.3				
الدرجة الكلية للمعايير المهنية والأخلاقية في صحيفة القدس	ك	85	388	236	81	20	**3.53**	**0.860**	**70.60**	
	%	10.5	47.9	29.1	10.0	2.5				

بينت نتائج جدول (18) أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت: الفقرة التي نصت على أن صحيفة القدس "تفرد مساحات واسعة لتغطية الأحداث السياسية الجارية."

احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 77.20%، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة، وهذا يعود إلى سببين لربما: الأول أن الأراضي الفلسطينية هي منطقة أحداث سياسية ساخنة على كافة المستويات سواء في شأن الانقسام وما يتبعه من أحداث على كافة الصُعد، أم في شأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أم في شأن السياسات والعلاقات الخارجية مع المجتمع العربي والدولي، والسبب الثاني لكون صحيفة القدس تتمتع بشبكة مرسلين ومحررين واسعة، بما يمكنها من متابعة الأحداث الجارية أولاً بأول وتغطيتها بشكل مستفيض.

وأن أدنى فقرة كانت: الفقرة التي نصت على " تسمح صحيفة القدس للجمهور بالتعليق على مضمون المواد الصحافية والإعلانية." قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (62.60%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (متوسطة) من قبل أفراد العينة، وهنا يسجل لصحيفة القدس أنها تتيح للجمهور التعليق وبكامل الحرية على كافة المواد المنشورة عبر موقعها الإلكتروني، إلا أنها تقيد من خلال سياسية الاستخدام نشر أي مواد (نصوص، صور، تسجيل صوتي **أو** مشاهد فيديو) تنطوي على قذف أو فيها ألفاظ فاحشة أو تجريح **أو** إساءة لمشاعر الآخرين أو إساءة إلى الأديان **أو** المقدسات. (www.alquds.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/1م)

وبشكل عام فقد تبين أن المتوسط الحسابي للمعايير المعنية والأخلاقية لصحيفة القدس يساوي 3.53 وانحراف معياري يساوي 0.860 وبوزن نسبي 70.60% مما يشير على أن المعايير المهنية والأخلاقية متوفرة في صحيفة القدس بدرجة كبيرة، ويمكن إرداف ذلك إلى أن معظم معايير قياس المهنية تحدد من خلال جودة المحتوى أو المنتج الإعلامي، (الطويسي، 2008م، مرجع سابق) وهو ما تتميز به صحيفة القدس واتضح من خلال نتائج الدراسة التحليلية المقارنة بين صحيفتي القدس ونيويورك تايمز، التي أظهرت ارتفاع نسبة اتجاهات التغطية الإيجابية في موقع صحيفة القدس، وتدني نسبة اتجاهات التغطية السلبية، وهو ما ينسجم مع النسب الموضحة في الجدول أعلاه، هذا علاوة على أن عناصر قياس مهنية المحتوى الإعلامي التي حددها (الطويسي، 2008م) في عشرين حزمة تتوفر جُلها في صحيفة القدس، ومن أهمها: القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات، والقدرة على الإحاطة بالمعلومات وكفاءتها، ومعايير جمع الأخبار من قبيل مجاراة الأحداث، التعامل مع المصادر وغيرها، ومعايير التغطية من قبيل التوازن والإنصاف والدقة والشمول (الطويسي، 2008م، مرجع سابق)

2. المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة نيويورك تايمز:

جدول (19) المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة نيويورك تايمز

المعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة نيويورك	المؤشرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
تستخدم نيويورك تايمز الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية في تغطيتها المتنوعة.	ك	30	36	19	3	2	3.99	0.888	79.80	1
	%	33.3	40.0	21.1	3.3	2.2				
تتمتع صحيفة نيويورك تايمز بشبكة مراسلين مهنيين.	ك	26	31	29	4	0	3.88	0.815	77.60	2
	%	28.9	34.4	32.3	4.4	0.0				
تستخدم صحيفة نيويورك تايمز أشكال تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها للأحداث.	ك	24	38	22	4	2	3.86	0.835	77.20	3
	%	26.7	42.3	24.4	4.4	2.2				
تفرد صحيفة نيويورك تايمز مساحات واسعة لتغطية الأحداث السياسية الجارية.	ك	19	41	27	2	1	3.83	0.772	76.60	4
	%	21.1	45.6	30.0	2.2	1.1				
تساعد وكالة صحيفة نيويورك تايمز في توسيع وزيادة أفقي المعرفية والسياسية.	ك	21	31	35	2	1	3.76	0.871	75.20	5
	%	23.4	34.4	38.9	2.2	1.1				
يتناسب مضمون ما تقدمه نيويورك تايمز مع أهمية الأحداث السياسية.	ك	16	35	35	3	1	3.68	0.837	73.60	6
	%	17.8	38.9	38.9	3.3	1.1				
تصفح نيويورك تايمز يعطيني قدراً كافياً عن الأحداث الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً.	ك	13	35	31	8	3	3.52	0.929	70.40	7
	%	14.4	38.9	34.5	8.9	3.3				
تسمح نيويورك تايمز للجمهور بالتعليق على مضمون المواد الصحافية والإعلانية.	ك	10	32	39	8	1	3.46	0.847	69.20	8
	%	11.1	35.6	43.3	8.9	1.1				
تتسم نيويورك تايمز بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الأخبار.	ك	15	21	37	14	3	3.34	0.950	66.80	9
	%	16.7	23.3	41.1	15.6	3.3				
تراعي صحيفة نيويورك تايمز في تغطيتها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.	ك	8	19	43	16	4	3.12	0.878	62.40	10
	%	8.9	21.1	47.8	17.8	4.4				
الدرجة الكلية للمعايير المهنية والاخلاقية في صحيفة نيويورك	ك	167	298	280	50	15	**3.68**	**0.870**	**73.60**	
	%	20.6	36.8	34.6	6.2	1.8				

بينت نتائج جدول (19) أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت: الفقرة التي نصت على أن صحيفة نيويورك تايمز "**تستخدم الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية في تغطيتها المتنوعة** " حصلت على المرتبة الأولى، بوزن نسبي 79.80% مما يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة على هذه الفقرة. وهذا يؤكد مدى اهتمام ومواكبة صحيفة نيويورك تايمز لتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، وهو ما يميز موقعها الإلكتروني عن غيره من المواقع التي لا تولي اهتماماً كبيراً للوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية، وقد أظهرت نتائج الدراسة التحليلية اعتماد صحيفة نيويورك تايمز على العناصر التفاعلية لاسيما الصور والفيديو، ويؤكد خالد البرماوي في تقرير نشره منتدى المحررين المصريين، أن لدى نيويورك تايمز سمعة لا نظير لها، وأنها رائدة استخدام الوسائط المتعددة في صناعة الأخبار، وعلى الرغم من ذلك إلا أن محرريها يعتقدون أن لديهم عدد غير كافي من التقارير التي تستخدم الأدوات الرقمية، والتي تسمح بصحافة أكثر ثراءً وتفاعلاً، إضافة إلى زيادة عدد خبراء الوسائل البصرية الذين يعملون في الصحيفة، والارتقاء بمستواهم ومناصبهم الإدارية، مع التركيز على مصوري الفوتوفرافيا والفيديو ومحرري الرسوم، ليكون دورهم رئيسياً لا ثانوياً في تغطية القصص الصحافية. (www.egyeditors.com)

وأن أدنى فقرة التي نصت على أن صحيفة نيويورك تايمز "**تراعي في تغطيتها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع**". إذ حصلت على المرتبة العاشرة، بوزن نسبي 62.40% مما يشير على أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة متوسطة على هذه الفقرة. في حين حصلت ذات الفقرة في صحيفة القدس على المرتبة السادسة بوزن نسبي 70.20% مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد العينة جاءت بدرجة كبيرة على هذه الفقرة في صحيفة القدس، وهذا لربما يعود إلى طبيعة المجتمع في الدرجة الأولى، فالمجتمع العربي مجتمع مُسلم بالفطرة، وتغلب عليه سمة المحافظة والالتزام بالعادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، بعكس المجتمع الغربي الذي يعطي مساحات واسعة للحرية والتعبير عن الرأي بغض النظر على موافقتها وانسجامها مع عادات وتقاليد المجتمع.

وبشكل عام فقد تبين أن الدرجة الكلية للمعايير المهنية والأخلاقية لصحيفة نيويورك تايمز حصلت على متوسط حسابي قدره 3.68 أي بوزن نسبي 73.60% مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة كبيرة. ووفقاً لموقع جوجل فهي تُعد أكثر مصدر للأخبار تستشهد به المؤسسات الإعلامية الأخرى، والأكثر بحثاً على جوجل، بحسب ما أورده (البرماوي، 2017م) في تقريره حول مستقبل صحيفة نيويورك تايمز. (www.egyeditors.com)

ثالثاً/ عوامل زيادة الفاعلية وتطوير الأداء الصحفي:

1. مدى تلقي برامج تدريبية مهنية ومتخصصة:

جدول (20) مدى تلقي برامج تدريبية مهنية ومتخصصة

تلقي برامج تدريبية مهنية ومتخصصة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	69	76.7
لا	21	23.3
المجموع	**90**	**100.0**

شكل (12) تلقي برامج تدريبية مهنية ومتخصصة

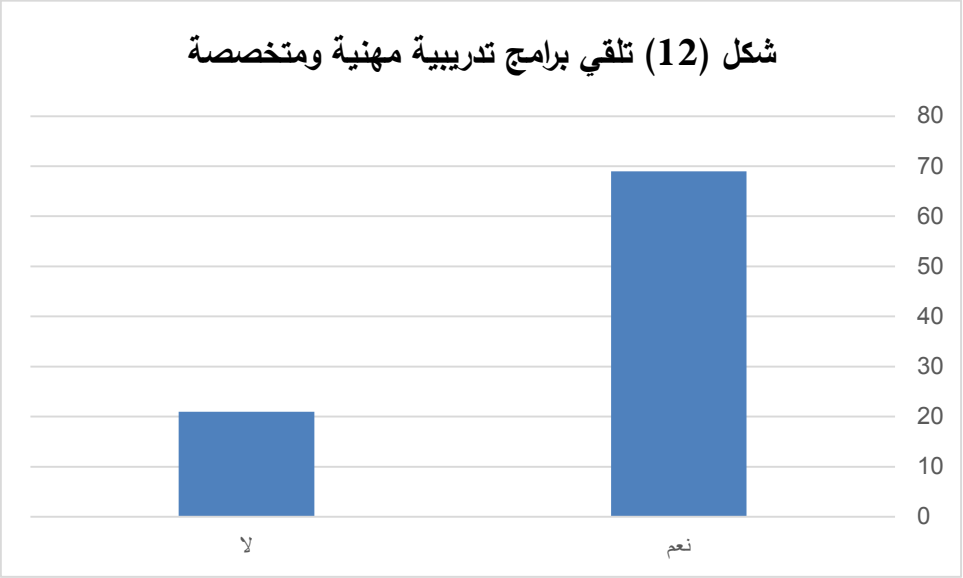

يوضح جدول (20) أن ما نسبته 76.7% من المبحوثين تلقوا برامج تدريبية مهنية ومتخصصة، بينما ما نسبته 23.3% هم من الذين لم يتلقوا أي برامج تدريبية، وبذلك فإن معظم أفراد العينة يدركون أهمية البرامج التدريبية المهنية والمتخصصة في تطوير الأداء الصحفي.

2. نوع الدورات التدريبية التي تم تلقيها:

جدول (21) نوع الدورات التدريبية

نوع الدورات التدريبية	التكرار	النسبة المئوية %
قصيرة الأمد	46	66.7
طويلة الأمد	20	29.0
أخرى	3	4.3
المجموع	**69**	**100.0**

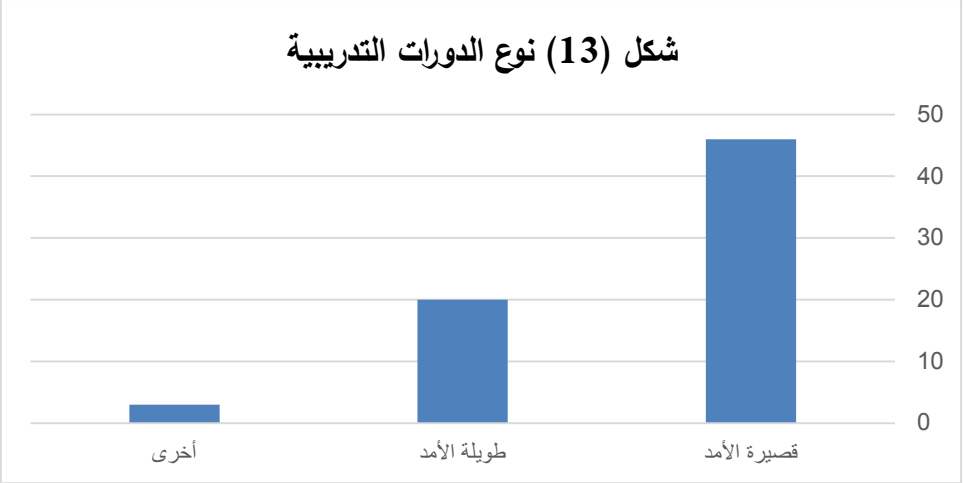

يوضح جدول (21) أن ما نسبته 66.7% من أفراد عينة الدراسة تلقوا دورات تدريبية قصيرة الأمد، بينما ما نسبته 29.0% تلقوا دورات تدريبية طويلة الأمد، وما نسبته 4.3% تلقوا دورات تدريبية أخرى لم تحدد. والنسب الواردة أعلاه تؤكد مدى اهتمام أفراد عينة الدراسة بالتدريب في صقل المهارات وتطوير الأداء الصحفي.

3. الأسباب التي تمنع من تلقي برامج تدريبية:

جدول (22) الأسباب التي تمنع من تلقي برامج تدريبية

الأسباب التي تمنع من تلقي برامج تدريبية	التكرار	النسبة المئوية %
عدم توفر برامج تدريبية	18	85.7
التكلفة المادية	16	76.2
تدني جودة التدريب	14	66.7
ضعف التحفيز المؤسسي	12	57.1
إهمال المؤسسة للتدريب	11	52.4
كل ما ذكر	9	42.9
عدم إدراك أهمية التدريب	8	38.1
أخرى	4	19.0
المجموع	**92**	

* الإجابات من اختيار متعدد وقد تم احتساب النسبة من 21

شكل (14) الأسباب التي تمنع من تلقي برامج تدريبية

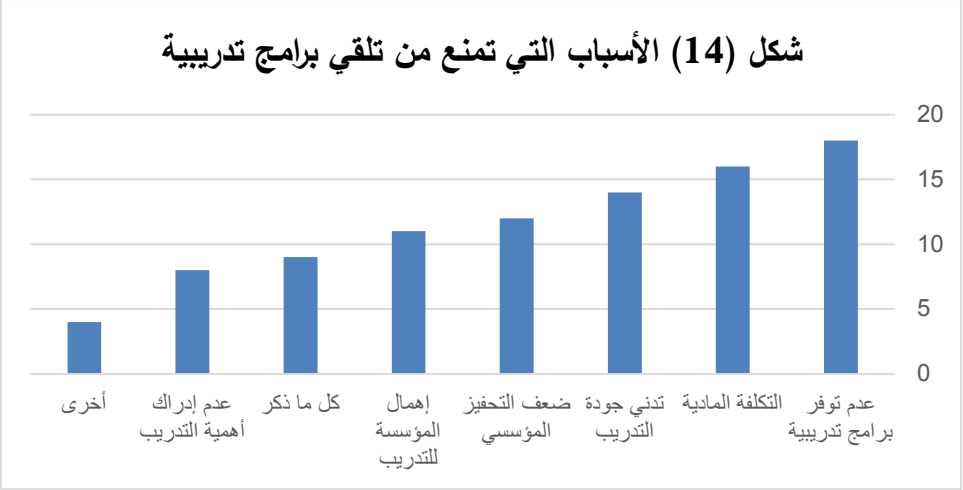

يبين جدول (22) أن ما نسبته 85.7% لم يتلقوا دورات تدريبية بسبب عدم توفر برامج تدريبية، بينما أرجع ما نسبتهم 76.2% السبب إلى التكلفة المادية، وما نسبته 66.7% إلى تدني جودة التدريب، وما نسبته 57.1% إلى ضعف التحفيز المؤسسي، وما نسبته 52.4% إلى إهمال المؤسسة للتدريب، بينما رجح ما نسبته 42.9% كل ما ذكر، وما نسبته 38.1% اعتبروا أن الأسباب تعود إلى عدم إدراك أهمية التدريب، وما نسبته 19.0% ذهبوا إلى أسباب أخرى، والنسب الموضحة أعلاه تؤكد عدم اهتمام بعض المؤسسات الإعلامية في توفير برامج تدريبية لتطوير أداء كوادرها الإعلامية، الأمر الذي يكون مردوده السلبي على المؤسسة ذاتها، لاسيما وأن تدريب وتطوير الكادر المهني ينعكس بالإيجاب على أدائه في العمل ويزيد من درجة فاعلية المؤسسة، وقد أوصت دراسة دوحان (2015م) بضرورة توفير المؤسسات الصحفية التدريب والتأهيل اللازمين للعاملين الجدد، خاصة فيما يتعلق بعمل الصحافة الإلكترونية وآلية الالتزام بأخلاقيات العمل الإعلامي. (دوحان، 2015م: 220)

4. العوامل التي تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية:

جدول (23) العوامل التي تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية

العوامل التي تقيد القائم للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
المسؤولية الاجتماعية	57	63.3	1
إقرار ضوابط وتشريعات قانونية	56	62.2	2
تجنب المصادر غير الموثوقة	48	53.3	3
التدريب والتطوير المهني والمتخصص	45	50.0	4
ميثاق الشرف الصحفي	40	44.4	5
أخرى	3	3.3	6
المجموع	**249**		

* الإجابات من اختيار متعدد وقد تم احتساب النسبة من 90

شكل (15) العوامل التي تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية

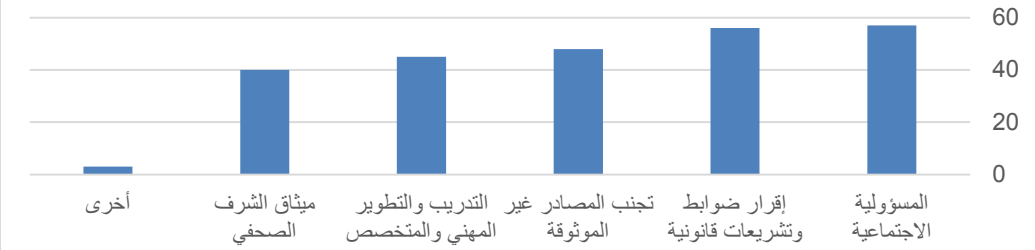

يبين جدول (23) أن ما نسبته 63.3% من المبحوثين يعتقدون أن المسؤولية الاجتماعية أكثر العوامل التي تقيد القائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، يليها إقرار ضوابط وتشريعات قانونية بنسبة 62.2% ، بينما ذهب ما نسبته 53.3% إلى تجنب المصادر غير الموثوقة، وما نسبته 50.0% يرون أن التدريب والتطوير المهني والمتخصص، وما نسبته 44.4% يؤيدون ميثاق الشرف الصحفي، بينما ما نسبته 3.3% يعتقدون بأن هناك عوامل أخرى، ويلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية والضوابط التشريعية والقانونية تصدرت النسب أعلاه مما يؤكد على أهميتها ومدى الحاجة الملحة إليها لضبط الممارسة الإعلامية، خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي الهائل وانتشار الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي.

5. العوامل التي يمكن أن تسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية الفلسطينية:

جدول (24) العوامل التي تسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية

العوامل التي تسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
توسيع نطاق التغطية الإعلامية	51	56.7	1
المصداقية والمهنية	47	52.2	2
الحيادية والجرأة في طرح القضايا المختلفة	44	48.9	3
استقطاب محررين ومراسلين مهرة	40	44.4	4
أخرى	40	44.4	5
تطوير الموقع وزيادة فاعلية المشاركة	38	42.2	6
مواكبة التطورات والتقنيات الحديثة	37	41.1	7
تطوير الأساليب الفنية والتحريرية	31	34.4	8
زيادة الاهتمام بالمضمون	28	31.1	9
المجموع	**356**		

* الإجابات من اختيار متعدد وقد تم احتساب النسبة من 90

شكل (16) العوامل التي تسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية

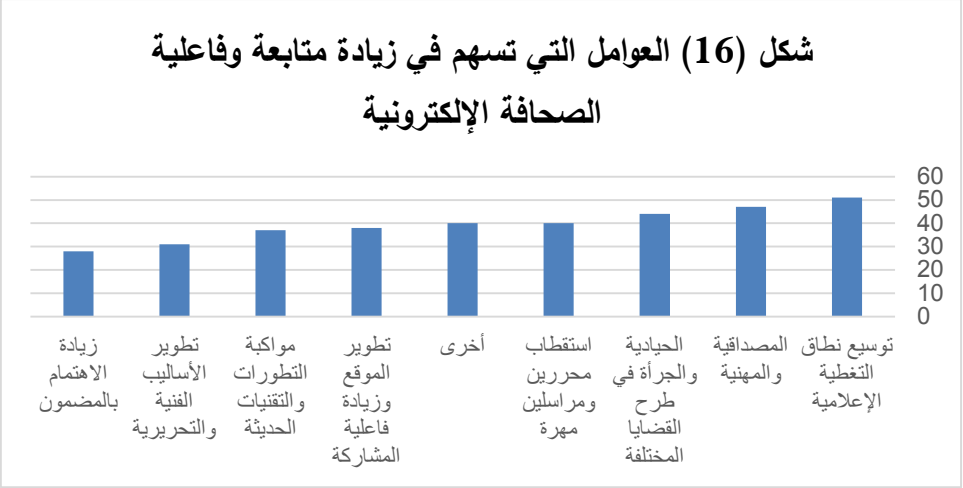

يوضح جدول (24) أن ما نسبته 56.7% من عينة الدراسة يعتقدون أن من العوامل التي يمكن أن تسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية الفلسطينية هي توسيع نطاق التغطية الإعلامية، تلاها الالتزام بالمصداقية والمهنية في العمل بنسبة 52.2% ، بينما ما نسبته 48.9% يرون الحيادية والجرأة في طرح القضايا المختلفة، وما نسبته 44.4% يعتبرون أن استقطاب محررين ومراسلين مهرة يزيد الفاعلية، وما نسبته 44.4% يرون أن هناك عوامل أخرى، بينما ما نسبته 42.2% يعتقدون تطوير الموقع وزيادة فاعلية المشاركة، وما نسبته 41.1% يؤيدون مواكبة التطورات والتقنيات الحديثة، وما نسبته 34.4% تطوير الأساليب الفنية والتحريرية، فيما ذهب ما نسبتهم 31.1% إلى زيادة الاهتمام بالمضمون، ومما سبق يلاحظ تدني نسب تطوير المواقع الإلكترونية وزيادة الفعالية ومواكبة التقنيات الحديثة وزيادة الاهتمام بالمضمون، وهو ما لا ينسجم مع طبيعة عمل المواقع الإلكترونية التي تعتمد بالأساس على التطور التكنولوجي الذي يتيح العديد من العناصر التي من شأنها زيادة الفاعلية والمشاركة، علاوة على أن مساحة النشر في المواقع الإلكترونية غير محدودة على عكس الصحف التقليدية، وهو ما يتطلب توسيع نطاق التغطية الإعلامية والاهتمام بالمضمون.

6. توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي من الانتهاكات والقرصنة يزيد درجة فاعليته:

جدول (25) الحماية القانونية للمحتوى الإعلامي الفلسطيني من الانتهاكات والقرصنة

المؤشرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
ك	53	27	7	2	1	90	0.879	4.43	88.60
%	58.9	30.0	7.8	2.2	1.1	100.0			

شكل (17) الحماية القانونية للمحتوى الإعلامي من الانتهاكات والقرصنة

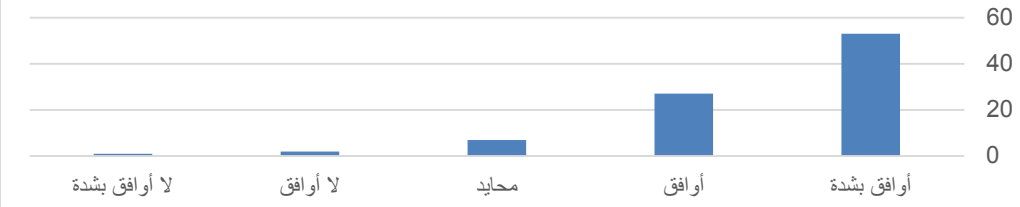

يبين جدول (25) أن ما نسبتهم 58.9% يوافقون بشدة على أن توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي الفلسطيني من الانتهاكات والقرصنة يزيد من درجة فاعليته، وما نسبتهم 30.0% هم من الذين يوافقون، وما نسبتهم 7.8% هم من المحايدين، بينما ما نسبته 2.2% لا يوافقون على أن توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي الفلسطيني من الانتهاكات والقرصنة من شأنه أن يزيد من درجة فاعليته، وما نسبته 1.1% لا يوافق بشدة، وبشكل عام فقد تبين أن الوزن النسبي يساوي 88.60% مما يشير إلى أن توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي الفلسطيني من الانتهاكات والقرصنة التي يتعرض لها يزيد من درجة فاعليته بدرجة كبيرة، لاسيما في ظل انتشار مع يسمى بصحافة المواطن التي أوجدتها تكنولوجيا الهواتف النقالة وتكنولوجيا مواقع التواصل الاجتماعي، إذا أصبح الكثير الدخلاء على مهنة الصحافة الذين استسهلوا إطلاق المواقع الإلكترونية مستغلين مصاعب الرقابة والمحاسبة القانونية، ولا يجدون سواء النسخ واللصق، وإعادة نشر وتكرار ذات المحتوى دون الإشارة إلى المصدر، وبذلك فإن إيجاد حماية قانونية للمحتوى الإعلامي تقيد وتكبح جماحهم، وتزيد فاعليته.

7. المشكلات التي تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية:

جدول (26) المشكلات التي تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

المشكلات التي تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
الارتباط والانحياز الحزبي	36	70.1	1
نقص الكوادر المتخصصة في مجال الصحافة الالكترونية	23	34.3	2
غياب المهنية والمصداقية في نقل الأخبار	19	28.4	3
عدم استقطاب الخبراء والمهنيين	13	19.4	4
غياب التنوع والحداثة والتقيد بالتقاليد	9	13.4	5
غياب الوعي القانوني للنظم واللوائح الخاصة بالصحافة الإلكترونية	7	10.4	6
أخرى	5	7.5	7
المجموع	**112**		

*السؤال مفتوح تم تجميع الاجابات وتفريغها وأخذ النسبة من الذين أجابوا وعددهم 67

شكل (18) المشكلات التي تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

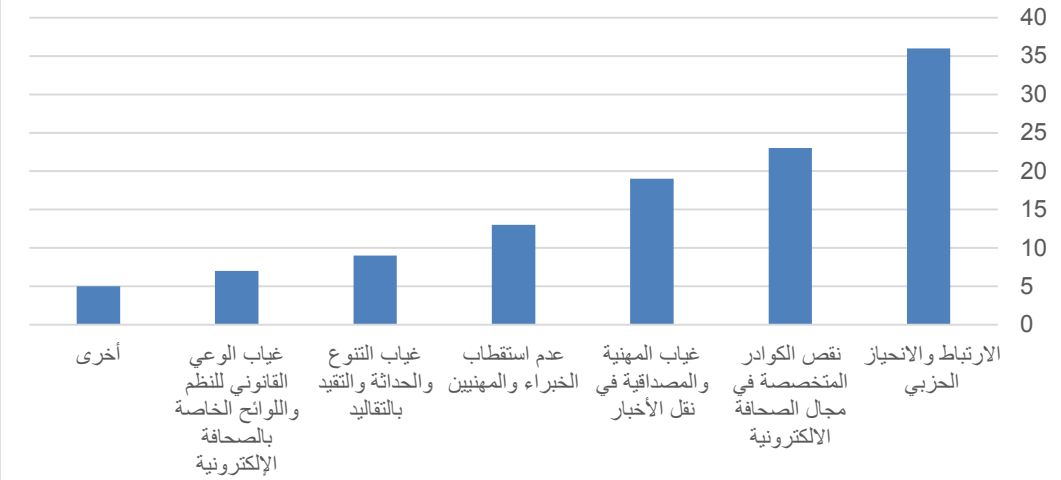

يبين جدول (26) أن ما نسبته 70.1% من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن أبرز المشكلات التي تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية هي الارتباط والانحياز الحزبي، بينما ذهب ما نسبته 34.3% إلى نقص الكوادر المتخصصة في مجال الصحافة الالكترونية، وما نسبته 28.4% إلى غياب المهنية والمصداقية في نقل الأخبار، فيما يعتقد ما نسبته 19.4% عدم استقطاب الخبراء والمهنيين، وما نسبته 13.4% غياب التنوع والحداثة والتقيد بالتقاليد، وما نسبته 10.4% يرون غياب الوعي القانوني للنظم واللوائح الخاصة بالصحافة الإلكترونية، وما نسبته 7.5% يعتقدون بأن هناك مشكلات أخرى منها: العشوائية وعدم وجود ضوابط في أدبيات العمل والتدريب، والنسخ واللصق من المواقع الأجنبية، وقلة الموارد المالية. ومما سبق نجد أن الارتباط والانحياز الحزبي احتلت المركز الأول، وهذا ينسجم مع تحليل نتائج جدول (15) وما أوردناه من تعقيب على نتائجه وعلى نتائج جدول (14) فيما يخص الولاء للحزب على حساب المهنية، وهنا تتجلى أهمية تفعيل المعايير المهنية والأخلاقية، وإقرار ضوابط تشريعية تشجع على اللإلتزام بالمهنية الموضوعية بعيداً عن الولاء السياسي والتنظيمي للأحزاب.

8. اقتراحات تطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية:

جدول (27) اقتراحات تطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

اقتراحات تطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
التدريب المهني المتخصص	36	70.1	1
الالتزام بميثاق الشرف وفق الضوابط والتشريعات وتعزيز المسئولية الاجتماعية	23	34.3	2
الابتعاد عن الحزبية	19	28.4	3
توفير الحرية والمناخ الصحفي المناسب وتطوير الأدوات المستخدمة	13	19.4	4
دمج المواقع الصغيرة والعمل على التخصصية	9	13.4	5
أخرى	7	10.4	6
المجموع	107		

*السؤال مفتوح تم تجميع الإجابات وتفريغها وأخذ النسبة من الذين أجابوا وعددهم 67

شكل (19) اقتراحات تطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

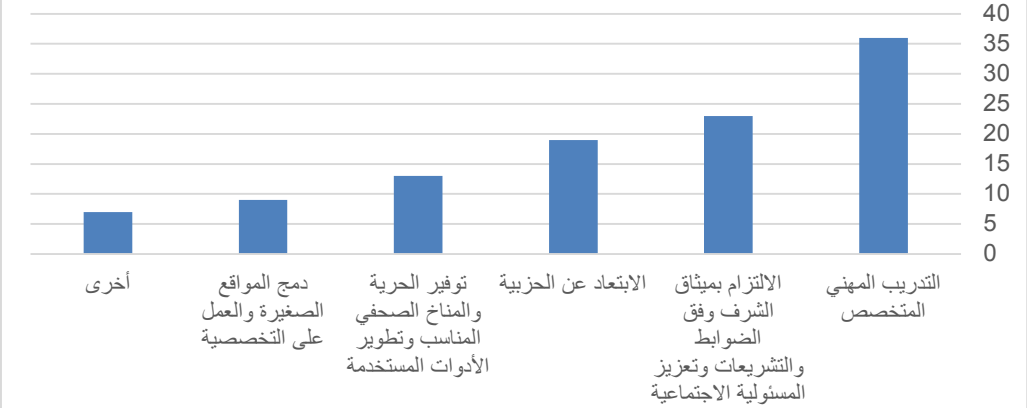

يوضح جدول (27) أن ما نسبته 70.1% من المبحوثين يقترحون الاهتمام بالتدريب المهني المتخصص لتطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، بينما ما نسبتهم 34.3% يؤيدون الالتزام بميثاق شرف المهنة وفق الضوابط والتشريعات وتعزيز المسئولية الاجتماعية، وما نسبتهم 28.4% يرون أن الابتعاد عن الحزبية من شأنه تطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وما نسبتهم 19.4% ذهبوا إلى توفير الحرية والمناخ الصحفي المناسب وتطوير الأدوات المستخدمة، وما نسبتهم 13.4% يرون دمج المواقع الصغيرة والعمل على التخصصية، فيما ذهب ما نسبتهم 10.4% إلى مقترحات أخرى منها توفير قواعد بيانات وتعزيز الرقابة المهنية، وتعزيز حقوق الملكية، والاستفادة من خبرات الصحف الأجنبية، ومواكبة التطور التكنولوجي. وهذا يتفق مع توصلت له دراسة (دوحان، 2015م: 220)

مناقشة نتائج الدراسة التحليلية:

أولا: تحليل فئات ماذا قيل:

1.نوع الحدث:

جدول (28) نوع الحدث

نوع الحدث	سياسي		اقتصادي		ثقافي		اجتماعي		إنساني		صحي		أمني		قضائي		ديني		أخر		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	585	48.8	83	6.9	98	8.2	23	1.9	142	11.8	65	5.4	78	6.5	36	3.0	45	3.8	44	3.7	1199	100
نيويورك	23	88.5	0	0.0	1	3.8	0	0.0	1	3.8	0	0.0	0	0.0	0	0.0	1	3.8	0	0.0	26	100

شكل (20) نوع الحدث

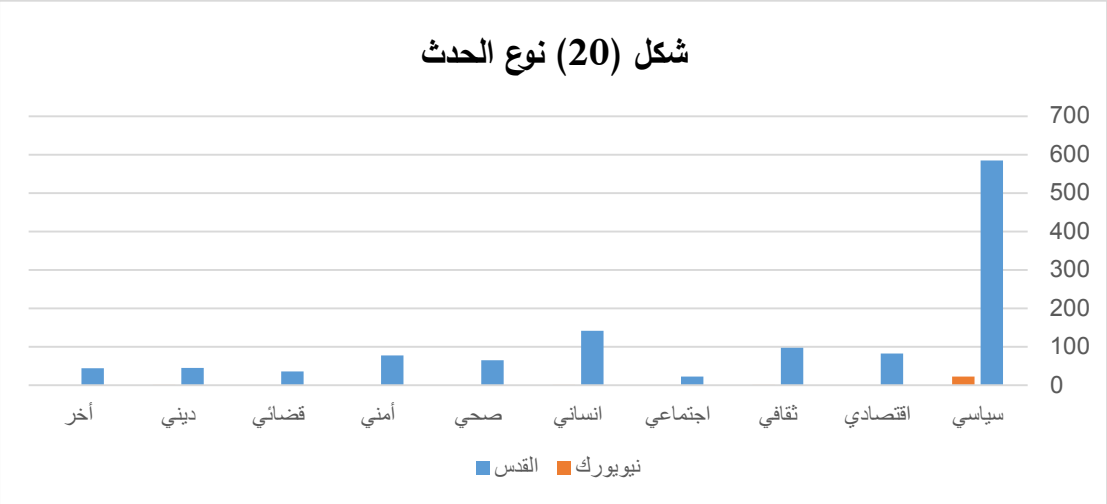

يوضح جدول (28) أن ما نسبته 48.8% من الأحداث المطروحة في صحيفة القدس هي سياسية، بينما ما نسبته 6.9% أحداث اقتصادية، وما نسبته 8.2% أحداث ثقافية، وما نسبته 1.9% أحداث اجتماعية، وما نسبته 11.8% أحداث إنسانية، فيما نسبته 5.4% هي أحداث صحية، وما نسبته 6.5% أحداث أمنية، وما نسبته 3.0% أحداث قضائية، وما نسبته 3.8% أحداث دينية، ومما سبق يلاحظ أن الأحداث السياسية تتصدر المشهد في صحيفة القدس، لاسيما موضوعات الأسرى والمعتقلين والسياسيات والعلاقات الخارجية وحل الدولتين كما هو موضح في جدول (29) ، فيما أتت الأحداث الاجتماعية والدينية بنسب متدنية، مما يدلل على ضعف تناول الصحيفة للموضوعات الاجتماعية والدينية، كما هو الحال في صحيفة نيويورك تايمز.

ويبين أن ما نسبته 88.5% من الأحداث المطروحة في صحيفة نيويورك تايمز هي سياسية، بينما ما نسبته 3.8% أحداث ثقافية، وما نسبته 3.8% أحداث إنسانية، وما نسبته 3.8% هي أحداث دينية، فيما أتت الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية والقضائية بنسبة 0.0%، وهذا يشير إلى أن صحيفة

نيويورك تايمز تهتم بالأحداث السياسية على حساب الأحداث الأخرى، وهو ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية إذ حصلت الفقرة التي تنص على أن صحيفة نيويورك تايمز تفرد مساحات واسعة لتغطية الأحداث الجارية على موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة بوزن نسبي 76.60%.

2. موضوعات الحدث:

جدول (29) موضوعات الحدث

موضوعات الحدث	المرأة		الأوضاع المعيشية		حل الدولتين		المسجد الأقصى		الانقسام الفلسطيني		فن وتراث		الأسرى والمعتقلين		رفع الأذان		المعابر	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	9	0.8	46	3.8	24	2.0	14	1.2	46	3.8	35	2.9	131	10.9	6	0.5	28	2.3
نيويورك تايمز	0	0.0	1	3.8	6	23.1	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	1	3.8	1	3.8
موضوعات الحدث	التنمية والإعمار		الاستيطان		الأمن		تهويد القدس		مواجهات ومداهمات		مهرجانات واحتفالات		ندوات ومؤتمرات		التعليم		الحصار	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	46	3.8	80	6.7	30	2.5	34	2.8	68	5.7	28	2.3	26	2.2	40	3.3	10	0.8
نيويورك تايمز	0	0.0	8	30.8	0	0.0	1	3.8	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	2	7.7
موضوعات الحدث	المياه		القضاء		حوادث		عمل وعمال		هدم منازل		شؤون إسرائيلية		السياسات والعلاقات الخارجية		آخر		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	5	0.4	38	3.2	105	8.8	14	1.2	18	1.5	74	6.2	116	9.7	128	10.7	1199	100
نيويورك تايمز	0	0.0	0	0.0	2	7.7	0	0.0	0	0.0	1	3.8	3	11.5	1	3.8	26	100

شكل (21) موضوعات الحدث

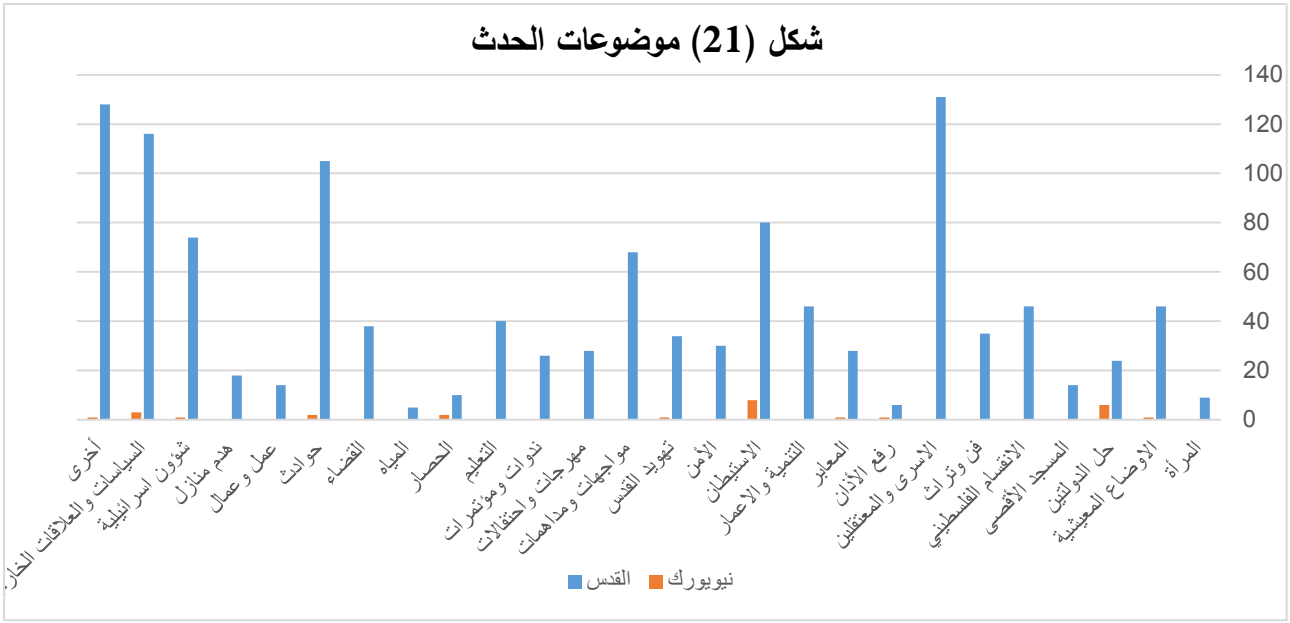

يبين جدول (29) أن ما نسبته 0.8% من موضوعات الحدث في صحيفة القدس هي موضوعات المرأة، بينما ما نسبته 3.8% الأوضاع المعيشية، وما نسبته 2.0% حل الدولتين، وما نسبته 1.2% اختصت بالمسجد الأقصى، فيما نسبته 3.8% الانقسام الفلسطيني، وما نسبته 2.9% فن وتراث، وما نسبته 10.9% الأسرى والمعتقلين، وما نسبته 0.5% رفع الأذان، بينما ما نسبته 2.3% تناولت موضوع المعابر، وما نسبته 3.8% التنمية والإعمار، وما نسبته 6.7% الاستيطان، وما نسبته 2.5% الأمن، وما نسبته 2.8% تهويد القدس، بينما ما نسبته 5.7% مواجهات ومداهمات، وما نسبته 2.3% هي مهرجانات واحتفالات، وما نسبته 2.2% ندوات ومؤتمرات، وما نسبته 3.3% اختصت بموضوعات التعليم، وما نسبته 0.8% الصحة، وما نسبته 0.4% المياه، وما نسبته 3.2% القضاء، وما نسبته 8.8% حوادث، وما نسبته 1.2% عمل وعمال، فيما نسبته 1.5% تناولت هدم المنازل، وما نسبته 6.2% اختصت بالشؤون الإسرائيلية، وما نسبته 9.7% هي السياسات والعلاقات الخارجية، وما نسبته 10.7% أخرى، ويلاحظ أن موضوعات الأسرى والمعتقلين احتلت أعلى نسب التغطية، وهذا يعود إلى أهمية قضية الأسرى كونها هم وطني يشغل بال جُل المجتمع الفلسطيني، فلا تكاد تخلو عائلة إلا ولديها أسير أو أكثر في سجون الاحتلال الصهيوني، علاوة على أن قضية الأسرى والمعتقلين طفت على السطح الإعلامي خلال فترة إجراء الدارسة التحليلية، وعقبها خاض الأسرى الأبطال إضراب مفتوح عن الطعام استمر مدة 40 يوم، وأطلق عليه "إضراب الكرامة".

ويوضح أن ما نسبته 0.0% من موضوعات الحدث في صحيفة نيويورك تايمز هي موضوعات المرأة، بينما ما نسبته 3.8% الأوضاع المعيشية، وما نسبته 23.1% حل الدولتين، وما نسبته 0.0% المسجد الأقصى، وما نسبته 0.0% الانقسام الفلسطيني، وما نسبته 0.0% فن وتراث، وما نسبته 0.0% الأسرى والمعتقلين، وما نسبته 3.8% هي رفع الأذان، وما نسبته 3.8% المعابر، وما نسبته 0.0% التنمية والإعمار، وما نسبته 30.8% تناولت الاستيطان، وما نسبته 0.0% الأمن، فيما نسبته 3.8% تهويد القدس، وما نسبته 0.0% مواجهات ومداهمات، وما نسبته 0.0% مهرجانات واحتفالات، وما نسبته 0.0% ندوات ومؤتمرات، وما نسبته 0.0% التعليم، فيما نسبته 7.7% الصحة، وما نسبته 0.0% المياه، وما نسبته 0.0% القضاء، بينما ما نسبته 7.7% حوادث، وما نسبته 0.0% عمل وعمال، وما نسبته 0.0% هدم منازل، وما نسبته 3.8% شؤون إسرائيلية، وما نسبته 11.5% السياسات والعلاقات الخارجية، بينما ما نسبته 3.8% أخرى، وعلى خلاف صحيفة القدس التي لم يخلو أي من موضوعات الحدث إلا وتناولته بنسب متفاوتة ارتفعت وانخفضت من موضوع لآخر، اقتصر تناول صحيفة نيويورك تايمز على بعض الموضوعات كالإستيطان الذي احتل أعلى النسب، وحل الدولتين والسياسيات والعلاقات الخارجية والشؤون الإسرائيلية وموضوعات الصحة والمعابر ورفع

الأذان وتهويد القدس، فيما لم تتناول خلال فترة الدراسة التحليلية أي من موضوعات المرأة والفن والتراث، والأسرى والمعتقلين والانقسام الفلسطيني والتنمية والإعمار وغيرها من الموضوعات، وبطبيعة الحال كون صحيفة القدس فلسطينية يتوجب عليها تناول كافة الموضوعات التي تهم المجتمع الفلسطيني بالدرجة الأولى، بينما الأمر مختلف بالنسبة لصحيفة نيويورك تايمز عالمية الإنتشار، فهي تنتقي ما يهمها ويتناسب مع سياسيتها التحريرية من أخبار وأحداث متنوعة.

3. شخصيات الحدث:

جدول (30) شخصيات الحدث

شخصيات الحدث	دستورية		دبلوماسية		حكومية		رئاسية		أكاديمية		مجتمع مدني	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	47	3.9	11	0.9	357	29.8	42	3.5	21	1.8	131	10.9
نيويورك تايمز	4	15.4	1	3.8	4	15.4	3	11.5	0	0.0	0	0.0
شخصيات الحدث	مواطنون		سياسية		عسكرية		إعلامية		أخرى		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	193	16.1	107	8.9	64	5.3	212	17.7	14	1.2	1199	100
نيويورك تايمز	2	7.7	4	15.4	6	23.1	0	0.0	2	7.7	26	100

شكل (22) شخصيات الحدث

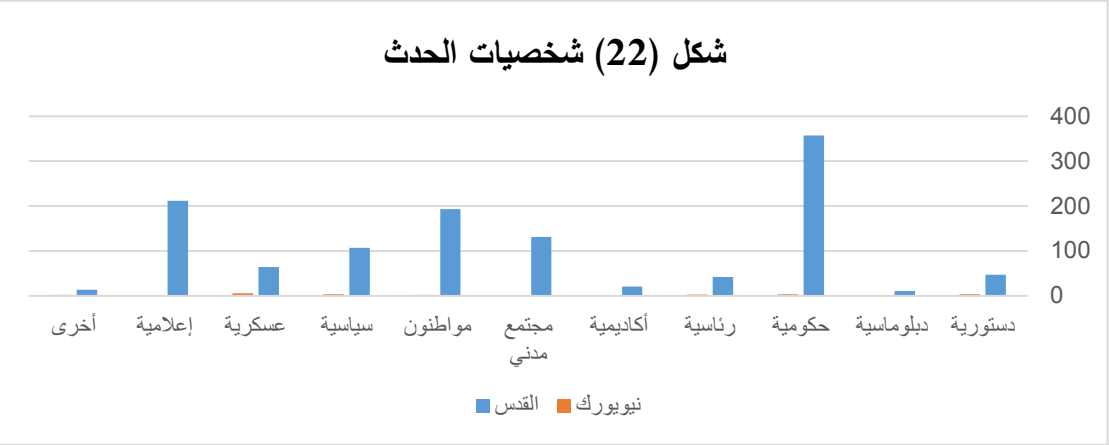

يوضح جدول (30) أن ما نسبته 3.9% من شخصيات الحدث في صحيفة القدس شخصيات دستورية، بينما ما نسبته 0.9% دبلوماسية، وما نسبته 29.8% حكومية، وما نسبته 3.5% رئاسية، وما نسبته 1.8% أكاديمية، وما نسبته 10.9% شخصيات المجتمع المدني، فيما ما نسبته 16.1% مواطنون، وما نسبته 8.9% سياسية، وما نسبته 5.3% عسكرية، وما نسبته 17.7% إعلامية، وما نسبته 1.2% أخرى.

ويبين أن ما نسبته 15.4% من شخصيات الحدث في صحيفة نيويورك تايمز هي دستورية، بينما ما نسبته 3.8% دبلوماسية، وما نسبته 15.4% حكومية، وما نسبته 11.5% رئاسية، وما نسبته 0.0%

أكاديمية، وما نسبته 0.0% مجتمع مدني، وما نسبته 7.7% مواطنون، وما نسبته 15.4% سياسية، وما نسبته 23.1% عسكرية، فيما ما نسبته 0.0% هي إعلامية، وما نسبته 7.7% أخرى. ويلاحظ أن شخصيات الحدث الحكومية والإعلامية والمواطنون غلبت على موضوعات صحيفة القدس، بينما في صحيفة نيويورك تايمز غلبت الشخصيات العسكرية والرئاسية والدستورية، ولم تعتمد صحيفة نيويورك تايمز على الشخصيات الأكاديمية والإعلامية والمجتمع المدني في أي من موضوعاتها، بعكس صحيفة القدس التي اعتمدت عليها بنسب متفاوتة حسب طبيعة الموضوعات.

4. منطقة الحدث:

جدول (31) منطقة الحدث

منطقة الحدث	قطاع غزة		الضفة الغربية		القدس		الأراضي المحتلة عام 1948م		خارج فلسطين		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	184	15.3	575	48.0	83	6.9	228	19.0	129	10.8	1199	100
نيويورك تايمز	3	11.5	10	38.5	9	34.6	3	11.5	1	3.8	26	100

شكل (23) منطقة الحدث

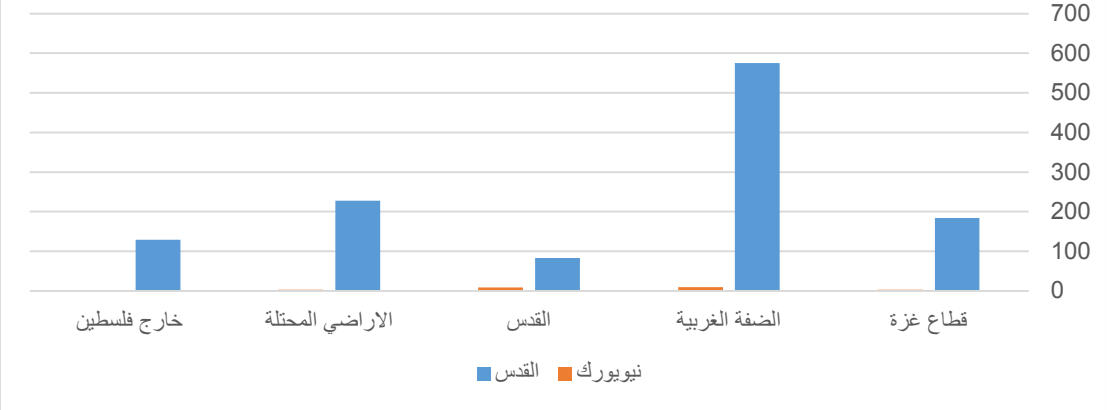

يوضح جدول (31) أن ما نسبته 15.3% من الأحداث التي تناولتها صحيفة القدس هي من محافظات قطاع غزة، بينما ما نسبته 48.0% من محافظات الضفة الغربية، وما نسبته 6.9% كانت من مدينة القدس، فيما ما نسبته 19.0% من مناطق الأراضي المحتلة عام 1948م، وما نسبته 10.8% من خارج فلسطين.

ويبين أن ما نسبته 11.5% من الأحداث التي تناولتها صحيفة نيويورك تايمز فيما يخص القضية الفلسطينية كانت من محافظات قطاع غزة، بينما ما نسبته 38.5% هي محافظات الضفة الغربية، وما نسبته 34.6% من مدينة القدس، فيما ما نسبته 11.5% من مناطق الأراضي المحتلة عام 1948م، وما نسبته

3.8% من خارج فلسطين. واحتلت محافظات الضفة الغربية النسبة الأكبر من التغطية في صحيفتي القدس في ونيويورك تايمز، تلاها الأحداث من الأراضي المحتلة عام 1948م، والقدس ومحافظات قطاع غزة، وهذا يعود إلى طبيعة محافظات الضفة الغربية التي تكثر فيها المستوطنات والاقتحامات المتكررة لقوات الاحتلال والمواجهات والأحداث الساخنة، بعكس باقي المحافظات التي تنخفض بها نسبة هذه المواجهات والاقتحامات.

5. مصادر التغطية:

جدول (32) مصادر التغطية

مصادر التغطية	مراسلين		شهود عيان		صحف ومجلات		إذاعات		فضائيات		وكالات أنباء	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	273	22.8	11	0.9	63	5.3	52	4.3	33	2.8	52	4.3
نيويورك تايمز	5	19.2	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	18	69.2

مصادر التغطية	مواقع الالكترونية		مؤتمر/ تصريح صحفي		بيانات		دوائر العلاقات العامة		لم نذكر		أخرى	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	89	7.4	72	6.0	102	8.5	33	2.8	396	33.0	23	1.9
نيويورك تايمز	2	7.7	0	0.0	0	0.0	0	0.0	1	3.8	0	0.0

شكل (24) مصادر التغطية

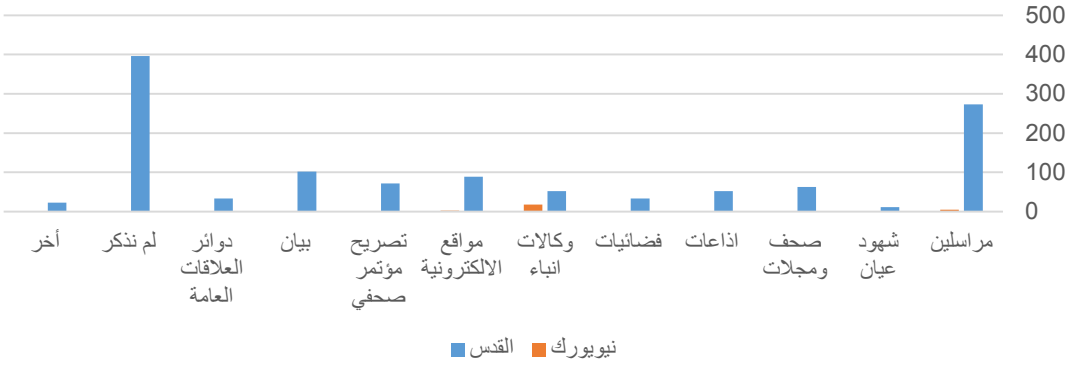

يبين جدول (32) أن صحيفة القدس تعتمد في مصادر تغطيتها للأحداث على المراسلين بنسبة 22.8%، وعلى شهود العيان بنسبة 0.9%، بينما تعتمد على الصحف والمجلات بنسبة 5.3%، وعلى الإذاعات بنسبة 4.3%، وعلى الفضائيات بنسبة 2.8%، بينما ما نسبته 4.3% من مصادر تغطيتها ارتكزت على وكالات الأنباء، وما نسبته 7.4% على المواقع الإلكترونية، وما نسبته 6.0% على التصريحات والمؤتمرات الصحفية، وما نسبته 8.5% على البيانات، وما نسبته 2.8% على دوائر العلاقات العامة، وما نسبته 1.9% أخرى، فيما لم تأتِ على ذكر المصدر بنسبة 33.0%.

ويوضح أن صحيفة نيويورك تايمز تعتمد بنسبة 19.2% من مصادر تغطيتها للأحداث على المراسلين، وبنسبة 0.0% على شهود العيان والصحف والمجلات والإذاعات والفضائيات، فيما تركز اعتمادها على وكالات الأنباء بنسبة 69.2%، وبما نسبته 7.7% على المواقع الإلكترونية، بينما لم تعتمد في أي من موضوعاتها خلال فترة الدراسة التحليلية على التصريحات أو المؤتمرات الصحفية أو البيانات أو دوائر العلاقات العامة، ولم تأتِ على ذكر المصدر فيما نسبته 3.8% . ويلاحظ أن صحيفة القدس لم تأتِ على ذكر المصدر فيما نسبته (33.0%) من الأحداث المنشورة خلال فترة الدراسة التحليلية، بينما سجلت صحيفة نيويورك تايمز نسبة (3.8%)، وهي نسبة منخفضة مقارنة بصحيفة القدس، مما يدلل على أن صحيفة نيويورك تايمز أكثر التزاماً بالمعايير المهنية، وهذا ينسجم مع ارتفاع نسبة اتجاهات التغطية الإيجابية في صحيفة نيويورك تايمز كما هو موضح في جدول (33)، علاوة على ارتفاع نسبة اعتمادها على وكالات الأنباء وانخفاض نسبة اعتمادها على المراسلين، بعكس صحيفة القدس التي انخفضت نسبة اعتمادها على وكالات الأنباء، ولربما هذا يعود إلى قوة الموارد المالية لصحيفة نيويورك تايمز، مما يتيح لها إمكانية الإشتراك والحصول على الأخبار من وكالات الأنباء.

6.اتجاهات التغطية:

جدول (33) اتجاهات التغطية

اتجاهات التغطية	ايجابية		محايدة		سلبية		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	700	58.4	470	39.2	29	2.4	1199	100
نيويورك تايمز	16	61.5	3	11.5	7	27.0	26	100

شكل (25) اتجاهات التغطية

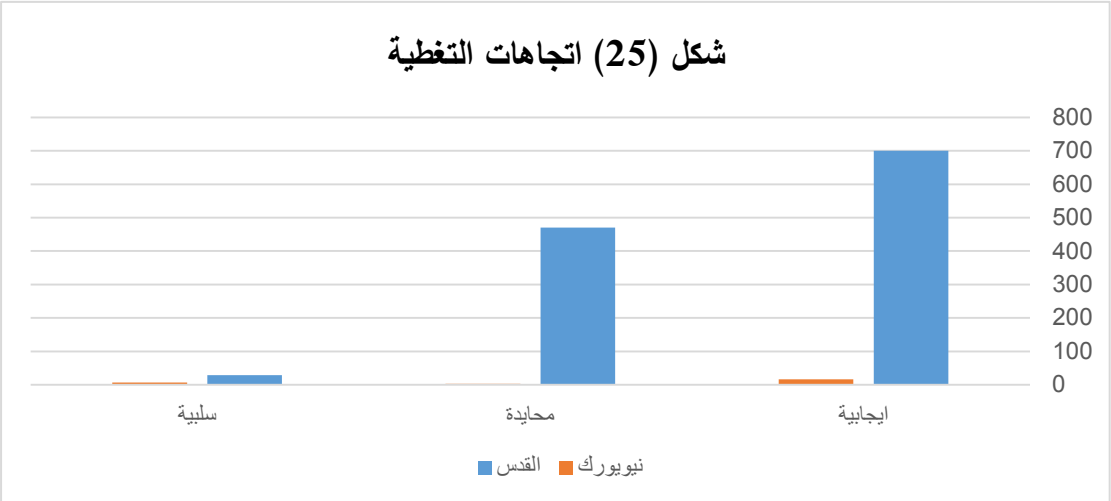

يوضح جدول (33) أن ما نسبته 58.4% من اتجاهات التغطية في صحيفة القدس هي اتجاهات ايجابية، وما نسبته 39.2% اتجاهات محايدة، بينما ما نسبته 2.4% اتجاهات سلبية.

ويبين أن ما نسبته 61.5% من اتجاهات التغطية في صحيفة نيويورك تايمز هي اتجاهات ايجابية، بينما ما نسبته 11.5% اتجاهات محايدة، وما نسبته 27.0% اتجاهات سلبية. ويلاحظ أن نسبة الاتجاهات السلبية أتت متدنية (2.4%) في صحيفة القدس، فيما سجلت نسبة مرتفعة (27.0%) في صحيفة نيويورك تايمز، ولربما هذا يعود إلى انحياز الصحافة الأمريكية بشكل خاص والإعلام الغربي بشكل عام إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ثانيا: تحليل فئات كيف قيل:

1. التعليقات:

جدول (34) التعليقات

التعليقات	عدد التعليقات		اتجاهات التعليقات المؤيدة		اتجاهات التعليقات غير المؤيدة		اتجاهات التعليقات المحايدة		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	69	50.0	6	4.3	55	39.9	8	5.8	138	100
نيويورك تايمز	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0

شكل (26) التعليقات

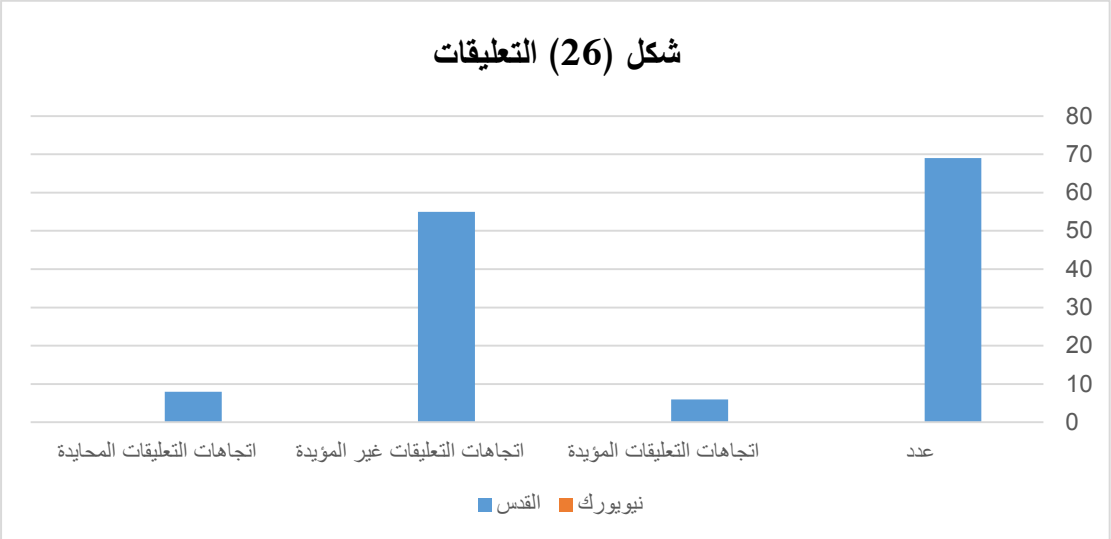

يبين جدول (34) أن عدد التعليقات في صحيفة القدس سجلت نسبة 50.0% على الموضوعات المنشورة خلال فترة الدراسة التحليلية، منها ما نسبته 4.3% تعليقات مؤيدة، وما نسبته 39.9% تعليقات غير المؤيدة، فيما نسبته 5.8% تعليقات محايدة.

ويوضح أن عدد التعليقات نسبتها 0.0% في صحيفة نيويورك تايمز، رغم أن الصحيفتين تتيحان المجال للمجمهور للتعليق على المحتوى الإعلامي، إلا أن جمهور صحيفة القدس أكثر تفاعلاً مع هذه الخاصية من جمهور نيويورك تايمز، وتتيح خاصية التعليقات لإدارة الصحيفة معرفة درجة الأثر أو رجع الصدى، وهو الأمر الذي لا يمكن قياسه أو التعرف عليه في الصحافة التقليدية.

2. روابط النشر:

جدول (35) روابط النشر

الروابط	داخلية		خارجية		مواقع التواصل الاجتماعي		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	1199	100.0	1199	100.0	1199	100.0	1199	100
نيويورك تايمز	26	100.0	26	100.0	26	100.0	26	100

شكل (27) روابط النشر

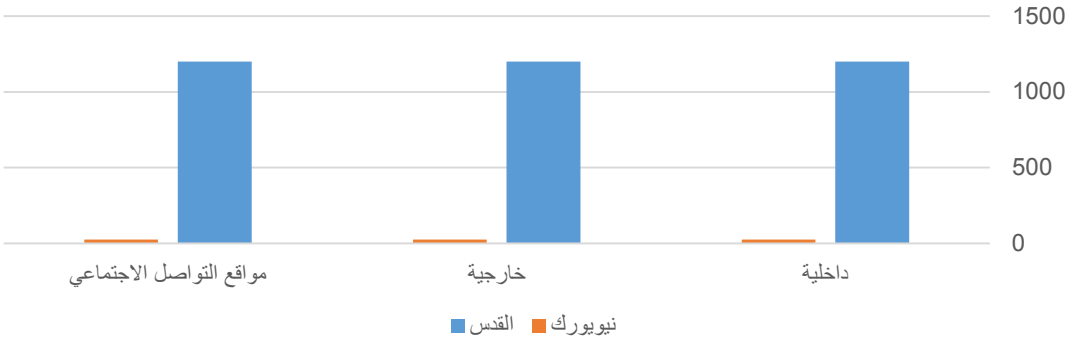

يبين جدول (35) أن صحيفتي القدس ونيويورك تايمز، تعتمدان في نشر المواد الصحفية على الروابط الداخلية والخارجية إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي على حد سواء بنسبة 100% . وهو أمر يميز الصحيفتين ويسهل آلية تصفح الموضوعات المتنوعة حسب رغبة المتصفح.

3.دورية التحديث:

جدول (36) دورية التحديث

دورية التحديث	على مدار الساعة		يومياً		أسبوعياً		أخرى		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	1199	100.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	1199	100
نيويورك تايمز	26	100.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	26	100

شكل (28) دورية التحديث

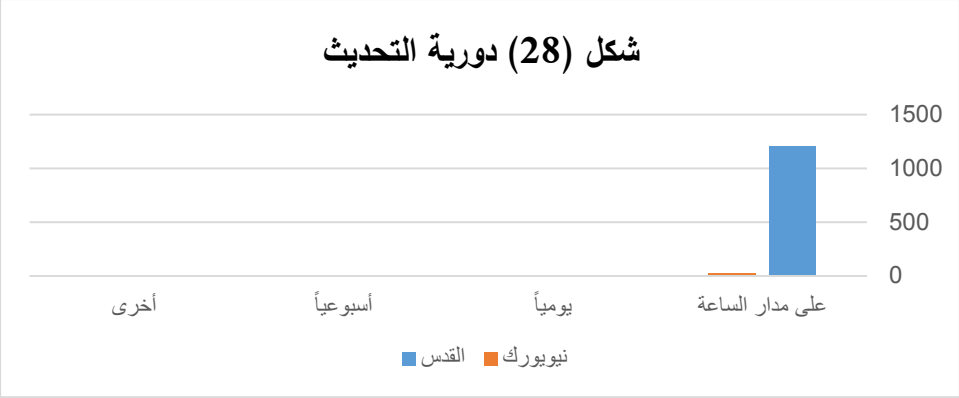

يبين جدول (36) أن صحيفتي القدس ونيويورك تايمز، تحدثان المحتوى الإعلامي في الموقعين الإلكترونيين على مدار الساعة بنسبة 100% ، الأمر الذي يدلل على أن الصحيفتين تواكبان الأحداث أولاً بأول لحظة وقوعها، وتعتبر خاصية تحديث المحتوى من أهم ما يميز الصحافة الإلكترونية.

4. العناصر التفاعلية:

جدول (37) العناصر التفاعلية

العناصر التفاعلية	صورة		مجسم توضيحي		فيديو		صوت		كاركتير		أخرى		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	1199	100.0	5	0.4	32	2.7	1199	100.0	0	0	2	0.2	1199	100
نيويورك تايمز	26	100.0	0	0.0	3	11.5	0	0.0	0	0.0	0	0.0	26	100

شكل (29) العناصر التفاعلية

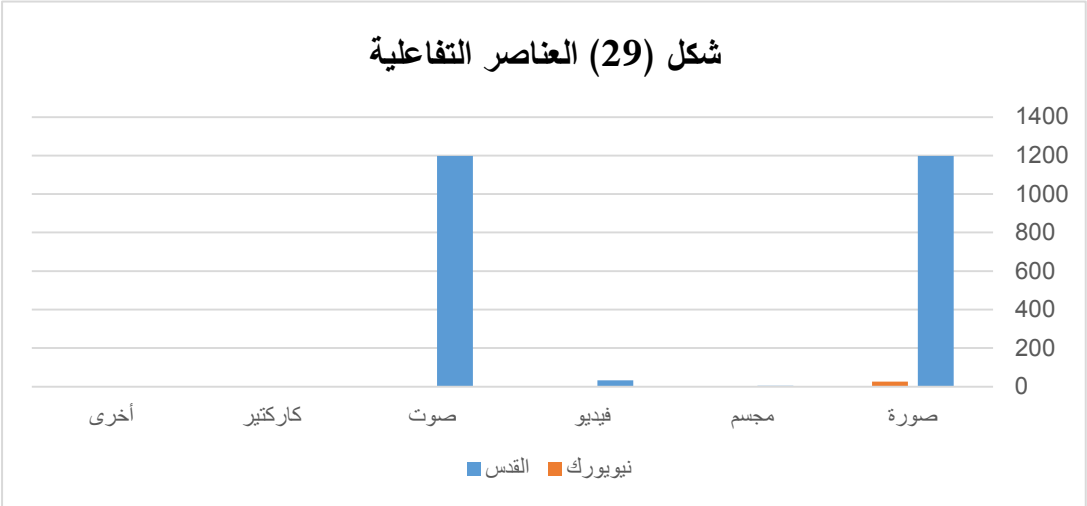

يبين جدول (37) أن الصورة تحتل نسبة 100.0% من العناصر التفاعلية في صحيفة القدس، بينما جاءت المجسمات بنسبة 0.4%، والفيديو بنسبة 2.7%، وما نسبته 100.0% للأصوات "أي إمكانية سماع نص المحتوى بالصوت"، وما نسبته 0.2% عناصر أخرى.

ويوضح أن ما نسبته 100.0% من العناصر التفاعلية في صحيفة نيويورك هي الصور، بينما ما نسبته 0.0% هي المجسمات، وما نسبته 11.5% مقاطع الفيديو، وما نسبته 0.0% للأصوات والعناصر الأخرى. ويلاحظ أن الصور احتلت نسبة (100.0%) من العناصر التفاعلية في صحيفتي القدس ونيويورك تايمز، ارتفعت نسبة استخدام وتدعيم المحتوى بمقاطع الفيديو في صحيفة نيويورك تايمز مقارنة بنسبة صحيفة القدس، إلا أن صحيفة القدس تميزت في إضافة عنصر الصوت، وهو ما يتيح للمتلقي سماع نص المحتوى بالصوت، وهذه الميزة تمكن ضعفاء القراءة من تصفح الموقع والاستماع إلى نصوص ومحتويات المواد المنشورة.

5. شكل التغطية:

جدول (38) شكل التغطية

شكل التغطية	أخبار		تقارير		حوارات		تحقيقات		مقالات		قصص صحافية		أخرى		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	763	63.6	374	31.2	29	2.4	0	0.0	4	0.3	29	2.4	0	0.0	1199	100
نيويورك تايمز	3	11.5	20	76.9	0	0.0	0	0.0	1	3.8	2	7.7	0	0.0	26	100

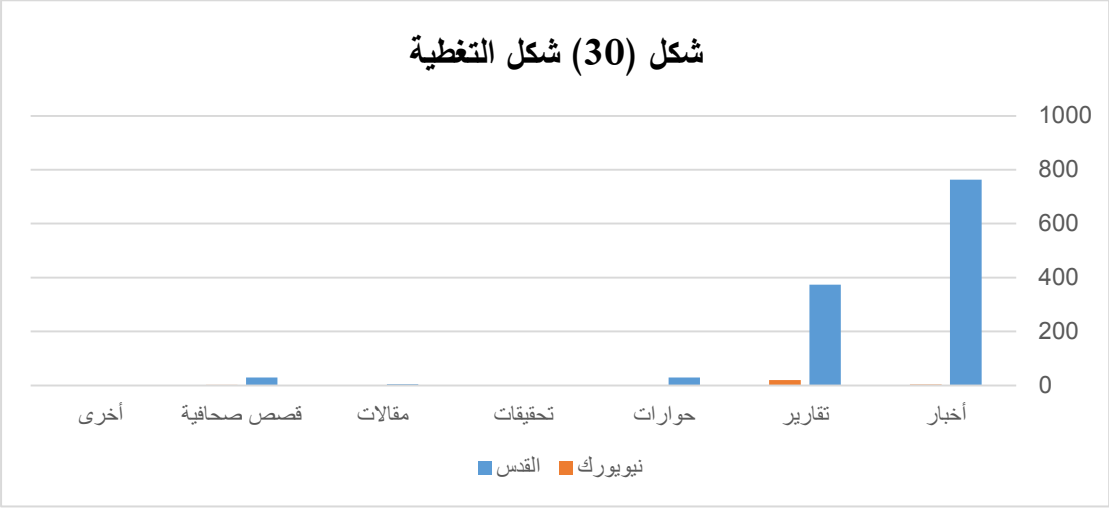

يوضح جدول (38) أن ما نسبته 63.6% من أشكال التغطية في صحيفة القدس هي الأخبار، بينما ما نسبته 31.2% التقارير، وما نسبته 2.4% الحوارات، وما نسبته 0.0% التحقيقات، فيما ما نسبته 0.3% المقالات، وما نسبته 2.4% القصص الصحافية.

ويبين أن ما نسبته 11.5% من أشكال التغطية في صحيفة نيويورك تايمز هي الأخبار، بينما ما نسبته 76.9% التقارير، وما نسبته 0.0% الحوارات والتحقيقات، فيما ما نسبته 3.8% المقالات، وما نسبته

7.7% القصص الصحافية. ويتضح أن الأخبار والتقارير أكثر الأشكال التحريرية المستخدمة في صحيفتي القدس ونيويورك تايمز، وتتفق هذه النسب ما النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، إذ أوضحت أن ما نسبته 77.8% من عينة الدراسة يعتبرون أن الأخبار من أكثر الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، تلاها التقارير بنسبة 58.9% كما هو مبين في جدول (17)، كما يشار إلى انخفاض نسبة الحوارات والمقالات والقصص الصحفية في الصحيفتين وانعدمت التحقيقات، ولربما يعود ذلك لما أظهرته نتائج مصادر التغطية في جدول (32) من ضعف اعتماد الصحيفتين على المراسلين، وانتقاء الأخبار من وكالات الأنباء ونحوها من وسائل الاتصال.

6.طبيعة التغطية:

جدول (39) طبيعة التغطية

طبيعة التغطية	تثقيف		إخبار		تحليل وتفسير		المجموع	
الصحف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القدس	18	1.5	1114	92.9	68	5.7	1199	100
نيويورك تايمز	1	3.8	20	76.9	5	19.2	26	100

شكل (31) طبيعة التغطية

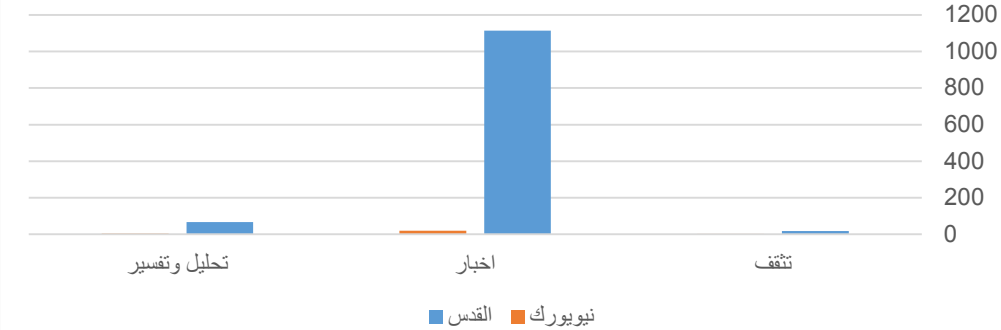

يبين جدول (39) أن طبيعة التغطية الإعلامية تتركز على الإخبار أكثر منها للتثقيف أو التحليل والتفسير، بنسبة 92.9% في صحيفة القدس، ونسبة 76.9% في صحيفة نيويورك تايمز، في حين سجلت نسبة 1.5% للتثقيف في صحيفة القدس ونسبة 3.8% في صحيفة نيويورك تايمز، ونسبة 5.7% للتحليل والتفسير في صحيفة القدس، ونسبة 19.2% في صحيفة نيويورك تايمز، وبطبيعة الحال فإن انخفاض نسبة التثقيق والتحليل والتفسير تعود إلى ضعف الإعتماد على الأشكال التحريرية التي من شأنها تأدية هذه الوظائف كالمقالات والقصص الصحفية، كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية في جدول (17) ونتائج الدراسة التحليلية في جدول (38).

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. الصحافة الإلكترونية الفلسطينية تراعي أحياناً المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني، بسبب تأثير التوجهات السياسية والعقائدية والفكرية.

2. عدم إقرار ضوابط وتشريعات قانونية يشجع على عدم مراعاة المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني.

3. النشر الإلكتروني غير المهني يؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري بدرجة كبيرة.

4. إن المسؤولية الاجتماعية والضوابط التشريعية تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية.

5. إن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية تتمتع بحرية محدودة.

6. تفرد صحيفة القدس مساحات واسعة لتغطية الأحداث السياسية الجارية، وتستخدم أشكال تحريرية وفنية متنوعة.

7. توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي الفلسطيني من الانتهاكات والقرصنة التي يتعرض لها يزيد من درجة فاعليته بدرجة كبيرة.

8. توسيع نطاق التغطية الإعلامية والالتزام بالمصداقية والمهنية يسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية الفلسطينية.

9. من العوامل المؤثرة في تطوير الأداء الصحفي: (الالتزام بميثاق شرف المهنة، زيادة الاهتمام بالتدريب المهني المتخصص).

10. الأخبار والتقارير أكثر الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدمها صحيفتي القدس ونيويورك تايمز.

11. تهتم صحيفتي القدس ونيويورك تايمز بالأحداث السياسية، بينما أكثر من الأحداث الثقافية والاجتماعية والدينية.

12. إن صحيفة القدس لم تأتِ على ذكر المصدر فيما نسبته (33.0%) من المواد المنشورة خلال فترة الدراسة التحليلية.

13. إن صحيفة نيويورك تايمز أكثر التزاماً بالمعايير المهنية في النشر الإلكتروني.

14. شكلت نسبة اتجاهات التغطية الإيجابية في موقع صحيفة نيويورك تايمز 61.5%، مقابل 58.4% في موقع صحيفة القدس.

15. تدني نسبة اتجاهات التغطية السلبية في صحيفة القدس (2.4%)، وارتفاعها في نيويورك تايمز (27.0%).

16. جمهور صحيفة القدس أكثر تفاعلاً في التعليق على المواد المنشورة من جمهور نيويورك تايمز.

17. أن صحيفتي القدس ونيويورك تايمز تستخدمان العناصر التفاعلية بنسبة كبيرة لاسيما الصور والفيديو.

18. ضعف اعتماد صحيفة نيويورك تايمز على المراسلين، وتركيزها على وكالات الأنباء في انتقاء الأخبار.

19. طبيعة التغطية الإعلامية في صحيفتي القدس ونيويورك تايمز تتركز على الإخبار أكثر من التثقيف و التحليل والتفسير.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. إقرار وتفعيل ضوابط تشريعية وقانونية ناظمة للصحافة الإلكترونية الفلسطينية.
2. زيادة الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني.
3. تجنب المصادر غير الموثوقة في النشر الإلكتروني.
4. التحلي بالمسؤولية الاجتماعية والمعايير المهنية والأخلاقية تجاه المجتمع والرأي العام، وتعزيز الرقابة المهنية في النشر الإلكتروني.
5. مواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية والتقنية الحديثة في مجال الاتصال والاستفادة من خبرات الصحف الأجنبية.
6. زيادة الاهتمام بالبرامج التدريبية المهنية والمتخصصة لتطوير الأداء الصحفي.
7. الحرص على توخي الدقة والموضوعية مراعاة المصداقية والمهنية في النشر الإلكتروني.
8. استقطاب محررين ومراسلين مهرة وإتباع أشكالاً وأسالیباً متنوعة في التحرير.
9. توفير الحرية والمناخ الصحفي المناسب للعمل في أجواء مهنية.
10. توسيع نطاق التغطية الإعلامية وزيادة الاهتمام بالمضمون.

11. الاهتمام بالمضمون وتوسيع نطاق التغطية الإعلامية.
12. التنويع في استخدام العناصر التفاعلية وعدم اقتصارها على الصور والفيديو.
13. زيادة الاهتمام بالتحليل والتفسير والتثقيف في طبيعة تغطية الأحداث المتنوعة.
14. توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي العربي والفلسطيني الذي يتعرض للانتهاك والقرصنة.
15. السعي لإعلاء قيم الحريات الصحفية في ظل حماية قانونية ودستورية للصحفي والمجتمع.

الخاتمة

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد الصادق الأمين عليه أفضل الصلاة والتسليم، اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا ، إنك أنت العليم الحكيم ، أسألك اللهم وبحمدك أن تنفعنا بما علمتنا.

بحمد الله وتوفيقه تم الانتهاء من كتابة دراستنا المتواضعة والتي صيغت في أربعة فصول ، وحملت عنوان: "المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية" دراسة تحليلة مقارنة بين صحيفتي القدس ونيويورك تايمز الأمريكية. وقد توصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات الهامة التي من شأنها الارتقاء بأخلاقيات العمل الصحفي، وتطوير الصحافة الفلسطينية وزيادة فاعليتها.

وما اجتهدت في كتابة هذه الرسالة وما بذلت فيه من جهد فهو من فضل ربي عز وجل، وأتمنى أن تكون هذه الرسالة قد استوفت جوانب الموضوع فنرجو من العلي القدير أن ينال البحث الذي بين أيديكم الرضا والقبول والاستحسان .

هذا جُهد مُقِل، لا ندعي فيه الكمال ولكن عذرنا أنا بذلنا فيه قصارى جهدنا فإن أصبنا فذاك مرادنا وإن أخطئنا فلنا شرف المحاولة والتعلم ولا نزيد على ما قاله عماد الأصفهاني: "رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل" ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

وأخيراَ بعد أن تقدمنا باليسير في هذا المجال الواسع ، نسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجعلنا من الذاكرين له ، وأن ينفعنا بما كتبنا ، وأن يوفقنا في الدنيا والآخرة ، إنه جواد كريم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- **المراجع العربية**

أولاً/ الكتب:

1. أبو كريشة، عبد الرحيم (1999م): **البحث العلمي- الخطوات والإجراءات في البحث الاجتماعي**، بدون ط ، دار المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة.
2. الأغا، إحسان (1997م): **البحث التربوي عناصره، مناهجه، أدواته**، ط1 ، مطبعة مقداد، غزة.
3. الإمام الغزالي، **إحياء علوم الدين**، بدون ط، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
4. أمين، رضا عبد الواحد (2007م): **الصحافة الإلكترونية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
5. برجنتال، توماس، وآخرون (1977م): **حقوق الإنسان**، ترجمة جورج عزيز، بدون ط، مكتبة غريب، القاهرة.
6. بن عبود، عبد الغني (1979م): **قضية الحرية وقضايا أخرى، سلسلة الإسلام وتحديات العصر رقم 7**، بدون ط، دار الفكر العربي، القاهرة.
7. بوتر، ديبورا (2006م): **دليل الصحافة المستقلة**، إصدار وزارة الخارجية الأمريكية.
8. تربان، ماجد سالم (2008م): **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، ط1، مكتبة الجزيرة، غزة .
9. تربان، ماجد سالم (2008م): **الإنترنت والصحافة الإلكترونية** "**رؤية مستقبلية**"، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
10. ثابت، سعيد بن علي (1412هـ): **الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام**، بدون ط، دار عالم الكتب، الرياض.
11. جابر، سامية محمد (1984م): **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، دار المعرفة الجماهيرية، الإسكندرية.
12. الجرجاوي، زياد محمود (2010م): **القواعد المنهجية لبناء الاستبيان**، بدون ط، جامعة القدس المفتوحة، غزة.

13. الجوزية، ابن القيم (2002م): **الداء والدواء**، ط1 ، مكتبة الصفا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
14. حسام الدين، محمد (2003م): **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، بدون ط، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة.
15. حسن، عبد الباسط محمد (1982م): **علم الاجتماع الصناعي**، بدون ط، مكتبة غريب، القاهرة.
16. حسن، مصطفى و بدوي، عبد المجيد (1991م): **قاموس الصحافة والإعلام**، بدون ط، المجلس الدولي للغة الفرنسية، لبنان.
17. حسين، سمير (1984م): **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام**، بدون ط ، عالم الكتب، القاهرة.
18. الخرساني، أحمد بن الحسين و البيهقي، أبو بكر (2003م): **السنن الكبرى**، تحقيق: عطا، محمد عبد القادر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.
19. الخطيب، محمد عبد الفتاح (2007م): **حرية الرأي في الإسلام: مقاربة في التصور والمنهجية**، ط1، الدوحة.
20. الخوري، طارق موسى (2004م): **أخلاقيات الصحافة النظرية والواقع**، بدون ط، عمان.
21. الداقوقي، إبراهيم (1986م): **قانون الإعلام–نظرية جديدة في الدراسات الإعلامية الحديثة**، بدون ط، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد.
22. الرازي، محمد بن أبي بكر (1967م): **مختار الصحاح**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
23. الرحيلي، حمود بن أحمد (2004م): **منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام**، ط1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
24. شفيق، حسين (2006م): **الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في الإعلام**، ط2، رحمة برس للطباعة والنشر، القاهرة.
25. صابات، خليل و عبد العظيم، جمال (2001م): **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**، ط9، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
26. الصديق، مختار عثمان (2006م): **مناهج البحث العلمي**، ايثار للطباعة، الخرطوم.

27. عبد الحميد، محمد، (2004م): **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2 ، عالم الكتب، القاهرة.
28. عبيدات، ذوقان و عدس، عبد الرحمن، و عبد الحق، كايد (2001): **البحث العلمي– مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
29. العساف، صالح (1995م): **دليل الباحث في العلوم السلوكية**، بدون ط، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ومكتبة العبيكان، الرياض.
30. عقل، محمود عطا (2006م): **القيم المهنية**، بدون ط ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
31. علي، مقداد يالجن محمد (2003م): **علم الأخلاق الإسلامية**، ط2، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض.
32. غازي، خالد محمد (2016م): **الصحافة الإلكترونية العربية: الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح**، وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة.
33. الغباشي، شعيب (2010م): **بحوث الصحافة الإلكترونية**، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
34. الغزالي، محمد (2002م): **جدد حياتك**، ط1، دار الرحاب، الجزائر.
35. فهمي، خالد مصطفى (2003م): **المسؤولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية**، ط1، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية.
36. فهمي، محمد سيد (1984م): **الإعلام من المنظور الاجتماعي**، بدون ط، دار المعارف، الإسكندرية.
37. الفيروزآبادي، مجد الدين (2005م): **القاموس المحيط**، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
38. كاتب، سعود صالح (2003م): **الإعلام القديم والإعلام الجديد**، بدون ط، مكتبة الشروق، جدة.
39. كنعان، علي (2014م): **الصحافة مفهومها وأنواعها**، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن.
40. اللبان، شريف درويش و عبد المقصود، هشام عطية (2008م): **مقدمة في مناهج البحث الإعلامي**، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

41. محمد، السيد بخيت (2000م): **الصحافة والإنترنت**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
42. محمد، محمد سيد (1403هـ): **المسؤولية الإعلامية في الإسلام**، بدون ط، مكتبة الخانجي، القاهرة ومكتبة الرفاعي، الرياض.
43. المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل (2000م): **المحكم والمحيط الأعظم**، بدون ط، دار الكتاب العلمية، بيروت.
44. المشاقبة، بسام عبد الرحمن (2012م): **فلسفة التشريعات الإعلامية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
45. مقدم، سعيد (1997م): **أخلاقيات الوظيفة العمومية – دراسة نظرية تطبيقية**–، ط1، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، جوان.
46. مكاوي، حسن عماد (1994م): **أخلاقيات العمل الإعلامي**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
47. **الموسوعة الفلسفية**، وضع لجنة من العلماء السوفيت، ترجمة سمير كرم، ط7، دار الطليعة، بيروت.
48. النجار، عماد عبد الحميد (1985م): **الوسيط في تشريعات الصحافة**، بدون ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
49. نصر، حسني محمد (2003م): **الإنترنت والإعلام – الصحافة الإلكترونية**، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت.
50. نصر، حسني محمد و عبد الرحمن، سناء (2003م): **التحرير الصحفي في عصر المعلومات**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات.
51. النيسابوري، مسلم بن الحجاج (1997م): **صحيح مسلم**، باب تحريم الظلم، كتاب البر والصلة والآداب، تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد، بدون ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
52. هاتلنج، جون (1981م): **أخلاقيات الصحافة**، ترجمة عبد الرؤوف، كمال، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
53. هندي، إحسان (1985م): **قوانين المطبوعات والنشر في دول الخليج العربي**، بدون ط، مكتبة الإمارات، العين.

54. هوهنبرج، جون (1990): **الصحفي المحترف**، ترجمة: عبد الرؤوف، كمال، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

ثانياً/ الدوريات:

1. أبو شنب، حسين (2009م): مدى التزام القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام العاملة في فلسطين بأخلاقيات المهنة في ضوء الانقسام الفلسطيني، ورقة علمية مقدمة إلى **المؤتمر العلمي الخامس لشعبة علوم الإعلام-أخلاقيات ممارسة العمل الصحفي**، الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام، القاهرة.
2. البادي، محمد محمد (1997م): الإطار التربوي لقضية الأخلاقيات المهنية في وسائل الاتصال الجماهيرية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة، العدد الأول.
3. بسيسو، مؤمن (2005م): الصحافة الالكترونية الفلسطينية بين آفاق النزاهة والمهنية وآفات التعصب والانغلاق، **مقال منشور**، شبكة الإنترنت للإعلام العربي "أمين".
4. حجازين، فايق و مخائيل، نجادات و عقلة، علي (2016م): المعايير المهنية للقائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار في وكالة الأنباء الأردنية-بترا، **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، العدد 15، جامعة الملك سعود، الرياض.
5. الحيدري، عبد الله الزين (2010م): الإعلام الجديد: النظام والفوضى، بحث محكم ومنشور، **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، العدد السادس، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود، الرياض.
6. الدبيسي، عبد الكريم علي (2011م): المعايير المهنية للصحافة الإلكترونية الأردنية، بحث محكم ومنشور، **المجلة العراقية للمعلومات**، المجلد الثاني عشر، العددان 1-2، بغداد.
7. الدلو، جواد راغب (2007م) الإعلام الفلسطيني.. واقع وتطلعات، دراسة مقدمة **لمؤتمر كتلة الصحفي الفلسطيني**، غزة.
8. الشحود، علي بن نايف، **الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي ومآل المستقبل**، بدون دار نشر، متوفر على المكتبة الشاملة.
9. الطويسي، باسم (2008م): ما هي المهنية الإعلامية (1)، **مقال منشور**، صحيفة الغد الأردنية.

10. عمران، أميمة محمد (2009م): الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الالكترونية المصرية، **دراسة ميدانية**، مؤتمرات كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة.
11. الغريب، سعيد محمد (2001م): الصحافة الإلكترونية والورقية، دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الإلكترونية المصرية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة.
12. الفاصد، أريان (1999) حرية التعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، **سلسلة التقارير القانونية (9)**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.
13. مهدي، محمد عبود، أخلاقيات العمل الصحفي – المفهوم والممارسة، **مجلة أهل البيت**، العدد الثالث.
14. الموسى، عصام سليمان (2005م): الضوابط المهنية والأخلاقية الإعلامية لمعالجة الجريمة والإنحراف في المجتمع العربي، الندوة العلمية الإعلام والأمن، **مركز الدراسات والبحوث**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

ثالثاً/ الرسائل الجامعية:

1. أبو عياش، حافظ (2008): دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمغرافي في الضفة الغربية – جريدة القدس نموذجها 2004–2007 ، **رسالة ماجستير**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
2. أفضل، سجاد أحمد (2009م): المسؤولية الأخلاقية وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء السنة النبوية، **رسالة دكتوراة**، جامعة علامة إقبال المفتوحة.
3. بريخ، نضال عبد الله (2015): اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م، **رسالة ماجستير**، قسم الصحافة والإعلام، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية _غزة، غزة.
4. البلداوي، لؤي مجيد (1996م): الخصائص المهنية للصحفيين العراقيين، **رسالة دكتوراة**، قسم الإعلام، كلية الإعلام، جامعة بغداد، بغداد.
5. التميمي، فواز (2004م): فاعلية استخدام نظام إدارة الجودة (آيزو –9001) في تطوير أداء الوحدات الإدارية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها ودرجة رضاهم عن هذا النظام، **رسالة دكتوراه**، جامعة عمان، الأردن.

6. جراد، منال (2013م): معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني–دراسة تحليلية، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر، غزة.
7. حمادي، محمد (2015م): مقروئية الصحف الوطنية بين المحتوى والتسويق الإعلامي، **رسالة دكتوراة**، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر.
8. خلف، سهيل (2005م): حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994م وحتى عام 2004م وتأثيرها على التنمية السياسية، **دراسة ماجستير**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
9. داود، محمد حسن (2011م): الصراع السياسي الفلسطيني وأثره على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006–2008م، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر–غزة.
10. دوحان، حسن يوسف (2015م): العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحفي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية، **رسالة دكتوراة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
11. زيدان، أحمد علي محمد (2010م): اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفة نيويورك تايمز قبل الحرب الأمريكية على العراق خلال المدرة أكتوبر 2001 إلى مارس 2003م–دراسة تحليلية، **رسالة ماجستير**، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
12. شامية ، شادي و غنام، نضال (2007م): اتجاهات الصحفيين الفلسطينية في محافظة غزة نحو متابعة المواقع الالكترونية، **بحث بكالريوس**، قسم الصحافة والإعلام ، الجامعة الإسلامية–غزة، غزة.
13. طومان، أمل عبد الهادي (2010م): وسائل الإعلام الفلسطينية وأثرها في الانقسام السياسي 2006–2009م، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر، غزة.
14. العجمي، حسن ناجع (2010م): أحكام الحرية الإعلامية في القرآن، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.
15. العسولي، حاتم علي (2013م): دور الصحافة الإلكترونية العربية في التسويق للقضية الفلسطينية، **رسالة ماجستير**، كلية علوم الاتصال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

16. العقباوي، بسنت (2005م): تصميم صحيفة إلكترونية لتلاميذ المرحلة الإعدادية، **رسالة ماجستير**، قسم الإعلام وثقافة الطفل، معهد الدراسات العليا للطفولة، القاهرة.
17. عمرو، نهيل (2017م): التشريعات الإعلامية وانعكاساتها على الأداء الصحفي، **رسالة ماجستير**، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم.
18. غازي، خالد محمد (2009م): الصحافة الإلكترونية العربية الالتزام والتجاوز في الخطاب والطرح، **رسالة دكتوراة**، الجامعة الأمريكية.
19. قمر الدين، النجيب آدم (2012م): فاعلية الضوابط التشريعية للصحافة الإلكترونية"، **رسالة دكتوراة**، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة إم درمان الإسلامية، الخرطوم.
20. مصطفى، فوقة و شلغوم، حمزة (2011م): حرية التعبير وأخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر، **بحث بكالريوس**، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية، الجزائر.

رابعاً/ المقابلات:

1. د.تحسين الأسطل، مدير تحرير صحيفة الحياة الجديدة، مقابلة علمية مقننة عبر الهاتف، 2017م.
2. د.محسن الإفرنجي، أستاذ الصحافة بالجامعة الإسلامية – غزة، ورئيس تحرير الشبكة الفلسطينية للإعلام الإنساني – أنسنة، مقابلة علمية مقننة عبر الإيميل، 2017م.

خامساً/ المواقع الإلكترونية:

1. أليكسا، www.alexa.com ، متوفر بتاريخ: 2017/9/5م
2. أون مغاربية، www.onmagharebia.com ، متوفر بتاريخ: 2017/9/3م
3. خالد غازي، www.k-ghazy.com ، متوفر بتاريخ: 2017/7/1م
4. دراما ميديا، www.dramamedia.net ، متوفر بتاريخ: 2017/7/15م
5. الدرر السنية، www.dorar.net ، متوفر بتاريخ: 2017/7/15م
6. دنيا الوطن، www.alwatanvoice.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/30م
7. شبكة الجزيرة الإعلامية، www.aljazeera.net ، متوفر بتاريخ: 2017/8/30م
8. طريق الإسلام، www.islamway.com ، متوفر بتاريخ: 2017/7/31م

9. الغد، www.alghad.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/1م
10. فيس بوك، www.facebook.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/5م
11. القدس، www.alquds.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/1م
12. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، www.madacenter.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/30م
13. معجم المعاني الجامع، www.almaany.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/10م
14. مقاتل من الصراء، www.moqatel.com ، متوفر بتاريخ: 2017/5/18م
15. منتدى المحررين المصريين، www.egyeditors.com ، متوفر بتاريخ: 2017/9/3م
16. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، www.arado.org.eg ، متوفر بتاريخ: 2017/7/31م
17. الموسوعة العربية، www.arab-ency.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/5م
18. الموسوعة الفلسطينية، www.palestinapedia.net ، متوفر بتاريخ: 2017/9/3م
19. نيويورك تايمز، www.nytreprints.com ، متوفر بتاريخ: 2017/8/13م
20. وفا، info.wafa.ps ، متوفر بتاريخ: 2017/9/3م

- المراجع الأجنبية

1. Baidoun, Aseel (2014) : The Gaza Conflict 2013 and Ideologies of Israeli and Palestinian Media: A Critical Discourse Analysis, **MA Dissertation**, Unpublished , Sweden Orebro University.
2. Channel, Amani (2010): Gatekeeping and Citizen Journalism: A Qualitative Examination of Participatory Newsgathering, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the **degree of Master of Arts**, Department of Mass Communications, College of Arts and Sciences, University of South Florida, Florida.
3. Cohen, L. and Manion, L., (1984) Research Methods In Education, Croom Helm, London.
4. Hassan, Aboud,. J., (2015م): Tools of Modern Media Impact Forces: Discourse, Language and Image, **Annals of the Faculty of Arts** ,Ain Shams University, Volume 43, October -December .

5. Kim, Youngju, Lee, Joong Suk, Oh, Jeyoung, Lee, Na Yeon (2015م): Tweeting the public: journalists' Twitter use, attitudes toward the public's tweets, and the relationship with the public, **journal Information**, Communication & Society, Volume 18, 2015 - Issue 4.
6. Linehan, Hugh (2010): Journalist Ethics, Twitter and The Repoting Of Gerry Ryans Death, **Times Electronic Journal**.
7. Westerman, D. , & others, (2014): "Social Media as Information Source: Recency of Updates and Credibility of Information", **Journal of Computer-Mediated Communication** 19 , pp. 171–183.

الملاحق

ملحق (1)

استبانة الدراسة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية علوم الاتصال
قسم الصحافة والنشر

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ استبانة دراسة ميدانية

أضع بين أيديكم استبانة دراسة ميدانية خاصة برسالة دكتوراة بعنوان:

المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية

"دراسة مقارنة بين صحيفتي القدس والنيويورك تايمز"

برجاء التكرم والتفضل بتعبئة بيانتها وذلك بوضع إشارة (√) أمام الخانة التي توافق رأيك.

علماً بأن هذه المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي

ولكم جزيل الشكر لحسن تعاونكم

إعداد الطالب/ حاتم علي مصطفى العسولي

إشراف الدكتور/ مجذوب بخيت محمد توم

1438هـ/2017م

الاستبانة

الوحدة الأولى: السمات العامة

1- الاسم: ..... **(اختياري)**

2- الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

3- العمر:

☐ من 18-23 عام ☐ من 24-29 عام

☐ من 30-35 عام ☐ من 36-41 عام

☐ من 42-47 عام ☐ من 48 عام فأكثر

4- المستوى التعليمي:

☐ ثانوي ☐ دبلوم متوسط

☐ جامعي ☐ فوق الجامعي

5- التخصص العلمي:

☐ صحافة ☐ لغة عربية

☐ لغة إنجليزية ☐ ملتيميديا

☐ علوم سياسية ☐ حاسوب

☐ قانون ☐ أخرى، تذكر: .....

الوحدة الثانية: الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

1- هل تتصفح/ين المواقع الصحافية الإلكترونية ؟

☐ نعم ☐ أحياناً ☐ لا

2- إذا كنت من المتابعين للصحافة الإلكترونية الفلسطينية فما هي المواقع الصحافية الإلكترونية التي تتصفحها/يها ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

☐ القدس ☐ معاً ☐ رام الله الإخباري

☐ وفا ☐ أمد ☐ دنيا الوطن

☐ صفا ☐ فلسطين أون لاين ☐ أخرى، تذكر:.....

3- ما هي الأوقات التي تفضل/ي فيها تصفح المواقع الإلكترونية الفلسطينية ؟

☐ الفترة الصباحية. ☐ فترة الظهيرة. ☐ الفترة المسائية.

☐ على مدار اليوم. ☐ لا يوجد وقت محدد.

4- حدد/ي متوسط تصفحك/ي اليومي للصحافة الإلكترونية الفلسطينية ؟

☐ أقل من ساعة.

☐ من ساعة إلى ساعتين.

☐ من ثلاث ساعات إلى أقل من أربع ساعات.

☐ من أربع ساعات فأكثر.

5- حدد/ي السبب الذي يدفعك لتصفح المواقع الصحافية الإلكترونية ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

☐ متابعة الأخبار المحلية والدولية. ☐ جرأتها في طرح القضايا المختلفة.

☐ الحصول على المتعة والتسلية. ☐ زيادة المعرفة الشخصية.

☐ المصداقية والموضوعية والحياد. ☐ المسؤولية المهنية والأخلاقية.

☐ تنوع أشكال عرض الأخبار. ☐ كل ما ذكر.

☐ أخرى، تذكر:.....

6- ما مدى الحرية التي تتمتع بها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية؟

☐ حرية مطلقة. ☐ حرية محدودة ☐ لا تتمتع بحرية. ☐ لا أعرف.

7- هل تراعي الصحافة الإلكترونية الفلسطينية المعايير المهنية والأخلاقية في النشر الإلكتروني؟

☐ دائماً. ☐ أحياناً. ☐ لا تراعي.

*** إذا كانت الإجابة "دائماً" أو"أحيانا" تابع/ي الإجابة على الأسئلة، وإذا كانت إجابتك "لا تراعي" فانتقل/ي للإجابة على السؤال رقم (9) .**

8- ما هي المعايير المهنية والأخلاقية الأكثر التزاماً بها؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

☐ الدقة والموضوعية. ☐ عدم الانحياز. ☐ الحياد والنزاهة.

☐ توثيق المصدر. ☐ المسؤولية. ☐ أخرى، حدد/ي.....

9- ما الذي يجعل الصحافة الإلكترونية الفلسطينية لا تراعي المعايير المهنية والأخلاقية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

☐ عدم وجود ضوابط وتشريعات قانونية.

☐ تدني المستوى المهني للقائم بالاتصال.

☐ اعتمادها على مصادر غير موثوقة.

☐ تدني المستوى المهاري والتدريبي للقائم بالاتصال.

☐ تأثير رؤساء التحرير وملاك الصحف على القائم بالاتصال.

☐ تأثير التوجهات السياسية والعقائدية والأيديولوجية على القائم بالاتصال.

☐ عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفي.

☐ التحيز وعدم الموضوعية.

☐ عدم الالتزام بالمسؤولية المهنية والأخلاقية تجاه المجتمع والراي العام.

☐ أخرى، حدد/ي:.....

10- يؤثر النشر الإلكتروني غير المهني على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري والأيديولوجي.

☐ أوافق بشدة ☐ أوفق ☐ محايد ☐ لا أوافق ☐ لا أوافق بشدة

11- ما هي الأشكال التحريرية والفنية التي تستخدما الصحافة الإلكترونية الفلسطينية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

☐ أخبار ☐ حوارات ☐ تقارير

☐ تحقيقات ☐ كاريكاتير ☐ قصة صحافية

☐ كل ما ذكر ☐ أخرى، تذكر: .....

الوحدة الثالثة: المعايير المهنية والأخلاقية

تختص هذه الوحدة بصحيفتي القدس والنيويورك تايمز

أولاً/ صحيفة القدس:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تفرد صحيفة القدس مساحات واسعة لتغطية الأحداث السياسية الجارية.					
2	تتمتع صحيفة القدس بشبكة مراسلين مهنيين.					
3	تستخدم صحيفة القدس الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية في تغطيتها المتنوعة.					
4	تستخدم صحيفة القدس أشكال تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها للأحداث.					
5	تصفح صحيفة القدس يعطيني قدراً كافياً عن الأحداث الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً.					
6	يتناسب مضمون ما تقدمه صحيفة القدس مع أهمية الأحداث السياسية الجارية.					
7	تساعد وكالة صحيفة القدس في توسيع وزيادة أفقي المعرفية والسياسية.					
8	تتسم صحيفة القدس بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الأخبار.					
9	تراعي صحيفة القدس في تغطيتها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.					
10	تسمح صحيفة القدس للجمهور بالتعليق على مضمون المواد الصحافية والإعلانية.					

ثانياً/ صحيفة نيويورك تايمز:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تفرد صحيفة نيويورك تايمز مساحات واسعة لتغطية الأحداث السياسية الجارية.					
2	تتمتع صحيفة نيويورك تايمز بشبكة مراسلين مهنيين.					
3	تستخدم نيويورك تايمز الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية في تغطيتها المتنوعة.					
4	تستخدم صحيفة نيويورك تايمز أشكال تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها للأحداث.					
5	تصفح نيويورك تايمز يعطيني قدراً كافياً عن الأحداث الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً.					
6	يتناسب مضمون ما تقدمه نيويورك تايمز مع أهمية الأحداث السياسية الجارية.					
7	تساعد وكالة صحيفة نيويورك تايمز في توسيع وزيادة أفقي المعرفية والسياسية.					
8	تتسم صحيفة نيويورك تايمز بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الأخبار.					
9	تراعي صحيفة نيويورك تايمز في تغطيتها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.					
10	تسمح نيويورك تايمز للجمهور بالتعليق على مضمون المواد الصحافية والإعلانية.					

الوحدة الرابعة : عوامل زيادة الفاعلية

1- هل تلقيت برامج تدريبية مهنية ومتخصصة ؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كنت إجابتك "نعم" يرجى تحديد نوع الدورات في السؤال رقم (2)، وإذا كانت إجابتك "لا" فانتقل/ي للإجابة على السؤال رقم (3) .

2- ما هو نوع الدورات التي تلقيتها ؟

☐ طويلة الأمد. ☐ قصيرة الأمد. ☐ أخرى، تذكر: .....

3- ما الأسباب التي منعتك من تلقي برامج تدريبية ؟

☐ عدم توفر برامج تدريبية. ☐ اهمال المؤسسة للتدريب.

☐ تدني جودة التدريب. ☐ عدم ادراك أهمية التدريب.

☐ التكلفة المادية. ☐ ضعف التحفيز المؤسسي.

☐ كل ما ذكر. ☐ أخرى، تذكر: .....

4- ما الذي يقيد القائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

☐ إقرار ضوابط وتشريعات قانونية. ☐ المسؤولية الاجتماعية.

☐ تجنب المصادر غير الموثوقة. ☐ ميثاق الشرف الصحفي.

☐ التدريب والتطوير المهني والمتخصص. ☐ أخرى، تذكر: .....

5- أي العوامل التالية يمكن أن تسهم في زيادة متابعة وفاعلية الصحافة الإلكترونية الفلسطينية (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

☐ توسيع نطاق التغطية الإعلامية. ☐ استقطاب محررين ومراسلين مهرة.

☐ المصداقية والمهنية. ☐ الحيادية والجرأة في طرح القضايا المختلفة.

☐ زيادة الاهتمام بالمضمون. ☐ تطوير الموقع، وزيادة فاعلية المشاركة.

☐ مواكبة التطورات والتقنيات الحديثة. ☐ تطوير الأساليب الفنية والتحريرية.

☐ أخرى، تذكر: .....

6- توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي الفلسطيني من الانتهاكات والقرصنة التي يتعرض لها يزيد من درجة فاعليته.

☐ أوافق بشدة ☐ أوفق ☐ محايد ☐ لا أوافق ☐ لا أوافق بشدة

7- ما هي المشكلات التي تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية ؟

1).....

2).....

3).....

4).....

5).....

8- ما هي اقتراحاتك لتطوير أداء الصحافة الإلكترونية الفلسطينية ؟

1).....

2).....

3).....

4).....

5).....

انتهى،،،

أشكر لكم حسن تعاونكم

الباحث

حاتم علي العسولي

ملحق (2)

استمارة تحليل المضمون

أولاً/ فئات ماذا قيل:

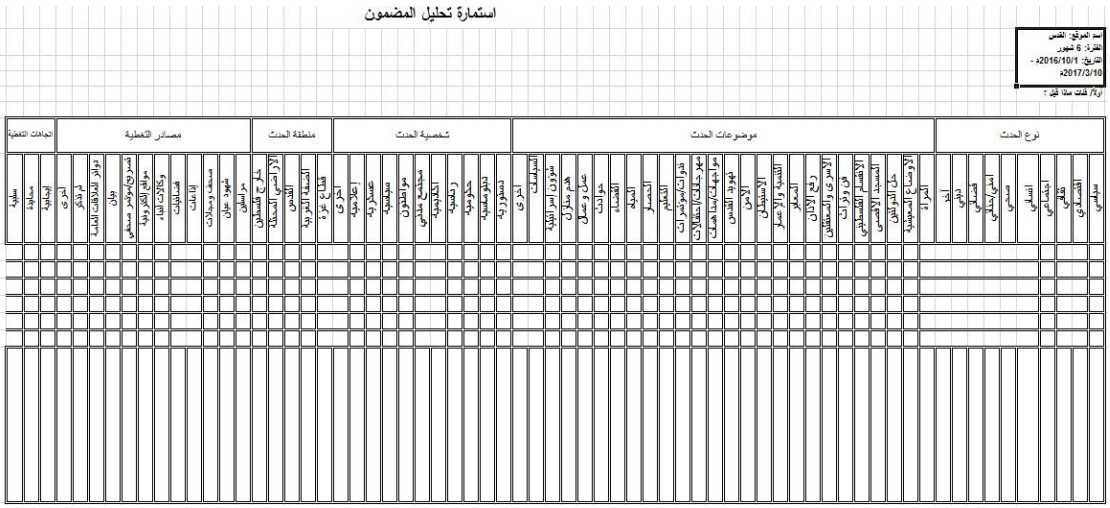

ثانياً/ فئات كيف قيل:

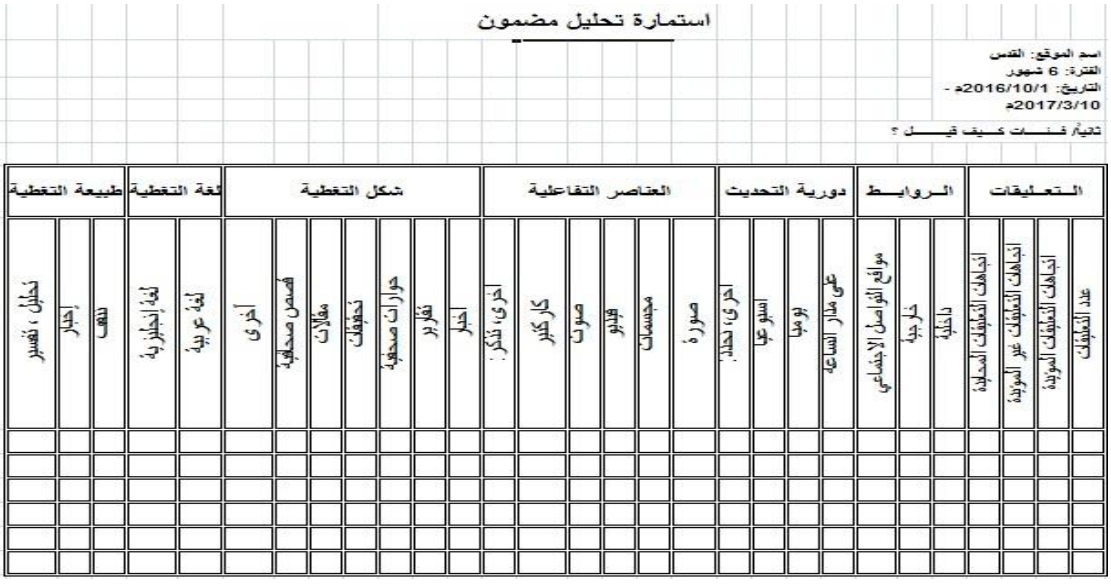

ملحق (3)

واجهة موقع صحيفة القدس

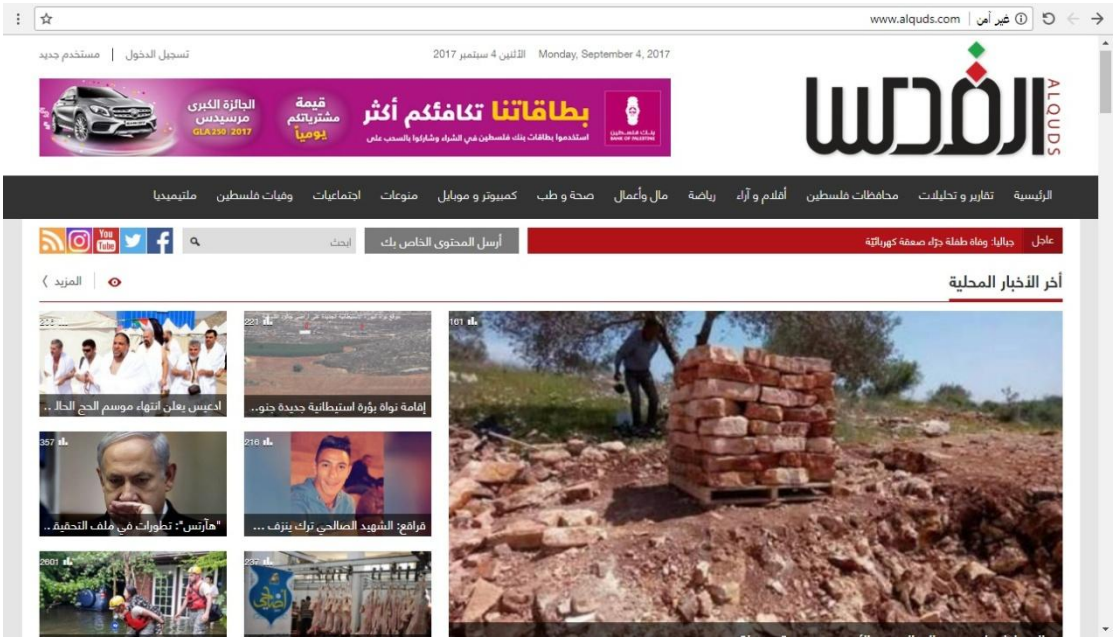

ملحق (4)

شعار صحيفة القدس

ملحق (5)

واجهة موقع صحيفة نيويورك تايمز

ملحق (6)

شعار صحيفة نيويورك تايمز

The New York Times